أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
25 مايو 2026م
8 ذو الحجة 1447هـ
81

الانهيار

تتزاحم الضوضاء وتبهت الحقائق تحت ركام الأزمات في البلاد، وتبقى الكلمة الصادقة آخر ما يحرس الوعي. نفتح هذا العدد على أسئلة الناس، ونقترب من الحكايات التي تُصنع بعيداً عن الأضواء؛ حيث الوطن يفتش عن عافيته، والناس عن فسحة أمل لا تنكسر.

نحاول أن نجعل من صفحات هذه المجلة مساحة للفهم لا للاستهلاك العابر، وللنقاش الذي يضيء ما وراء العناوين. هنا أصوات من الواقع، وملفات تبحث عمّا تبقى من المعنى وسط عالم يتغير بسرعة وقسوة.

اللحظات التاريخية تحتاج أسئلة حقيقية

في لحظةٍ سودانيةٍ تتكاثف فيها العتمة، وتتداخل فيها أصوات المدافع مع أنين المدن المنهكة، والقرى التي تفرّغت من أهلها، والمخيمات التي تمددت كجغرافيا جديدة للفقد، يصبح الكلام نفسه فعلًا أخلاقيًا لا يقل خطورة عن الفعل السياسي، فالكلمات اليوم إما أن تكون شاهدة على الحقيقة، أو جزءًا من ضجيج يغطّي على المأساة.

من هذا الوعي، يأتي هذا العدد من مجلة «أفق جديد» بوصفه محاولة للإنصات لا للادعاء، وللفهم لا للاصطفاف، في لحظة لم يعد فيها السودان مجرد بلد يمرّ بأزمة، بل مساحة تتنازعها احتمالات متعددة: احتمال الانهيار الكامل، أو إعادة التشكل القاسي، أو ولادة سياسية جديدة من بين الركام.

لقد أجرت المجلة استطلاعًا موسعًا شمل عددًا من الخبراء والصحافيين والمهتمين بالشأن العام، في محاولة للاقتراب من الأسئلة الكبرى التي فرضتها الحرب، بعيدًا عن الخطابات المعلبة والانفعالات اللحظية. تناول الاستطلاع محاور مركزية تمس جوهر الأزمة السودانية: مستقبل الحرب ومآلاتها، فرص التهدئة والتحول نحو السلام، طبيعة الفاعلين العسكريين والسياسيين، إشكالية العلاقة بين المدني والعسكري، موقع الإسلام السياسي في معادلة الصراع، ودلالات التحركات المدنية الأخيرة كما تجسدت في اجتماعات نيروبي و«إعلان نيروبي» بوصفه تعبيرًا عن محاولة لإعادة تعريف السياسة نفسها في السودان.

وانطلاقًا من هذا العدد، تفتتح «أفق جديد» مرحلة تحريرية مختلفة، تقوم على فتح نافذة منتظمة للاستطلاعات الموسعة التي لا تكتفي بنقل الرأي، بل تحاول تفكيكه، ومقارنته، ووضعه في سياقه الأوسع. إنها محاولة للانتقال من الصحافة التي تكتفي بوصف الحدث، إلى الصحافة التي تحاول فهم بنيته العميقة وأسئلته المؤجلة.

في هذا الاستطلاع، الذي ننشر الحلقة الأولى منه بالداخل، تبرز حقيقة مشتركة بين أغلب المشاركين، رغم اختلاف مواقعهم وقراءاتهم: السودان لا يواجه حربًا فقط، بل يواجه أزمة دولة، دولة تتآكل مؤسساتها، وتتراجع قدرتها على احتكار العنف المشروع، وتفقد تدريجيًا أدواتها في تقديم الخدمات أو إنتاج الشرعية. لذلك، فإن السؤال لم يعد: متى تتوقف الحرب؟ بل أصبح: أي دولة يمكن أن تنشأ بعد الحرب، وبأي شروط، ولصالح من؟

لقد قال بعض المشاركين إن البلاد تقف عند "نقطة إعادة التشكيل القسري"، حيث لم تعد الخرائط السياسية والاجتماعية القديمة قادرة على تفسير الواقع الجديد. بينما ذهب آخرون إلى أن أخطر ما في الحرب ليس فقط الدمار المادي، بل إعادة إنتاج الانقسام داخل المجتمع نفسه، عبر خطاب الكراهية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتآكل فكرة الوطن المشترك.

وفي خلفية هذا المشهد، يطل «إعلان نيروبي» بوصفه محاولة من جزء من القوى المدنية لإعادة الإمساك بخيط المبادرة السياسية، عبر خطاب يقوم على ثلاثية واضحة: إنهاء الحرب، رفض عودة الشمولية، وبناء جبهة مدنية واسعة. فقد أكد البيان أن هذه القوى متمسكة بـ: «مشروع وطن جديد قائم على الحرية والسلام والعدالة، مع الدعوة إلى بناء جبهة مدنية واسعة لمناهضة الحرب واستعادة مسار ثورة ديسمبر.»

كما شدد على أن الحرب مثلت: «محاولة لاستئصال تطلعات السودانيين نحو الانتقال الديمقراطي.»

هذه اللغة لا تعكس فقط موقفًا سياسيًا، بل تعكس محاولة لإعادة تعريف الشرعية نفسها في السودان: من يملك حق الحديث باسم المستقبل؟ ومن يحدد شروطه؟

لكن، في المقابل، يظل هذا المشروع المدني أمام أسئلة صعبة تتعلق بقدرته على التحول من خطاب سياسي إلى قوة اجتماعية فاعلة، قادرة على التأثير في ميزان القوة على الأرض، وليس فقط في فضاء البيانات السياسية.

وتتقاطع هذه الأسئلة مع ما خرج به المجتمعون في نيروبي، الذين رأوا أن أي هدنة عسكرية لا ترتبط بمسار سياسي شامل قد تؤدي إلى: «تكريس واقع الانقسام.»

كما اعتبروا أن جماعة الإخوان تمثل: «العقبة الكبرى أمام تقدم السودان»، داعين إلى توسيع تصنيفها تنظيمًا إرهابيًا، وهو موقف يعكس حدّة الاستقطاب السياسي، واتساع الهوة بين الرؤى المختلفة حول مستقبل المرحلة الانتقالية.

في جوهره، يكشف هذا الاستطلاع أن السودان يعيش لحظة إعادة تعريف شاملة، تعريف للدولة، وللمؤسسات، وللمجتمع، وللمعنى نفسه. لم تعد الأسئلة تقنية أو إجرائية، بل أصبحت وجودية: ما الذي يبقي هذا البلد واحدًا؟ وما الذي يمنعه من الانزلاق نحو التشظي؟ وكيف يمكن تحويل الألم إلى مشروع سياسي لا إلى وقود لصراعات جديدة؟

ورغم قسوة الإجابات، فإن مجرد استمرار النقاش، وتعدد الأصوات، ومحاولة التفكير وسط الحرب، يشكل في حد ذاته مساحة مقاومة ضد الانهيار الكامل، فالصمت في لحظات الحرب ليس حيادًا، بل غالبًا ما يكون شكلًا من أشكال الاستسلام.

إن «أفق جديد»، وهي تضع هذا الاستطلاع بين يدي القارئ، لا تدّعي امتلاك الإجابات، لكنها تراهن على شيء واحد: أن الفهم العميق هو الخطوة الأولى نحو أي خروج ممكن من دوامة الحرب، وأن السودان، رغم كل ما يمر به، لا يزال بحاجة إلى من يسأله بصدق، أكثر من حاجته إلى من يجيبه بسرعة.

ففي النهاية، لا تُقاس اللحظات التاريخية فقط بما يحدث فيها من دمار، بل أيضًا بما يُطرح فيها من أسئلة، وما يُبذل فيها من محاولات لفهم ما يبدو مستحيلًا.

الغلاف

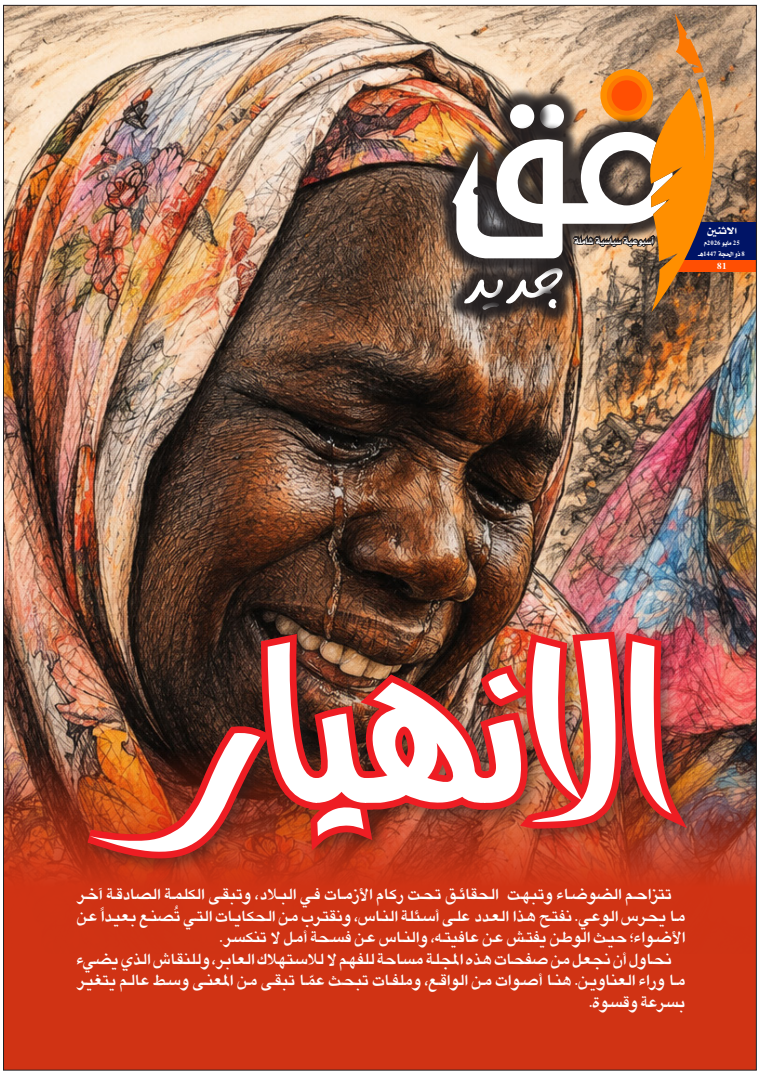

وجهات نظر

وطن واحد أو فوضى بلا نهاية — حيدر المكاشفي — 23

الوعي في زمن تسليع الانتباه
مقاربة تحليلية لحالة الاقتصاد السوداني في ظل الحرب — صلاح الحبو — 38

الذهب الذي يُحارب شعبه
كيف تحوّل أثمن موارد السودان إلى وقود للحرب ومضخة للنهب — عمر سيد احمد — 40

التطرف العنيف في السودان؟! — السرالسيد — 54

الروح المدنية..
والكلمة التي تُواجه الحرب — طارق فرح — 58

الجنرال البرهان..
ثمانية أعياد فوق أنقاض السودان — ابراهيم هباني — 65

بين أكسفورد وصناديق الاقتراع
البريطانيّة.. وجه السُّودان الّذي غطّت عليه ألسنةُ الحرب — الأصمعي باشري — 67

اجيال السودان واهمال التعليم — عثمان يوسف خليل — 73

البرهان المتجدد — د كمال الشريف — 75

المغتربون السودانيون..
أيادٍ بيضاء تمنح الحياة.. — يوسف الغوث — 77

متوكل الشريف ليلى صلاح وآخرين
وجوه أشرقت رغم سعير الحرب..
معرض الدوحة — ناهد إدريس — 79

السودان.. صيف ساخن وأزمة كهرباء بلا حلول
04

الخارجية الأمريكية لـ«أفق جديد»: لا تعليق على مبادرة كرتي وموقفنا من السودان ثابت
07

«إعلان نيروبي الثاني» خطوة على طريق السلام
17

الحرب تلتهم فرحة العيد في السودان
26

المنظمات الصحية في السودان: بين الدور الإنساني وشبهات الاستغلال
29

بين الإصلاح الإداري والتصفية السياسية.. لجان فنية ترتكب مجازر وظيفية
35

لماذا اختار الحلو الدعم السريع وماذا يكشف ذلك عن مستقبل السودان؟
44

عامٌ من السّراب
48

كيف فتحت قرارات ترامب الباب امام عودة «إيبولا» القاتل؟
60

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

السودان.. صيف ساخن وأزمة كهرباء بلا حلول

ملخص

تعيش السودان أزمة كهرباء خانقة تفاقمت مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، في ظل الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 وما خلفته من دمار واسع في محطات التوليد وخطوط النقل والبنية التحتية. وتحولت الكهرباء من خدمة أساسية إلى معاناة يومية تؤثر على المياه والصحة والأسواق والحياة المعيشية لملايين المواطنين.

يواجه السكان في الخرطوم وعدد من الولايات انقطاعات طويلة قد تمتد لأكثر من 12 ساعة يوميًا، بينما تعاني بعض المناطق من انقطاع كامل لأيام متتالية. وأدى ذلك إلى تفاقم أزمة المياه وتلف الأغذية وتعطل الدراسة والتجارة، وسط شكاوى واسعة من ارتفاع تكاليف المولدات والثلج وشراء المياه.

تقول الحكومة إن جزءًا من الأزمة يعود إلى التوصيلات العشوائية وخروج معظم محطات التوليد الحراري عن الخدمة بسبب الحرب، ما دفع البلاد للاعتماد بشكل أكبر على التوليد المائي. لكن مراقبين يرون أن جذور الأزمة ترتبط أساسًا بانهيار البنية التحتية وغياب الصيانة والاستثمارات، إضافة إلى صعوبات الوقود والنقل وتزايد الضغط السكاني في المناطق الآمنة نسبيًا.

يحذر خبراء من أن السودان يواجه واحدة من أسوأ أزمات الكهرباء في تاريخه، بعدما ارتفع العجز في التوليد إلى نحو 3 آلاف ميغاواط عقب الحرب. كما يهدد استمرار الأزمة قطاعات حيوية مثل الصحة والصناعة والخدمات، ويقوض فرص التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، بينما يواصل السودانيون مواجهة صيف قاسٍ تحت وطأة العتمة.

في بلدٍ أنهكته الحرب وأثقلت كاهله الأزمات الاقتصادية والإنسانية، تحولت الكهرباء في السودان من خدمة أساسية إلى معركة يومية يخوضها الملايين من المواطنين، وسط انهيار واسع للبنية التحتية وتراجع حاد في قدرات التوليد والإمداد.

ومع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، تتفاقم تداعيات الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي على الحياة المعيشية والاقتصاد والخدمات الصحية والمائية، بينما تبدو السلطات عاجزة عن احتواء الأزمة المتصاعدة.

ومنذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، تعرض قطاع الكهرباء لضربات قاسية شملت محطات التوليد وخطوط النقل والمحولات، ما أدى إلى خروج أجزاء واسعة من الشبكة القومية عن الخدمة، في وقت فقدت فيه الدولة القدرة على تنفيذ أعمال الصيانة الدورية أو توفير قطع الغيار والوقود اللازم لمحطات التوليد الحراري.

وباتت العاصمة الخرطوم، التي كانت تمثل مركز الاستهلاك الأكبر للطاقة في البلاد، تعيش على وقع انقطاعات تمتد لأكثر من 12 ساعة يوميًا، فيما تواجه بعض المناطق انقطاعًا كاملاً لأيام متتالية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على إمدادات المياه والخدمات الصحية وحركة الأسواق والأنشطة الاقتصادية.

حالة إنهاك يومي

ويقول المواطن عيسى الطيب، من حي الثورة بمدينة أم درمان، إن الأسر أصبحت تعيش «حالة إنهاك يومي» بسبب انقطاع الكهرباء، مضيفًا لـ «أفق جديد»: «المشكلة لم تعد مجرد انقطاع تيار كهربائي، بل انهيار كامل للحياة. المياه تنقطع، الطعام يفسد، والأطفال وكبار السن يعانون من الحر الشديد، بينما ترتفع تكلفة المعيشة بصورة غير مسبوقة».

من جهته يقول عبد الله الأمين، وهو موظف يسكن منطقة أم بدة: «نعيش ساعات طويلة بلا كهرباء، وأحيانًا يستمر الانقطاع يومًا كاملًا. أكثر ما يؤلمنا هو أزمة المياه، لأن الطلمبات تتوقف مباشرة مع انقطاع التيار، فنضطر لشراء المياه بأسعار مرتفعة رغم الظروف المعيشية الصعبة».

بينما تقول آمنة مصطفى، وهي أم لخمسة أطفال من حلة كوكو شرقي الخرطوم: «الأطفال لا يستطيعون النوم من شدة الحرارة، خاصة في الليل مع انقطاع المراوح. نحاول تبريد المنزل بطرق بدائية لكن الوضع أصبح مرهقًا جدًا، خصوصًا مع ارتفاع أسعار الثلج والوقود».

انقطاعات متكررة

أما التاجر مصعب يوسف، من سوق مدينة بحري، فيؤكد أن الانقطاعات المتكررة أثرت على النشاط التجاري بشكل مباشر، موضحًا لـ «أفق جديد»: «الكهرباء أصبحت غير مستقرة تمامًا، وهذا تسبب في تلف بعض المواد الغذائية والمشروبات. كثير من المحال تضطر لإغلاق أبوابها مبكرًا بسبب انعدام الكهرباء وارتفاع تكلفة تشغيل المولدات».

وتقول الطالبة الجامعية سارة مرتضى من مدينة بحري» «أصبح من الصعب المذاكرة أو استخدام الإنترنت بصورة منتظمة، خصوصًا للطلاب الذين يعتمدون على الهواتف والأجهزة الإلكترونية في الدراسة. الانقطاع الطويل للكهرباء أثر حتى على الدراسة والامتحانات».

وفي ولاية الجزرة، يقول المواطن أحمد حسن من مدينة المناقل: «نعيش في درجات حرارة قاسية، والكهرباء تنقطع لساعات طويلة جدًا، وأحيانًا لأيام. كبار السن والمرضى هم الأكثر تضررًا، وبعض الأسر أصبحت تنام خارج المنازل بسبب شدة الحر».

وتشير إفادات مواطنين إلى أن العديد من الأحياء باتت تعتمد على شراء المياه من عربات الكارو أو الصهاريج التجارية بأسعار مرتفعة، بعد توقف محطات الضخ المرتبطة بالكهرباء، وهو ما يضاعف الأعباء على الأسر التي تواجه أصلًا ظروفًا اقتصادية بالغة القسوة.

عبء التوصيلات العشوائية

وفي محاولة لتفسير الأزمة، أرجع وزير الطاقة

"الكهرباء أصبحت غير مستقرة تمامًا، وهذا تسبب في تلف المواد الغذائية وإغلاق كثير من المحال."

"المشكلة لم تعد مجرد انقطاع تيار كهربائي، بل انهيار كامل للحياة."

"الأطفال لا يستطيعون النوم من شدة الحرارة، خصوصًا مع انقطاع المراوح ليلاً."

والنفط السوداني، المعتصم إبراهيم، جزءًا من المشكلة إلى التوصيلات العشوائية والاستخدام غير المرشد للكهرباء، إلى جانب الأضرار الكبيرة التي تعرض لها القطاع خلال الحرب.

وأكد الوزير في تصريحات إعلامية، أن السودان يعتمد حاليًا بصورة أكبر على التوليد المائي بعد خروج معظم محطات التوليد الحراري عن الخدمة نتيجة «التدمير الممنهج»، مشيرًا إلى أن المحطات الحرارية كانت تمثل ما بين 60 و70 في المائة من إجمالي الإنتاج الكهربائي قبل الحرب.

غير أن مراقبين يرون أن الأزمة تتجاوز مسألة الاستهلاك العشوائي، وترتبط بصورة أساسية بانهيار البنية التحتية وغياب الاستثمارات والصيانة، فضلًا عن اتساع رقعة الحرب التي عطلت الإمداد بالوقود وقطعت خطوط النقل بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك.

كما تعاني الشبكة القومية من فاقد كهربائي مرتفع نتيجة تهالك الخطوط والمحولات، بينما أدى النزوح الجماعي إلى ضغط إضافي على المناطق الآمنة نسبيًا والخاضعة لسيطرة الجيش، خاصة في ولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الأحمر.

عجز ألف ميغاواط

ويرى خبراء في قطاع الطاقة أن السودان يواجه اليوم واحدة من أعقد أزمات الكهرباء في تاريخه الحديث، في ظل تراجع الإنتاج وارتفاع الفاقد وتدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية، إلى جانب غياب التمويل اللازم لإعادة التأهيل.

وقبل الحرب، كان السودان يعاني أصلًا من فجوة في التوليد تُقدّر بنحو ألف ميغاواط، بينما لم تكن خدمات الكهرباء تصل سوى إلى 39 في المائة من السكان، وفق تقديرات سابقة. لكن الحرب ضاعفت العجز إلى نحو 3 آلاف ميغاواط، وسط انهيار اقتصادي حاد وتراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع تكاليف التشغيل والاستيراد.

ويحذر مختصون من أن استمرار الأزمة قد يقود إلى تداعيات أوسع على قطاعات الصحة والصناعة والخدمات، خاصة مع اعتماد المستشفيات ومحطات المياه والمخابز على التيار الكهربائي أو الوقود البديل مرتفع التكلفة.

كما أن تدهور قطاع الكهرباء يهدد بتقويض أي فرص للتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب، باعتبار الطاقة أحد أهم أعمدة إعادة الإعمار وتحريك النشاط الإنتاجي والاستثماري.

وفي ظل غياب حلول عاجلة، يبدو أن ملايين السودانيين سيواصلون مواجهة صيف قاسٍ تحت وطأة العتمة، بينما تتحول الكهرباء تدريجيًا إلى واحدة من أكثر أزمات الحرب تأثيرًا على تفاصيل الحياة اليومية في البلاد.

الحرب أدت إلى "تدمير ممنهج" لمحطات التوليد الحراري وخطوط النقل والمحولات.

الخارجية الأمريكية لـ«أفق جديد»:

لا تعليق على مبادرة كرتي وموقفنا من السودان ثابت

ملخص

رفضت وزارة الخارجية الأمريكية التعليق على ما إذا كانت قد تلقت مبادرة من الأمين العام للحركة الإسلامية السودانية علي كرتي، مكتفية بالتأكيد على ثبات موقفها من الأزمة السودانية، والدعوة إلى إنهاء الحرب ودعم هدنة إنسانية تقود إلى وقف الصراع والعودة إلى حكم مدني

وبحسب مصادر دبلوماسية وسياسية تحدثت لـ"أفق جديد"، فإن تحركات الحركة الإسلامية باتت تتكثف عبر قنوات دولية متعددة، شملت لقاءات وورش عمل بوساطات دولية، بينها منظمة "بروميديشن"، إضافة إلى تواصلات غير مباشرة مع أطراف غربية، في محاولة لإعادة التموضع داخل المشهد السياسي السوداني.

تشير المصادر إلى أن المبعوث البريطاني الخاص بالسودان، ريتشارد كراودر، أجرى لقاءات مع أطياف سياسية سودانية مختلفة، شملت شخصيات إسلامية بارزة، ضمن جولة إقليمية تهدف إلى بحث وقف الحرب وترتيبات ما بعد الصراع، وسط تباين في المواقف بين تيارات الحركة الإسلامية نفسها بشأن الحرب والمستقبل السياسي.

تكشف التسريبات عن انقسامات داخلية عميقة داخل الحركة الإسلامية والحزب المحلول، بين تيار يدفع نحو تسويات سياسية والانخراط في العملية المدنية، وآخر يتمسك بخيار استمرار الحرب، مع بروز خلافات مرتبطة بمسألة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومستقبل النفوذ العسكري للحركة.

لم تنفِ وزارة الخارجية الأمريكية، ولم تؤكد في الوقت نفسه، تلقيها مبادرة من الأمين العام للحركة الإسلامية... علي أحمد كرتي.

أفق جديد

لم تنفِ وزارة الخارجية الأمريكية، ولم تؤكد في الوقت نفسه، تلقيها مبادرة من الأمين العام للحركة الإسلامية المصنفة إرهابية علي أحمد كرتي، حملت تنازلات وُصفت بالتاريخية، باعتبار أنها تضمنت ما عُدّ تخلياً عن مبادئ أساسية وشعارات أيديولوجية ظلت الحركة ترفعها طوال ثلاثين عاماً من حكم السودان، ولو على المستوى الظاهري. واكتفت الوزارة، في ردها على أسئلة "أفق جديد"، بالقول: "ليس لدينا تعليق على تفاصيل اتصالاتنا الدبلوماسية الخاصة مع الحكومات الأخرى"، مشددة على أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ما يجري في السودان يظل واضحاً وثابتاً، مع تجديد التزامها بالعمل على إنهاء الصراع المروع في البلاد.

وقالت الوزارة لـ"أفق جديد": "بتوجيه من الرئيس ترامب، نعمل مع حلفائنا وآخرين لتسهيل هدنة إنسانية، ووضع حد للدعم المالي والعسكري الخارجي الذي يغذي العنف". وأضافت: "مع تحقيق السلام والاستقرار، نعتقد أن الشعب السوداني يمكنه العودة إلى حكم مدني في سودان موحد"، مجددة دعوتها إلى إنهاء جميع أشكال الدعم الخارجي للأطراف المتحاربة.

وفي الأثناء، كشفت ثلاثة مصادر تحدثت لـ"أفق جديد" أن مبادرة كرتي ليست الوحيدة التي دفعت بها الحركة الإسلامية إلى المجتمع الدولي. وقال دبلوماسي غربي، فضّل حجب اسمه، إن الإسلاميين ما فتئوا يطرقون أبواب المجتمع الدولي المغلقة في وجوههم، مشيراً إلى أن منظمة "بروميديشن" عملت خلال الفترة الماضية على ترتيب لقاءات واتصالات مع الإسلاميين، بعد أن أجرت معهم حوارات ونظمت لهم ما لا يقل عن أربع أو خمس ورش عمل جمعت أطيافاً مختلفة، كما سهلت لهم لقاءات مع نافذين في دوائر القرار الدولي، غير أن تلك المحاولات كانت تصطدم في كل مرة بحائط من الصد والرفض.

وأضاف المصدر أن بريطانيا بدت الدولة الوحيدة التي أظهرت قدراً من التجاوب مع تحركات الإسلاميين، بحكم العلاقة التاريخية التي تربطها بحركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي

وفي الاتجاه ذاته، قال مصدر سياسي سوداني إن التحركات التي تقوم بها الحركة الإسلامية ليست سوى "تجريب للمجرّب"، مؤكداً أن الإسلاميين "كالبوربون، لا يتعلمون شيئاً ولا ينسون شيئاً"، مضيفاً أنهم ظلوا، طوال أكثر من ثلاثين عاماً في الحكم، يطرقون أبواب المجتمع الدولي دون أن تُفتح لهم.

أما المصدر الثالث، الذي تحدث لـ"أفق جديد" عن اللقاءات التي جمعت المبعوث البريطاني بقيادات إسلامية في الدوحة وأنقرة والقاهرة، فقال إن الإسلاميين قدموا خلال تلك اللقاءات تنازلات كبيرة مقارنة بمواقفهم المعلنة، مشيراً إلى أن جميع من التقاهم المبعوث أكدوا أنهم لا يمانعون في إيقاف الحرب، محذرين في الوقت نفسه من أن محاولات إقصائهم من المشهد ستجعل البلاد مفتوحة على احتمالات كارثية.

وأضاف المصدر أن القيادات الإسلامية أبلغت المبعوث البريطاني بأنها الجهة الوحيدة القادرة على جمع السلاح من المليشيات المتطرفة التي تقاتل إلى جانب الجيش، مستشهدين بتجربتهم السابقة مع قوات الدفاع الشعبي، التي جرى—بحسب روايتهم—تجريدها من السلاح عقب توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية، دون حدوث أي تفلتات أمنية.

ويصل إلى الخرطوم خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو المقبل المبعوث البريطاني الخاص للسودان ريتشارد كراودر، في زيارة تُعد الأولى لمسؤول دولي بهذا المستوى إلى العاصمة التي مزقتها الحرب، في خطوة تعكس تنامي الحراك الدولي المرتبط بملف التسوية السياسية وإيقاف القتال في السودان.

ومن المتوقع أن يضع كراودر أمام القائد العام للجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان نتائج جولته الإقليمية التي أنهاها الأسبوع الماضي، وشملت القاهرة وأنقرة والدوحة، حيث التقى أطيافاً واسعة من القوى السياسية والمجتمعية السودانية، واستمع إلى وجهات نظر متباينة بشأن الأوضاع في البلاد، وكيفية الوصول إلى وقف للحرب، وترتيبات

«الإسلاميون ما فتئوا يطرقون أبواب المجتمع الدولي المغلقة في وجوههم»

«مع تحقيق السلام والاستقرار، نعتقد أن الشعب السوداني يمكنه العودة إلى حكم مدني»

اليوم التالي للصراع.

ولم تستثنِ لقاءات المبعوث البريطاني حتى أكثر التيارات الإسلامية تشدداً، إذ شملت شخصيات بارزة من صقور الإسلاميين، من بينهم الأمين العام للحركة الإسلامية المصنفة من قبل واشنطن تنظيماً إرهابياً علي أحمد كرتي، ومساعد الرئيس المعزول السابق نافع علي نافع، إلى جانب الرئيس الأسبق لحزب المؤتمر الوطني المحلول الدكتور إبراهيم غندور، في مؤشر على أن القوى الدولية باتت تسعى لاستكشاف مواقف جميع الفاعلين المؤثرين في المشهد السوداني، بمن فيهم الإسلاميون الذين ظلوا لسنوات خارج دوائر القبول الدولي.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر وثيقة الصلة بحزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية، لصحيفة "ديسمبر" الصادرة الخميس الماضي، عن مغادرة علي أحمد كرتي السودان إلى العاصمة القطرية الدوحة، التي يقيم فيها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وسط تصاعد الخلافات داخل التيار الإسلامي بشأن مستقبل الحرب، والعلاقة بالمجتمع الدولي، وملف المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.

وقالت المصادر إن العلاقة بين كرتي والقيادي البارز بالحركة الإسلامية ورئيس حزب المؤتمر الوطني المحلول أحمد هارون شهدت توتراً متصاعداً خلال الأشهر الماضية، على خلفية تباين حاد في المواقف تجاه مقترحات طرحتها جهات مرتبطة بالاستخبارات العسكرية وقيادات داخل الحركة الإسلامية، تتعلق بالموافقة على تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، شريطة أن تتم محاكمتهم عبر المركز الإقليمي للمحكمة في العاصمة القطرية الدوحة.

وبحسب ذات المصادر، فإن تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً أدى إلى تفجير خلافات واسعة داخل الحزب المحلول والحركة الإسلامية، بين تيار يدفع نحو تسويات سياسية وقضائية تضمن إعادة إدماج الإسلاميين في المشهد العام، وآخر يرفض أي تنازل أو تعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

ويبرز أحمد هارون، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، باعتباره أحد أبرز المعارضين لأي اتجاه نحو التعاون مع المحكمة، مستنداً—

«بريطانيا بدت الدولة الوحيدة التي أظهرت قدراً من التجاوب مع تحركات الإسلاميين»

«إن استمرار الحرب يمثل "المخرج الوحيد" للحركة الإسلامية والحزب المحلول»

بحسب المصادر—إلى نفوذه الواسع داخل الكتائب العسكرية والمجموعات المقاتلة المرتبطة بالحركة الإسلامية والمنخرطة في الحرب إلى جانب الجيش.

وقالت المصادر إن هارون يرى أن استمرار الحرب يمثل "المخرج الوحيد" للحركة الإسلامية والحزب المحلول، وإنه يرفض بصورة قاطعة أي تسوية يمكن أن تؤدي إلى تفكيك النفوذ العسكري الذي راكمه الإسلاميون خلال الفترة الماضية.

وأضافت أن علاقة هارون بالكتائب المقاتلة، وتبنيه خطاباً حربياً متشدداً، تسببا في خلق توترات صامتة بينه وبين قيادات داخل المؤسسة العسكرية، على رأسها القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في ظل مخاوف متزايدة من تنامي نفوذ الجماعات العقائدية المسلحة داخل المشهد العسكري.

وأشارت المصادر إلى أن الخلاف بين كرتي وهارون أعاد إلى الأذهان الانقسام القديم بين الرجلين منذ صدور مذكرة التوقيف الدولية بحق هارون في أبريل 2007، حينما كان كرتي من بين الأصوات التي دعمت مقترحات تدعو إلى التحقيق مع هارون وإبعاده من موقعه، قبل أن يتدخل الرئيس المعزول عمر البشير آنذاك لحسم الجدل بتصريحه الشهير: "هارون لن يستقيل أو يُقال أو يُحقق معه".

وعلى صعيد متصل، كشفت مصادر مطلعة عن تحركات تقودها جهات دولية ودبلوماسية لإقناع الإسلاميين، لا سيما أجنحة الحزب المحلول المنقسمة، بالتخلي عن العمل المسلح والانخراط في العملية السياسية ضمن ترتيبات ما بعد الحرب.

وقالت المصادر إن دبلوماسيين سودانيين سابقين نقلوا إلى قيادات إسلامية، من بينهم أحمد هارون وأميرة الفاضل، رؤية بريطانية أمريكية تقوم على إيقاف الحرب، والعودة إلى النشاط السياسي المدني، والابتعاد عن دعم العمل العسكري أو المليشياوي.

ووفقاً للمصادر نفسها، فإن القيادي بالحركة الإسلامية أسامة عيدروس لعب دوراً في ترتيب لقاء بالدوحة جمع بين علي أحمد كرتي والمبعوث البريطاني ريتشارد كراودر، إلى جانب لقاء آخر جرى ترتيبه في العاصمة التركية أنقرة بين كراودر والقيادي الإسلامي نافع علي نافع، فيما التقى المبعوث البريطاني كذلك بالقاهرة بالقيادي السابق بالحزب المحلول إبراهيم غندور.

وأضافت المصادر أن قيادات بالحزب المحلول أبدت، بصورة عامة، استعدادها لدعم مسار إيقاف الحرب، مقابل السماح لها بالعودة إلى ممارسة العمل السياسي، إلى جانب الحصول على ضمانات تتعلق بعدم الملاحقة أو المحاسبة عن الانتهاكات التي ارتُكبت خلال فترة حكمهم، وهي الطروحات التي لا تزال تواجه رفضاً واسعاً من قوى سياسية ومدنية سودانية ترى أن أي تسوية لا تتضمن العدالة والمحاسبة لن تؤسس لاستقرار حقيقي في البلاد.

السودان يمضي بخُطًى حثيثةٍ إلى المجهول

الانهيار.. غول يسير نحو البلاد ببطء لكن بجد

ملخص

تتناول المادة استطلاعاً موسعاً حول مستقبل السودان في ظل الحرب المستمرة، وتؤكد أن البلاد تواجه أزمة مركبة تمس الأمن والسياسة والاقتصاد والمجتمع، مع تزايد التساؤلات حول قدرة الدولة على البقاء أو الانزلاق نحو الانهيار الكامل. وتشير الآراء إلى أن الحرب لم تدمر البنية التحتية فقط، بل أضعفت مؤسسات الدولة ووسّعت الانقسامات وعمّقت نفوذ المليشيات واقتصاد الحرب.

يرى معظم المشاركين أن مؤسسات الدولة السودانية تعيش انهياراً واسعاً أو شبه كامل، مع فقدان القدرة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الأمن والصحة والتعليم، وتراجع سلطة القانون، وتعدد مراكز القوة. كما أشاروا إلى أن الحرب عمّقت الاستقطاب الجهوي والقبلي، وحولت الولاءات من الدولة إلى كيانات مسلحة أو سياسية متنافسة.

وفي ما يتعلق بطبيعة الدولة، يميل أغلب الآراء إلى أن السودان إما دولة فاشلة بالفعل أو يقترب بسرعة من هذا التصنيف، بسبب فقدان احتكار القوة، والانهيار الاقتصادي، وتفكك المؤسسات، واتساع رقعة الفوضى. كما برزت مؤشرات خطيرة مثل النزوح الجماعي، وتدهور الخدمات، وصعود اقتصاد الحرب، وتراجع العدالة والحوكمة.

يجمع المشاركون على أن إنقاذ السودان يتطلب وقف الحرب فوراً وإطلاق عملية سياسية شاملة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية وعادلة، مع معالجة الانقسامات الاجتماعية واستعادة الثقة بين المواطن والدولة. لكنهم يحذرون من أن استمرار الوضع الحالي قد يقود إلى مزيد من التفكك وربما انهيار الدولة أو تحولها إلى كيانات متصارعة خلال السنوات المقبلة.

«تواجه البلاد واحدة من أعقد أزماتها الأمنية والسياسية والإنسانية منذ تأسيس الدولة الحديثة، وتتصاعد الأسئلة حول مستقبل مؤسسات الدولة.»

أفق جديد

تواجه البلاد واحدة من أعقد أزماتها الأمنية و السياسية والإنسانية منذ تأسيس الدولة الحديثة، وتتصاعد الأسئلة حول مستقبل مؤسسات الدولة، وحدود قدرتها على البقاء، وما إذا كانت البلاد قد دخلت بالفعل مرحلة الدولة الفاشلة أم لا تزال تملك فرصة للتماسك وإعادة البناء. الحرب المستمرة منذ أكثر من عام لم تقتصر آثارها على الدمار العسكري والإنساني فحسب، بل امتدت لتضرب البنية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وسط إتساع رقعة النزوح، وانهيار الخدمات الأساسية، وتصاعد نفوذ المليشيات، وتراجع سلطة المؤسسات الرسمية.

يقدّم عدد من الصحافيين والكتّاب والباحثين والمهتمين بالشأن العام من خلال استطلاع موسع أجرته « أفق جديد» قراءات متباينة ومتقاطعة حول واقع الدولة السودانية اليوم، ومستوى تماسكها، وحجم تأثير الحرب والانهيار الاقتصادي والانقسامات السياسية والجهوية على مؤسساتها. كما يناقش المشاركون أخطر المؤشرات التي تنذر بانهيار الدول، ودور الإعلام والتدخلات الخارجية، وإمكانية استعادة الثقة بين المواطن والدولة، إضافة إلى السيناريوهات المتوقعة لمستقبل السودان خلال السنوات المقبلة إذا استمرت الأوضاع الحالية دون تسوية سياسية شاملة.

وتكشف الإفادات، رغم اختلاف زوايا النظر، عن مساحة واسعة من القلق المشترك تجاه مستقبل البلاد، في ظل تآكل سلطة الدولة، وتراجع الخدمات، واتساع اقتصاد الحرب، مقابل دعوات متكررة لوقف الحرب، وإطلاق عملية سياسية جديدة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس العدالة والكفاءة والمواطنة.

دولة « الكارتيلات»

في تقييم الوضع الحالي لمؤسسات الدولة السودانية من حيث الكفاءة والقدرة على أداء وظائفها الأساسية، يرى الصحافي والكاتب حيدر المكاشفي أن مؤسسات الدولة تعاني من تراجع حاد في الكفاءة والقدرة التشغيلية نتيجة الحرب والانقسام السياسي والانهيار الاقتصادي، موضحاً أن كثيراً من المؤسسات فقدت قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية مثل الأمن والصحة والتعليم والخدمات الإدارية، بينما تعمل مؤسسات أخرى بقدرات جزئية وفي نطاقات جغرافية محدودة، كما أدى النزوح الواسع وهجرة الكفاءات إلى إضعاف الجهاز الإداري بصورة غير مسبوقة. بينما يذهب الأستاذ مجاهد علي الحسن إلى تعريف الدولة نفسها باعتبارها معنية بالأمن والصحة والتعليم والحماية، ثم يخلص إلى أن كل هذه المظاهر غائبة تماماً، ليصف السودان بأنه "جغرافيا بدون دولة". ويتفق الكاتب والصحافي محمد راجي مع هذا الطرح، مؤكداً أن مؤسسات الدولة "انهارت تماماً ولا وجود لها البتة"، مشيراً إلى غياب القانون والأمن، والانهيار الكامل للخدمات الصحية والتعليمية، وتوقف الإنتاج الصناعي، وانهيار الزراعة، وترك الموارد المعدنية عرضة للنهب. أما الصحافي ومعد البرامج أبو القاسم طه فيقول إنه لا توجد مؤسسات دولة حالياً، لأنها باتت مقسمة بين حركات سلام جوبا والموالين للمؤتمر الوطني، وهؤلاء . بحسب وصفه . لا يمتلكون الكفاءة لأداء مهامهم. بينما يشير المهندس مازن عبد المنعم أحمد إلى أن تضرر معظم مقرات المؤسسات وفقدان الملفات وعدم وجود نسخ احتياطية يجعل إعادة بناء المنظومة الإدارية أمراً بالغ الصعوبة.

وفي سؤال تأثير الحرب الحالية على تماسك الدولة السودانية ووحدة مؤسساتها، يرى حيدر المكاشفي أن الحرب أثرت بصورة عميقة على تماسك الدولة، إذ أضعفت وحدة القرار السيادي وخلقت مراكز قوى متعددة، كما أدت إلى انهيار التنسيق بين المؤسسات الاتحادية والولائية وعمقت الانقسامات الاجتماعية والجهوية وأضعفت مفهوم الدولة الوطنية الجامعة. بينما يصف مجاهد علي الحسن الحرب بأنها "أكبر أذية" في تاريخ الدولة السودانية التي كانت تعاني منذ نشأتها من اختلال هيكلي وغياب عقد إجتماعي، مضيفاً أن الاستقطاب الإثني والقبلي أعاد السودان

«الإسلاميون ما فتئوا يطرقون أبواب المجتمع الدولي المغلقة في وجوههم»

«الحرب المستمرة منذ أكثر من عام لم تقتصر آثارها على الدمار العسكري والإنساني فحسب، بل امتدت لتضرب البنية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.»

إلى الوراء وحوله إلى "دولة قبائلية"، بالتوازي مع الانهيار الاقتصادي وصعود "دولة الكارتيلات وأمراء الحرب". أما محمد راجي فيرى أن الدولة السودانية كانت تعاني أساساً من هشاشة هيكلية، لكن الحرب فاقمت هذه الهشاشة بدفع من خطاب عنصري وإقصائي، مع تحول الجيش . بحسب وصفه . إلى "مُفرخ للمليشيات" ومُزكٍ للنزعات العنصرية والإقليمية. ويقول أبو القاسم طه إن الدولة السودانية لم تكن متماسكة منذ انقلاب 21 أكتوبر 2021، وجاءت الحرب لتقضي على "ما تبقى من الرماد". بينما يكتفي مازن عبد المنعم أحمد بالتأكيد على أن الحرب كان لها تأثير كبير على تماسك ووحدة الدولة السودانية.

إجماع على الفشل

وفي ما إذا كان السودان يمر بمرحلة "دولة ضعيفة" أم يقترب من "الدولة الفاشلة"، يرى حيدر المكاشفي أن السودان تجاوز عملياً مرحلة الدولة الضعيفة ويتجه نحو مؤشرات قريبة من الدولة الفاشلة، بسبب فقدان السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، وتراجع احتكار العنف، وتعطل المؤسسات، والانهيار الاقتصادي، واتساع الكارثة الإنسانية، لكنه يشير إلى وجود حد أدنى من البنية المؤسسية يمنع الانهيار الكامل حتى الآن. بينما يحسم مجاهد علي الحسن الأمر بالقول إن السودان "دولة فاشلة بالكامل" استناداً إلى التعريف الكلاسيكي للدولة الفاشلة بوصفها الدولة العاجزة عن بسط سلطتها وتقديم الأمن والخدمات الأساسية. ويتفق محمد راجي مع هذا التوصيف، مستشهداً بمؤشرات "صندوق السلام" الخاصة بالدول الفاشلة، والتي تشمل ضعف شرعية الحكومة والانقسامات العميقة والانهيار الاقتصادي وفقدان احتكار القوة لصالح المليشيات. أما أبو القاسم طه فيقول بصورة مباشرة إن "السودان دولة فاشلة". بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن السودان لا يزال في مرحلة "الدولة الضعيفة" بسبب غياب الاستقرار السياسي.

«بريطانيا بدت الدولة الوحيدة التي أظهرت قدراً من التجاوب مع تحركات الإسلاميين»

«تعمل مؤسسات أخرى بقدرات جزئية وفي نطاقات جغرافية محدودة، كما أدى النزوح الواسع وهجرة الكفاءات إلى إضعاف الجهاز الإداري بصورة غير مسبوقة.»

وعن أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة، يعدد حيدر المكاشفي انتشار السلاح خارج إطار الدولة، وضعف إنفاذ القانون، وانهيار سلطة القضاء والخدمات، وتنامي اقتصاد الحرب، وتعدد مراكز القرار، وتصاعد النفوذ القبلي والجهوي. بينما يرى مجاهد علي الحسن أن أبرز المظاهر تتمثل في الانهيار الاقتصادي الكامل، وسيطرة المليشيات وتحالفاتها على قرار الدولة، وانهيار الأمن والخدمات، والعجز الكامل في الموازنة، والتهريب. أما محمد راجي فيشير إلى غياب القانون والأمن والخدمات الأساسية وتوقف مؤسسات الدولة بالكامل. ويعتبر أبو القاسم طه أن اختيار "الضعفاء والموالين" لإدارة البلاد يمثل أحد أبرز مظاهر التآكل. بينما يشير مازن عبد المنعم أحمد إلى تداخل الاختصاصات وهيمنة الأجهزة الأمنية على الخطط والقرارات، مما أدى إلى التخبط والفشل الإداري.

وفي سؤال تأثير تعدد القوى المسلحة على هيبة الدولة واحتكارها لاستخدام القوة، يقول حيدر المكاشفي إن تعدد القوى المسلحة قوض أحد أهم أسس الدولة الحديثة، وهو احتكار استخدام القوة، إذ أصبحت بعض الجماعات المسلحة تمتلك نفوذاً يفوق نفوذ المؤسسات الرسمية في بعض المناطق، مما أضعف هيبة الدولة وأفقد المواطنين الشعور بالأمان والاستقرار. بينما يرى مجاهد علي الحسن أن المليشيات أصبحت صاحبة السلطة الفعلية في مناطق سيطرتها، ولا يطبق عليها أي قانون، كما بات تأثيرها يمتد إلى الحياة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية. أما محمد راجي فيعتبر أن الجيش نفسه تحول إلى "مُفرخ للمليشيات"، وهو ما عمق أزمة فقدان احتكار القوة. ويقول أبو القاسم طه إن تعدد القوى المسلحة أدى إلى تعدد القرارات وتمسك كل فئة بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. بينما يربط مازن عبد المنعم أحمد هذه الظاهرة بالتردي الاقتصادي والتخبط الإداري.

وفي محور الانهيار الاقتصادي وتأثيره على استقرار الدولة والمجتمع، يرى حيدر المكاشفي أن الانهيار الاقتصادي كان عاملاً مركزياً في تعميق الأزمة عبر ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم وانهيار العملة الوطنية وتراجع القدرة الشرائية، مما وسع دائرة السخط الاجتماعي والهجرة والنزوح. بينما يصف مجاهد علي الحسن الوضع بأنه "عجز كامل للدولة" عن توفير الصحة والتعليم والمرتبات والأمن، مع انهيار ميزان المدفوعات والصادرات وارتفاع الفقر والمجاعة التي تهدد ثلاثة أرباع السودانيين. أما محمد راجي فيشير إلى توقف الصناعة وانهيار الزراعة ونهب الموارد المعدنية. ويقول أبو القاسم طه إن المواطن السوداني هو من يدفع ثمن الحرب والانهيار الاقتصادي في ظل غياب أي بدائل اقتصادية حقيقية من الحكومة. بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن الانهيار الاقتصادي أدى إلى توقف الإنتاج وانتشار البطالة.

الولاء للقبيلة

وفي تقييم أثر الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية، يرى حيدر المكاشفي أنها ساهمت بدرجة كبيرة في إضعاف مؤسسات الدولة، حيث تحولت الولاءات من الدولة إلى الجماعات القبلية والسياسية والعسكرية، وأصبح بناء مشروع وطني جامع أكثر صعوبة. بينما يعتبر مجاهد علي الحسن أن هذه الانقسامات نفسها هي نتاج مباشر لخطاب الحرب والتحشيد القبلي والعنصري. ويتفق محمد راجي مع فكرة تعمق الانقسامات العرقية والطائفية والنزعات الإقليمية. أما أبو القاسم طه فيرى أن كل مجموعة أصبحت تسعى للسيطرة بقوة السلاح. بينما يختصر مازن عبد المنعم أحمد النتيجة بالقول إنها أدت إلى "انشطار الدولة السودانية".

وفي تقييم أداء مؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية، يرى حيدر المكاشفي أن هذه المؤسسات تعرضت لشلل واسع نتيجة الحرب، وفقدت كثيراً من استقلاليتها وفعاليتها، كما أدت عمليات النزوح وتدمير البنية التحتية إلى تعطيل المحاكم والمؤسسات الإدارية في عدة مناطق. بينما يقول مجاهد علي الحسن إنه "لا توجد عدالة"، مستشهداً بالمحاكمات التي تستهدف المعارضين للحرب واستخدام القضاء لتصفية الحسابات السياسية. أما محمد راجي فيرى أن غياب القانون نفسه يمثل مؤشراً على انهيار العدالة. ويقول أبو القاسم طه إنه لا توجد مؤسسات عدلية مستقلة، وإنما قضاء ونيابة يعملان لصالح تثبيت الحكم العسكري. بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن أداء هذه المؤسسات يتسم بانحياز

«أصبحت بعض الجماعات المسلحة تمتلك نفوذاً يفوق نفوذ المؤسسات الرسمية في بعض المناطق، مما أضعف هيبة الدولة وأفقد المواطنين الشعور بالأمان والاستقرار.»

واضح لصالح مؤيدي الحرب.

وفي سؤال ما إذا كانت هناك مؤسسات قادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة، يشير حيدر المكاشفي إلى وجود حد أدنى من البنية المؤسسية لا يزال يمنع الانهيار الكامل. بينما يرفض مجاهد علي الحسن ذلك، معتبراً أن الموجود مجرد "تمظهرات لسيطرة البندقية". أما محمد راجي فيؤكد أن مؤسسات الدولة انهارت تماماً ولم تعد تؤدي وظائفها. ويقول أبو القاسم طه إنه لا توجد أي مؤسسات حالية يمكن أن تحافظ على الدولة. بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن القوى المدنية ربما تكون الجهة الوحيدة القادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من الاستمرارية.

وفي الحديث عن أخطر المؤشرات التي تنذر بانهيار الدول، يشير حيدر المكاشفي إلى فقدان السيطرة الأمنية والانهيار الاقتصادي والنزوح الجماعي وتفكك المؤسسات وصعود المليشيات وتآكل الشرعية السياسية، مؤكداً أن معظم هذه المؤشرات متوفرة حالياً في السودان. بينما يعدد مجاهد علي الحسن الحرب والمليشيات والتهريب والفساد وانعدام القانون والفوضى وغياب العقد الاجتماعي. أما محمد راجي فيربط الأمر بمؤشرات الدولة الفاشلة الدولية مثل ضعف الشرعية والانقسامات والانهيار الاقتصادي وفقدان احتكار القوة. ويرى أبو القاسم طه أن تمكين الفاسدين وعودة التمكين بصورة أكبر من عهد البشير يمثل أخطر المؤشرات الحالية. بينما يشير مازن عبد المنعم أحمد إلى استغلال السلطة وتجاوزات ذوي النفوذ في الدولة.

وفي ملف النزوح واللجوء الجماعي، يرى حيدر المكاشفي أن النزوح أدى إلى تفكك المجتمعات المحلية وزيادة الضغط على المدن الآمنة نسبياً، مع تراجع الإنتاج الزراعي والاقتصادي وفقدان ملايين الأطفال فرص التعليم والرعاية الصحية. بينما يعتبر مجاهد علي الحسن أن النزوح يعني فقدان الدولة لمواردها الأساسي وهو الإنسان، الأمر الذي يقود إلى الفقر والأمراض الاجتماعية وحتى تحول حمل السلاح إلى وسيلة للرزق. أما محمد راجي فيربط النزوح بموجات هجرة الكفاءات والانهيار المجتمعي. ويقول أبو القاسم طه إن الدولة فقدت المنتجين والأيدي العاملة، مما انعكس سلباً على الاقتصاد وأدى إلى الاعتماد على الإعانات. بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن آثار النزوح عميقة وخطيرة وتحتاج إلى دراسات علمية لفهمها بالكامل.

وفي تقييم دور الخطاب الإعلامي والسياسي، يقول حيدر المكاشفي إن جزءاً من الخطاب الإعلامي والسياسي لعب دوراً سلبياً عبر التحريض والاستقطاب ونشر الكراهية، بينما غاب الخطاب الوطني الجامع. بينما يرى مجاهد علي الحسن أن الإعلام أداة ذات حدين، يمكن أن يكون وسيلة لترميم النسيج الوطني أو معول هدم للدولة. أما محمد راجي فيربط الخطاب الإعلامي بصعود النزعات العنصرية والإقصائية. ويقول أبو القاسم طه إن الإعلام الموالي للحكومة ساهم بصورة كبيرة في إطالة أمد الحرب وانهيار البلاد، داعياً إلى خطاب إعلامي يدعم وقف الحرب وعودة الحكم المدني. بينما يؤكد مازن عبد المنعم أحمد أن للخطابين السياسي والإعلامي أثراً بالغاً على وحدة الدولة السودانية.

وفي ما يتعلق بالتدخل الخارجي والإقليمي، يرى حيدر المكاشفي أن هذا التدخل أسهم بصورة كبيرة في تعقيد الأزمة عبر دعم أطراف الحرب سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وربط الصراع بحسابات إقليمية ودولية تتجاوز المصالح الوطنية السودانية. بينما يعتقد مجاهد علي الحسن أن التدخل الخارجي وجد فرصته بسبب الأزمة الداخلية، معتبراً أن الحديث عنه يتحول أحياناً إلى "شماعة" لصرف الانتباه عن جوهر الصراع الداخلي. أما أبو القاسم طه فيعتبر التدخلات والمصالح الإقليمية السبب الرئيسي للحرب وإطالتها. بينما يذهب مازن عبد المنعم أحمد إلى أن التدخل الخارجي ربما يكون "السبب الأول" في الأزمة السودانية.

وفي الحديث عن الاقتصاد الموازي واقتصاد الحرب، يؤكد حيدر المكاشفي أن اقتصاد الحرب أصبح في كثير من المناطق أكثر تأثيراً من الاقتصاد الرسمي، مع نشاط شبكات التهريب والتجارة غير القانونية والجبايات خارج إطار الدولة. بينما يرى مجاهد علي الحسن أن السودان تحول إلى "دولة أمراء حرب" يتحكم فيها قادة المليشيات وحلفاؤهم في الموارد الاقتصادية. أما أبو القاسم طه فيقول إن الدولة أصبحت تعتمد فعلياً على اقتصاد الحرب، مما أدى إلى انتشار الرشاوى

والفساد. بينما يؤكد مازن عبد المنعم أحمد بقوة أن اقتصاد الحرب أصبح أقوى من مؤسسات الدولة الرسمية.

وفي انعكاسات استمرار الحرب على التعليم والصحة والخدمات الأساسية، يرى حيدر المكاشفي أن الحرب تهدد جيلاً كاملاً بالحرمان من التعليم والرعاية الصحية، كما تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وارتفاع معدلات الأمية والأمراض والفقر. بينما يحذر مجاهد علي الحسن من "فجوة جيلية" خطيرة، موضحاً أن كثيراً من الشباب قد يصبحون وقوداً للحرب نتيجة انهيار التعليم. أما أبو القاسم طه فيقول إن التعليم والصحة والخدمات الأساسية تكاد تكون معدومة بالفعل، وكلما استمرت الحرب ازداد الانهيار. بينما يرى مازن عبد المنعم أحمد أن التدهور الكامل بات وشيكاً، خاصة في قطاع التعليم.

وفي سؤال إمكانية إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد الحرب، يرى حيدر المكاشفي أن إعادة البناء ممكنة لكنها تتطلب وقف الحرب وإطلاق عملية سياسية وإصلاح القطاع الأمني وتحقيق العدالة الانتقالية وإعادة بناء الخدمة المدنية على أساس الكفاءة والمهنية. بينما يدعو مجاهد علي الحسن إلى عقد اجتماعي جديد وعدالة قائمة على إنصاف الضحايا ومصالحة اجتماعية شاملة. أما أبو القاسم طه فيشدد على ضرورة التخطيط الاستراتيجي والعزيمة والشفافية والنزاهة. بينما يربط مازن عبد المنعم أحمد نجاح إعادة البناء بامتلاك السودانيين للإرادة.

أولويات عاجلة

وفي الأولويات العاجلة لمنع الانهيار الكامل، يضع حيدر المكاشفي وقف إطلاق النار وحماية المدنيين واستعادة الخدمات الأساسية ودعم الاقتصاد وتوحيد المؤسسات وفتح مسار سياسي في مقدمة الأولويات. بينما يختصر مجاهد علي الحسن المطلوب في وقف الحرب فوراً، ومعالجة الملف الإنساني، وبناء عقد اجتماعي جديد، وحل المليشيات، وإصلاح المنظومة العسكرية، واستعادة المسار المدني. أما أبو القاسم طه فيرى أن المطلوب أولاً هو وقف الحرب وإبعاد العسكر عن إدارة الدولة. بينما يضع مازن عبد المنعم أحمد وقف الحرب كأولوية مطلقة.

وفي سؤال استعادة الثقة بين المواطن والدولة، يرى حيدر المكاشفي أن ذلك يتحقق عبر بناء مؤسسات شفافة وعادلة، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتحسين الخدمات، وإشراك المواطنين في صنع القرار، وإنهاء التمييز والإقصاء السياسي والجهوي. بينما لم يقدم مجاهد علي الحسن إجابة مباشرة على هذا السؤال، لكنه ربط أي استعادة للثقة بالحاجة إلى عقد اجتماعي جديد ومسار مدني وعدالة منصفة. أما أبو القاسم طه فيرى أن الثقة تحتاج إلى قيادة وطنية غير حزبية تعيد بناء السودان. بينما يعتبر مازن عبد المنعم أحمد أن الأمر يتطلب تغييراً كاملاً وشاملاً لمنظومة الحكم.

وفي الدور المطلوب من القوى السياسية والمجتمع المدني، يؤكد حيدر المكاشفي ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، ودعم الحلول السلمية، وحماية مؤسسات الخدمة العامة من التسييس، وتعزيز ثقافة الحوار والتماسك المجتمعي. بينما ربط مجاهد علي الحسن هذا الدور بضرورة استعادة المسار المدني وبناء عقد اجتماعي جديد. أما أبو القاسم طه فيرى أن على القوى السياسية أن تتحد أولاً وتعمل على وقف الحرب دون الانحياز للمصالح الضيقة. بينما يشدد مازن عبد المنعم أحمد على أهمية استمرار الخطاب السياسي والإعلامي لتوعية الشعب.

وفي تصورهم لشكل السودان خلال السنوات الخمس المقبلة إذا استمرت الأوضاع الحالية دون تسوية سياسية، يرى حيدر المكاشفي أن السودان سيواجه مزيداً من التفكك والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، مع اتساع مناطق النفوذ المسلح وتراجع سلطة الدولة المركزية وربما الدخول في صراعات ممتدة يصعب احتواؤها. بينما يعتقد مجاهد علي الحسن أنه "لن تكون هناك دولة" ما لم يتدخل المجتمع الدولي ويتعامل مع السودان كدولة فاشلة. أما محمد راجي فيرى أن كل مؤشرات الدولة الفاشلة أصبحت متحققة بالفعل في سودان ما بعد الحرب. ويقول أبو القاسم طه إنه لا يظن أن السودان سيبقى بعد خمسة أعوام إذا استمرت الحرب، لأن "ما تبقى منه لن يصمد عاماً". بينما يتوقع مازن عبد المنعم أحمد "الانهيار التام للدولة والتفكك إلى دويلات".

صمتت بورتسودان الرسمية ورحبت نيالا

«إعلان نيروبي الثاني» خطوة على طريق السلام

ملخص

شهدت مدينة نيروبي اجتماعاً واسعاً لقوى سياسية ومدنية سودانية أقرّ ما عُرف بـ«إعلان نيروبي الثاني»، الذي اعتبره مشاركون خطوة على طريق إنهاء الحرب في السودان. وفي المقابل، صمتت السلطات في بورتسودان عن التعليق الرسمي، بينما رحّب تحالف «تأسيس» بمخرجات الاجتماع، واعتبرها تطوراً مهماً نحو تسوية سياسية جديدة تعالج جذور الأزمة السودانية.

قدّم الإعلان الختامي للاجتماع رؤية سياسية متكاملة لوقف الحرب والانتقال المدني، مع التأكيد على بناء عملية سياسية ذات ملكية سودانية واسعة، وتشكيل كتلة مدنية مناهضة للحرب. كما شدد على إصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية، وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية، ورفض خطابات الكراهية والجهوية، باعتبار وحدة السودان أولوية مركزية.

ذهب البيان إلى مواقف أكثر حدة تجاه مستقبل السلطة، معلناً رفض عودة الإسلاميين إلى الحكم، ومشدداً على ضرورة القطيعة مع تجارب الماضي. ويهدف هذا التوجه إلى تقديم «بديل مدني ثالث» بين أطراف الحرب، مع محاولة إعادة ترتيب المشهد السياسي السوداني على أسس جديدة تستند إلى إنهاء النزاع وبناء دولة مدنية.

رغم الطموحات الكبيرة التي حملها الإعلان، تشير تقديرات ومراقبون إلى تحديات كبيرة تواجهه، أبرزها ضعف التأثير الميداني للقوى المشاركة داخل السودان، وتعقيدات الحرب المستمرة. ومع ذلك، يُنظر إلى «إعلان نيروبي» كمحاولة لإعادة إحياء المشروع المدني وفتح مسار جديد للسلام، في وقت تتزايد فيه المعاناة الإنسانية واتساع رقعة الانهيار في البلاد.

«صمتت بورتسودان الرسمية ولم تقدم رأياً في ما خرجت به القوى السياسية واكتفت بنقد مؤيديها للإعلان واعتباره مؤامرة جديدة تستهدف البلاد».

نيروبي، عطبرة – أفق جديد

أن يجتمع ويجمع هذا القدر والعدد من القوى السياسية الناشطة وذات التأثير على ضرورة انهاء الحرب في حد ذاته مدعاة الى ان نتفائل بصبح قريب، هكذا ابتدر المعلم حسن عبدالشافي الذي التقطناه في شارع من شوارع مدينة عطبرة، وأضاف نحن في الداخل هنا لا نسمع إلا صياح الضبع ونعيق الغربان حتى ظننا أن لا عاقل في بلادنا ولا أحد مهتم لحالنا فالأمر بات يفوق الإحتمال الحرب أكلت كل شيء ووجب أن يُسمع بعد هذه السنوات صوت المواطن الحقيقي أوقفوها فإنها لعينة عبثية بليدة لا غالب فيها ومغلوبها هو المواطن المسكين في عطبرة أو دنقلا أو نيالا أو الفاشر أو أم كدادة فمدن السودان الآن بحسب الشافعي قد تساوت في البؤس.

كانت هذه العبارات كفيلة بأن تشجعنا إلى أن نتنقل بين مواطني عطبرة، بعضهم لم يسمع بما يجري في نيروبي أو هكذا إدعى، وآخرون انصتوا باهتمام واعتبروا أن مجرد إجتماع هذا العدد من القوى السياسية في مكان واحد حول هدف واضح هو إنهاء الحرب يمثل في حد ذاته تطوراً يستحق الوقوف عنده، بل ويعيد شيئاً من الأمل الذي بهت تحت ركام السنوات الأخيرة.

فاطمة م.م، بائعة الشاي في أحد الأسواق الطرفية بالمدينة، كانت أكثر حضوراً مما توقعنا في قراءة المشهد. لم تكن تتحدث من موقع المتفرج، بل من موقع من يرى في السياسة امتداداً مباشراً لحياته اليومية. وهي تقلب هاتفها قالت إن ما صدر عن نيروبي ليس مجرد بيان، بل "محاولة لوضع يد على الجرح"، على حد تعبيرها، مشيرة إلى أن الحديث عن خارطة طريق واضحة لوقف وإنهاء الحرب يفتح نافذة طال انتظارها لإعادة ترتيب الحياة التي تكسرت. وربطت فاطمة بين ما يجري في السياسة وبين ما يعيشه الناس من تدهور معيشي وارتفاع أسعار وتفكك اجتماعي، معتبرة أن أي خطوة نحو السلام تنعكس فوراً على تفاصيل الحياة الصغيرة التي باتت مرهقة إلى حد بعيد.

أتت هذه العبارات كفيلة بأن تشجعنا إلى أن نتنقل بين مواطني عطبرة بعضهم لم يسمع بما يجري في نيروبي أو هكذا ادعى وآخرون رفضوا الحديث علناً ولكنهم أسروا لنا همساً أن صوت السلام يجب أن يرتفع، فاطمة م.م بائعة شاي في أحد الأسواق الطرفية بالمدينة وجدناها تقلب في هاتفها فسألناها إن كانت لها معلومة عن ما يجري في نيروبي، فاذا بها متابعة لكل تفصيلة في الاجتماع، قالت إن البيان الختامي للاجتماع أقر وثائق غاية في الأهمية ويجب أن تعرض بشكل فوري على أطراف الحرب لأنها بحسب فاطمة التي تخرجت من كلية التجارة بجامعة وادي النيل، قد وضعت خارطة واضحة للمضي ناحية السلام، وربطت فاطمة بين معاش الناس والحالة الأمنية وما أسمته بالظواهر السالبة التي باتت تظهر في المجتمع من الاحتيال والسرقة والنهب وغيره، مشيرة إلى أنه يوم بعد الآخر تزداد هذه الظواهر والسبب هو التردي المعيشي والغلاء في الأسعار وغيرها من افرازات الحرب.

انتهت جولتنا في مدينة عطبرة، كثير من الناس متابعين في صمت واعجاب ما يجري بالخارج وآخرين لا يزالون ينظرون إلى العالم بعين «الانصرافي» التي ترى في كل تحرك لإيقاف الحرب مؤامرة، وكل حديث عن السلام خيانة، وبين الفريقين تقف فاطمة حائرة وترى في صمت بورتسودان خيانة لجوع اطفالها الذين توفى والدهم بسكتة قلبية، جراء الذل الذي تعرض له وهو ينتقل بأولاده من مدرسة إيواء لخيمة مهترئة في الشارع، مما دفعها بعد وفاته بحسب قولها إلى الجلوس لتبيع القهوة والشاي وسط مجتمع من الذئاب البشرية على حد تعبيرها.

في هذا المزاج العام، بدت نيروبي أقرب إلى مساحة تجمع فيها الصوت المدني الرافض للحرب، وتبلورت فيها قناعة مشتركة بأن استمرار النزيف لم يعد خياراً مطروحاً، وأن المطلوب هو الانتقال من إدارة الأزمة إلى إنهاء أسبابها. وقد عكست المداولات، كما جاء في البيان الختامي، قدراً من التوافق النادر حول

«مخرجات اجتماع قوى إعلان المبادئ السوداني في العاصمة الكينية نيروبي تمثل خطوة متقدمة في مسار البحث عن حل جذري للأزمة السودانية».

« سارع تحالف تأسيس الذي يسيطر على أجزاء واسعة من البلاد إلى الترحيب بمخرجات اجتماع نيروبي».

ميثاق سياسي وخارطة طريق متكاملة، تستهدف وقف الحرب، وتأسيس مسار انتقالي يعيد الاعتبار لفكرة الدولة المدنية.

رؤية متماسكة

اللافت في بيان نيروبي أنه لم يكتفِ بإعلان الموقف من الحرب، بل مضى نحو صياغة رؤية متماسكة لما بعدها، عبر التأكيد على بناء عملية سياسية ذات ملكية سودانية خالصة، وعلى ضرورة أن تكون هذه العملية مؤسسة على مشاركة واسعة من القوى المدنية المناهضة للحرب. وفي هذا السياق، جاء التشديد على أن أي تسوية قادمة ينبغي أن تُبنى على أسس واضحة وملزمة، تضمن عدم العودة إلى الدوائر ذاتها التي أنتجت الحرب.

كما حمل البيان رؤية واضحة تجاه مسألة بناء الدولة، حيث برزت فكرة المنظومة الأمنية والعسكرية الموحدة كأحد أهم مرتكزات المرحلة المقبلة، في إطار تصور شامل لإعادة بناء مؤسسات وطنية قادرة على حماية الانتقال وترسيخ الاستقرار. وهو ما يعكس إدراكاً عميقاً بأن أي سلام لا يستند إلى إصلاح البنية الأمنية سيظل عرضة للاهتزاز.

قاعدة المشاركة

وفي البعد السياسي، شدد المجتمعون على أهمية توسيع قاعدة المشاركة المدنية، وفتح المجال أمام كل القوى التي تتقاطع مع هدف إنهاء الحرب، بما يعزز من فكرة "الكتلة المدنية الواسعة" القادرة على حمل مشروع التغيير. وقد بدا واضحاً أن هناك سعياً لبناء اصطفاف مدني جديد يتجاوز الانقسامات القديمة، ويعيد ترتيب البيت السياسي السوداني على أسس مختلفة.

كما أولى البيان قضية وحدة السودان اهتماماً مركزياً، ليس بوصفها شعاراً، بل

«توافق القوى المجتمعة على خارطة طريق واضحة يمثل مدخلاً حقيقياً نحو سلام مستدام وشامل».

«الاجتماعات عكست إدراكاً متزايداً بأن الحرب لم تعد مجرد صراع عسكري، بل أزمة وجودية تهدد وحدة السودان».

باعتبارها أساس أي مشروع سياسي قادم، مع التأكيد على رفض خطابات الكراهية والجهوية، والعمل على ترسيخ مفهوم المواطنة الجامعة، في بلد أنهكته الحرب وهددته الانقسامات.

وفي موازاة ذلك، عكس الاجتماع اهتماماً واضحاً بتوحيد الجهود الإقليمية والدولية الداعمة لمسار السلام، عبر الدعوة إلى تنسيق المبادرات المختلفة في إطار واحد، بما يضمن فعالية أكبر ويمنع تشتت الجهود.

ومع انتهاء الجولة في عطبرة، بدا أن ما صدر عن نيروبي لم يكن مجرد وثائق سياسية، بل محاولة جادة لإعادة فتح الطريق أمام فكرة السلام نفسها، في وقت يحتاج فيه السودان إلى أي مساحة يمكن أن تجمع ما تفرق، وتعيد ترتيب ما انكسر، وتمنح الناس فرصة لاستعادة يقين بسيط بأن الغد يمكن أن يكون مختلفاً.

وطبقا لمراقبون يمثل «إعلان نيروبي» تطوراً سياسياً مهماً في مسار القوى المدنية السودانية الرافضة للحرب، ليس فقط لأنه جمع طيفاً واسعاً من القوى السياسية والمدنية، بل لأنه حاول للمرة الأولى منذ اندلاع حرب 15 أبريل إعادة صياغة مشروع سياسي متكامل يقوم على ثلاث ركائز واضحة: إنهاء الحرب، استعادة الحكم المدني، ومنع عودة الإسلاميين إلى مركز السلطة.

البيان الختامي حمل لغة سياسية حادة وغير مسبوقة تجاه الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية، إذ أعلن صراحة «لا شرعية للعسكر» و«لا عودة للإخوان»، وهي صيغة تعكس انتقال هذه القوى من مرحلة الدعوة العامة لوقف الحرب إلى مرحلة بناء اصطفاف سياسي جديد قائم على القطيعة مع التجارب السابقة، سواء تجربة الشراكة المدنية العسكرية بعد ثورة ديسمبر أو مرحلة حكم الإسلاميين الممتدة منذ انقلاب 1989.

أهمية اجتماعات نيروبي لا تكمن فقط في مضمون الوثائق التي أُجيزت، وإنما في الرسالة السياسية التي حاولت القوى المدنية إيصالها داخلياً وخارجياً، ومفادها أن هناك كتلة مدنية تسعى لتقديم نفسها باعتبارها «البديل الثالث» بين الجيش والدعم السريع، وقادرة على قيادة عملية سياسية مستقبلية.

الاجتماعات عكست أيضاً إدراكاً متزايداً وسط القوى المدنية بأن الحرب الحالية لم تعد مجرد صراع عسكري، بل أزمة وجودية تهدد وحدة السودان نفسها. لذلك ركز البيان بصورة لافتة على مخاطر التشظي والانقسام وخطاب الكراهية والنعرات القبلية، وهي مؤشرات على أن المجتمعين في نيروبي باتوا ينظرون للحرب باعتبارها مشروع تفكيك للدولة وليس مجرد نزاع على السلطة.

ومن أبرز ما كشفته الاجتماعات هو محاولة الانتقال من الشعارات العامة إلى إنتاج وثائق تفصيلية، مثل خارطة الطريق المتعلقة بوقف إطلاق النار والترتيبات الإنسانية والسياسية والأمنية. وهذا يشير إلى رغبة القوى المجتمعة في تقديم نفسها للمجتمع الدولي والإقليمي كطرف يمتلك تصوراً عملياً لإدارة المرحلة الانتقالية، وليس مجرد تجمع احتجاجي.

تحديات على الارض

لكن في المقابل، فإن الإعلان يواجه تحديات كبيرة قد تحد من تأثيره على الأرض أول هذه التحديات أن القوى المشاركة، رغم اتساعها النسبي، لا تزال تعاني من ضعف الحضور الجماهيري والتنظيمي داخل السودان بسبب ظروف الحرب والنزوح والانقسام السياسي الطويل. كما أن قدرتها على التأثير المباشر على طرفي القتال ما تزال محدودة، خصوصاً في ظل غياب أدوات ضغط حقيقية على الجيش أو الدعم السريع.

تثبيت الانقسام

تصريحات الناطق باسم تحالف «صمود» جعفر حسن عثمان أظهرت بوضوح أن القوى المدنية تحاول الدفع باتجاه ربط أي وقف لإطلاق النار بمسار سياسي شامل، خشية أن يؤدي التجميد العسكري المؤقت إلى تثبيت واقع الانقسام الجغرافي والسياسي الحالي. وهذا يعكس مخاوف حقيقية من سيناريوهات التقسيم أو نشوء سلطات أمر واقع دائمة.

كما أن الرهان على «الكتلة الثالثة» يكشف محاولة لاستعادة روح ثورة ديسمبر وتوحيد القوى المدنية التي تضررت كثيراً بفعل الانقسامات بعد سقوط نظام البشير. لكن نجاح هذا المشروع سيعتمد على قدرة هذه القوى على تجاوز خلافاتها القديمة، وتقديم خطاب أكثر قرباً من معاناة السودانيين

«لا تزال هناك تحديات كبيرة على الأرض أبرزها ضعف الحضور الجماهيري والتنظيمي داخل السودان».

اليومية، وليس فقط التركيز على الترتيبات السياسية والدستورية.

إقليمياً ودولياً، يبدو أن اجتماعات نيروبي تسعى أيضاً إلى مخاطبة الفاعلين الدوليين الذين يبحثون عن شريك مدني يمكن التعامل معه في أي عملية سلام مقبلة. لذلك كان واضحاً التركيز على دعم «الرباعية» وتوحيد المنابر الدولية، في محاولة لإنهاء تعدد المبادرات الذي أضعف فرص التسوية خلال الفترة الماضية.

في المحصلة، فإن «إعلان نيروبي» يمثل محاولة لإعادة بناء المشروع المدني السوداني بعد سنوات من الانقسامات والانهيارات، لكنه ما يزال في بداياته. نجاحه لن يتوقف فقط على قوة الوثائق والبيانات، بل على قدرته في التحول إلى قوة سياسية مؤثرة داخل السودان، قادرة على مخاطبة الشارع، والضغط على أطراف الحرب، وتقديم رؤية عملية قابلة للتنفيذ لإنقاذ الدولة السودانية من خطر التفكك والانهيار الكامل.

فيما أفاد عدد من المشاركين في اجتماع نيروبي بأن خارطة الطريق التي أجازتها قوى إعلان المبادئ لاقت استحساناً وقبولاً أولياً من الدبلوماسيين الغربيين الذين التقوا الوفود المشاركة، وذلك خلال حفل عشاء عُقد في مقر الاجتماعات، حيث عبّر هؤلاء الدبلوماسيون عن دعمهم لما وصفوه بأنه "وثيقة يمكن الاستهداء بها" في أي مسار تسوية سياسي مستقبلي.

وقال قيادي شارك في الاجتماعات لـ«أفق جديد» إن الجلسات الجانبية مع الدبلوماسيين الغربيين شهدت نقاشات مطولة تناولت تحفظات قوى إعلان نيروبي على خارطة الطريق التي طرحتها حكومة بورتسودان، إضافة إلى الفوارق الجوهرية بينها وبين خارطة إعلان المبادئ، خاصة فيما يتعلق بترتيبات وقف الحرب، وشكل العملية السياسية، وآليات الانتقال المدني.

ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «أفق جديد»،

فإن اتصالات ومشاورات ستتبع الاجتماع خلال الفترة المقبلة مع عدد من الدول المؤثرة في المشهد السوداني، إلى جانب منظمات دولية وإقليمية، بهدف تمليكها نسخة تفصيلية من خارطة الطريق، فضلاً عن عرضها على طرفي الحرب، الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وكذلك على القوى الأخرى المنضوية تحت تحالف «تأسيس» الذي سبق أن أبدى ترحيباً أولياً بالبيان الختامي وبخارطة الطريق.

وأشار القيادي ذاته، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، إلى أن التقديرات داخل الاجتماع لا ترجّح استجابة فورية من الجيش السوداني لمسار الخارطة أو الانخراط المباشر في بنودها، إلا أن القوى الموقعة تعتزم، بحسب قوله، طلب عقد لقاء رسمي مع قيادة الجيش لعرض التصور العام ومناقشة النقاط التي توصلت إليها القوى المدنية الرافضة للحرب، في إطار محاولة لفتح نافذة حوار سياسي مباشر، رغم صعوبة السياق وتعقيدات المشهد الميداني الراهن.

ردود أفعال

وفي جانب ردود أفعال طرفي الحرب، صمتت بورتسودان الرسمية ولم تقدم رايا في ماخرجت به القوى السياسية واكتفت بنقد مؤيديها للإعلان وللمجتمعين ووصفه بانه مؤامرة جديدة تستهدف البلاد، بينما سارع تحالف تاسيس الذي يسطر على أجزاء واسعة من البلاد الى اصدار بيان مطول رحب فيه بمخرجات اجتماع نيروبي وقال الناطق الرسمي باسم التحالف أحمد تقد لسان، إن مخرجات اجتماع قوى إعلان المبادئ السوداني في العاصمة الكينية نيروبي تمثل خطوة متقدمة في مسار البحث عن حل جذري للأزمة السودانية، مؤكداً أن ما تم التوصل إليه من ميثاق وخارطة طريق لوقف وإنهاء الحرب، وتصميم عملية سياسية جديدة، يعكس نضجاً سياسياً متقدماً لدى القوى المدنية المناهضة للحرب، وإدراكاً عميقاً بأن استمرار الحرب لم يعد خياراً وطنياً قابلاً للاستمرار.

وأضاف في بيانه الذي رحب فيه بمخرجات اجتماع نيروبي قائلاً إن التحالف ينظر بإيجابية كاملة إلى ما ورد في البيان من ترتيبات تتعلق بإعادة تأسيس العملية السياسية على أسس جديدة، تعالج جذور الأزمة السودانية لا مظاهرها، وتضع حداً لدورات الفشل السابقة التي أفضت إلى انفجار الوضع الراهن، مشيراً إلى أن توافق القوى المجتمعة على خارطة طريق واضحة يمثل مدخلاً حقيقياً نحو سلام مستدام وشامل.

وأكد أن ما جاء في بيان قوى إعلان المبادئ السوداني بشأن العملية السياسية، من حيث الأسس والآليات والأطراف المشاركة، يتقاطع بصورة كاملة مع رؤية تحالف السودان التأسيسي، القائمة على ضرورة بناء مسار سياسي جديد بإرادة سودانية خالصة، وبمشاركة واسعة من القوى المدنية الرافضة للحرب، بما يضمن إنتاج تسوية تاريخية تعيد بناء الدولة ومؤسساتها على أسس حديثة ومستدامة.

وأوضح أن التحالف يعتبر أن اعتماد بيان الرباعية كمرجعية ضمن مسار إطلاق العملية السياسية يمثل خطوة مهمة نحو توحيد الجهود الإقليمية والدولية، وتجاوز حالة التعدد والتشتت في المبادرات التي أسهمت في تعقيد الأزمة، مؤكداً أن أي مقاربة خارج هذا الإطار من شأنها إطالة أمد الحرب وتعميق معاناة السودانيين.

وشدد الناطق الرسمي باسم تحالف تأسيس على أن وحدة السودان أرضاً وشعباً وسيادة تمثل ثابتاً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، وأن التحالف يرفض أي مشاريع أو مسارات تؤدي إلى تقسيم البلاد أو تقويض سيادتها، انسجاماً مع الميثاق التأسيسي الذي يحكم رؤيته السياسية.

وأشار إلى أن التحالف ماضٍ في تبني مشروع تسوية تاريخية شاملة تعيد تأسيس الدولة السودانية على أسس جديدة، عبر بناء مؤسسات وطنية عسكرية وأمنية حديثة، تتجاوز النماذج القديمة القائمة على الإصلاح الجزئي أو إعادة الدمج غير الجذري، بما يضمن استقراراً دائماً وإنهاءً نهائياً لدورات الصراع.

وأضاف أن التحالف يعلن تضامنه الكامل مع كل الجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتحريض السياسي والاجتماعي، مؤكداً أن مثل هذه الخطابات تمثل تهديداً مباشراً للنسيج الوطني السوداني، وأن مواجهتها تمثل جزءاً أصيلاً من أي مشروع لبناء دولة مستقرة وعادلة.

وطن واحد أو فوضى بلا نهاية

حيدر المكاشفي

ملخص

يركّز المقال على مبادرة "الأعلام البيضاء" التي أطلقت حملة بعنوان "وطن واحد.. السودان يوحدنا والانقسام يفرقنا"، باعتبارها دعوة وطنية لمواجهة مخاطر الحرب الجارية التي تهدد وحدة البلاد وتفتح الباب أمام مشاريع التفكيك والتقسيم.

يؤكد الكاتب أن استمرار الحرب لم يعد مجرد صراع عسكري، بل أصبح عاملاً لتفكك النسيج الاجتماعي وازدياد خطاب الكراهية والانقسام، مع تنامي الدعوات الانفصالية وظهور سلطات متوازية في مناطق مختلفة من البلاد.

يشير إلى أن بعض السياسات والإجراءات خلال الحرب، مثل اختلاف العملة بين المناطق، وغياب الخدمات والإجراءات الموحدة، ساهمت في تعميق الانقسام الفعلي، إلى جانب سيطرة أطراف متعددة على أجزاء من البلاد، ما يهدد بتحول السودان إلى كيانات متفرقة.

يخلص الكاتب إلى أن إنقاذ السودان يتطلب التمسك بمشروع الدولة الواحدة القائمة على المواطنة المتساوية، محذراً من أن استمرار الحرب قد يقود إلى تفكك كامل يشبه عودة البلاد إلى كيانات قبلية ومناطقية، في مقابل دعوة واضحة لتغليب صوت الوحدة والسلام على مسارات الانقسام.

في لحظة فارقة من تاريخ السودان، وفي الوقت الذي تتكاثر فيه مشاريع التشظي وتعلو فيه أصوات الكراهية والانقسام، تبرز مبادرة مجموعة الأعلام البيضاء وهي تطلق حملتها الوطنية الكبرى تحت شعار (وطن واحد..السودان يوحدنا والانقسام يفرقنا)، كصرخة وطنية شجاعة في وجه كل من يحاول العبث بوحدة السودان أو تحويله إلى جغرافيا ممزقة تتنازعها المليشيات والمصالح الإقليمية والدولية.. إن هذه المبادرة ليست نشاط عابر أو بيان للاستهلاك الإعلامي، بل تعكس وعياً وطنياً عميقاً بخطورة المرحلة، وإدراكاً حقيقياً بأن السودان يقف اليوم أمام أحد أخطر المنعطفات في تاريخه الحديث، فالحرب لم تعد مجرد مواجهة عسكرية، بل تحولت إلى بوابة مفتوحة لمشاريع التفكيك وإعادة رسم الخرائط على حساب الدم السوداني. ولقد أصابت المبادرة كبد الحقيقة حين تحدثت بوضوح عن وجود قوى داخلية وإقليمية تستثمر في الفوضى وتسعى إلى تقسيم البلاد وتمزيق نسيجها الاجتماعي خدمة لمصالح ضيقة. فكلما طال أمد الحرب، تمددت سوق الكراهية، ووجد دعاة الانفصال والتقسيم فرصتهم الذهبية لتسويق أوهام الدويلات والكانتونات المسلحة. وكشفت المبادرة إن أخطر ما يواجه السودان اليوم ليس فقط الرصاص، بل محاولات قتل فكرة الوطن نفسها. فحين يتحول الانتماء القبلي أو الجهوي إلى بديل عن الهوية الوطنية، وحين تصبح لغة التخوين والإقصاء أعلى من صوت العقل، يكون الوطن كله على حافة الهاوية. ومن هنا تأتي أهمية حملة (وطن واحد) باعتبارها مشروع مقاومة وطنية ضد الانهيار الشامل، ومحاولة لإعادة التذكير بجوهر ثورة ديسمبر التي خرج السودانيون فيها مطالبين بدولة الحرية والسلام والعدالة، لا بدويلات الخوف والاحتراب الأهلي. إن وحدة السودان ليست شعاراً رومانسياً، بل شرط أساسي لبقاء الدولة نفسها. فالتجارب حولنا تؤكد أن التقسيم لا يصنع السلام، بل يفتح أبواباً لا تنتهي للحروب والنزاعات والدمار. وكل دولة تفككت تحت دعاوى الإنقاذ أو الحماية تحولت لاحقاً إلى ساحات صراع دائم وتدخل أجنبي وفوضى بلا نهاية. وإذا كان من حق الناس أن يختلفوا سياسياً، لكن ليس من حق أحد أن يغامر بوحدة البلاد أو يتعامل مع الوطن كغنيمة حرب. السودان أكبر من الجنرالات، وأبقى من المليشيات، وأعمق من الحسابات الحزبية الضيقة. إن الرسالة الأهم التي تطرحها مبادرة الأعلام البيضاء هي أن معركة السودانيين الحقيقية اليوم ليست فقط وقف الحرب، بل وإنقاذ فكرة السودان نفسها. ولذلك فإن الاصطفاف خلف مشروع وطني جامع أصبح ضرورة وجودية لا ترفاً سياسياً. والمطلوب الآن من القوى السياسية والمدنية والنخب الثقافية والإعلامية أن ترتقي إلى مستوى الخطر، وأن تتوقف عن المناورات الصغيرة والخطابات المسمومة، وأن تدرك أن التاريخ لن يرحم من ساهموا بالصمت أو التواطؤ أو التحريض في تفكيك هذا الوطن. وسيظل السودان وطناً واحداً بإذن الله وستسقط كل مشاريع التقسيم لأن الشعوب الحية قد تنكسر لكنها لا تموت، ولأن الأوطان التي سقيت بدماء أبنائها لا يمكن أن تتحول إلى خرائط للبيع في مزادات السياسة والحرب.والتحية لمبادرة الأعلام البيضاء التي أحسنت برفعها عالياً شعار (وطن واحد)، لأن اللحظة لم تعد تحتمل الرماديات. إما دولة موحدة تتسع للجميع، أو فوضى شاملة لن ينجو منها أحد..

وبهذه المناسبة اذكر ان أحد أقربائي كان عند بداية الحرب (بلبوسيا) على السكين، وعبثا كنت أحاول اقناعه بأن لا خير يرجى من الحرب بل هو الدمار والخراب والخير كل الخير في ايقافها، وظل قريبي هذا على (بلبسته) على مدى نحو ستة أشهر، كانت خلالها داره الفخيمة بضاحية شرق النيل قائمة لم يطالها أي أذى ولم يمسسها سوء ولم يخسر شيئا من أملاكه، ورغم أني كنت أنبهه بأن داره وأملاكه لن تسلم من الخراب وسيطالها الدمار و(الشفشفة) يوما ما طالما استمرت هذه الحرب، ولكن رغم تحذيري له ظل على ضلال (بلبسته)، الى أن جاء ذلك اليوم الذي هجمت فيه المليشيا والشفشافة على داره ولم تبق فيها (نفاخ النار)، وتم الناقصة طيران الجيش الذي أخطأ تمركزات المليشيا ودمر جزءا كبيرا من الدار وأحالها الى رماد، ومن يومها (عرف صاحبنا أن الله حق وأن الحرب لعنة) وتخلى صاحبنا عن البلبسة وأصبح من أكبر لاعني الحرب والمطالبين بايقافها، واليوم بحمد الله أدرك الكثير من البلابسة عبثية الحرب وعدميتها وتبينوا رشد السلام من غي الحرب، وحكاية قريبي ومن كان بلبوسيا على شاكلته و(انشق) عن البلابسة وانضم الى ركب السلام، هي حكاية جحا التي تنطبق على كل البلابسة الذين مازالوا مغيبين مخمومين من قطيع (السواقة بالخلاء)، فعندما قيل لجحا حسب الرواية وهو بعيد عن بيته لقد شبت النارفي قريتك يا جحا، وعليك أن تعود لتساعد الناس على إطفائها. قال جحا بيني وبين ناسها خلاف قديم، لا شأن لي بهم. المهم أن الحي الذي أسكنه في أمان. ثم جاء من يقول له النار وصلت إلى حيّك يا جحا، فأجاب لست معنيًا به، حي بائس ومُتخلِّف، المهم بيتي. وفي الطريق أخبره أحدهم أن النار امتدت الآن إلى بيتك. لم

يتردّد جحا كثيرا، فقال لمُخاطبه بيت متهالك، ليس خسارة. المهم رأسي وما عداه لا يعنيني. لكن ما سكتت عنه الحكاية، هو أنه عندما جاء من يقول لجحا إن النار شبت في رأسك، كان كل شيء قد انتهى..منذ الأيام الأولى للحرب، كان واضحاً لكل ذي بصر وبصيرة فيما عدا مشعلي الحرب من الكيزان وفلولهم والمستفيدين من نظامهم وقيادات الجيش المختطف، أن تطاول أمد هذه الحرب سيؤدي لنتائج كارثية مهلكة على البلاد والعباد، وأن كل يوم يمر على الحرب يعني المزيد من الخراب والدمار والضحايا وتوسع رقعة الحرب وجغرافيتها، وهذا ما حدث بالفعل الى أن وصلت الكارثة الآن إلى ما يهدد وحدة البلاد وينذر بتقسيمها و تفتيت كيانها الحالي..فبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات حسوماً أضحى خطر تفكيك البلاد وتقسيمها ماثلاً، تجسده مجموعة من سياسات حكومة الامر الواقع، وتغذية جملة من الممارسات يأتي على رأسها خطاب الكراهية الجهوي والعنصري الذي أحدث زلزلة في النسيج الإجتماعي بما يهدد الوجدان الوطني والتماسك المجتمعي والسلام الاجتماعي بالتدابر والتباغض والتباعد والانقسام، وعززت هذا الخطر الماحق وجعلته واقعاً معاشاً، ما اتخذته سلطة الأمر الواقع من سياسات مقصودة، تمثلت في قرار تغيير العملة الذي فرض على الولايات التي تقع تحت سيطرة الجيش التعامل بعملة مختلفة عن تلك التي يتم تداولها في مناطق سيطرة الدعم السريع. وكذلك كان قرار إجراء إمتحانات الشهادة السودانية في الولايات التي يسيطر عليها الجيش وعدم قيامها في الولايات التي يسيطر عليها الدعم السريع، إضافة إلى عدم إستطاعة قطاعات واسعة من الشعب السوداني إستخراج الأوراق الثبوتية، بل وحرمان البعض منها لأسباب سياسية وجهوية، وقد أدت هذه السياسات الممنهجة والمتعمدة إلى تكريس الانقسام القائم أصلاً بسبب الحرب التي تقاسم فيها طرفيها السيطرة على أجزاء البلاد، فقد قسمت الحرب السودان إلى جزئين، جزء تحت سيطرة ونفوذ قوات الدعم السريع، وجزء آخر تحت سيطرة ونفوذ الجيش، في تجسيد عملي على الأرض لما يسمى دولة النهر والبحر أو قل النسخة المحدثة والمطورة لما يعرف بمثلث حمدي، وأصبحت المناطق تحت سيطرة الدعم السريع تتبع لها بالكامل عسكرياً وإدارياً، وشكلت فيها حكومة موازية هي ما يعرف بحكومة تأسيس وانشأت مجالس للحكم، وقد مثلت هذه الخطوات البداية الفعلية لتقسيم البلاد، ولا تتقاسم قوات الدعم السريع والجيش السوداني المناطق في السودان لوحدهما، فهناك فصائل مسلحة تشاركهما السيطرة والنفوذ، فهناك الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها عبد العزيز الحلو، وتسيطر على مناطق واسعة في ولاية جنوب كردفان، وايضاً تسيطر حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور على عدد من المناطق في إقليم دارفور. ولو استمر هذا الحال مع استمرار الحرب ربما يؤدي لانقسام السودان ليس فقط لدولتين بل عدة دويلات وربما لمشيخات وسلطنات، فبلادنا تعاني أساساً من هشاشة بائنة في وحدتها الوطنية ولحمتها القومية، ولا أجدني مبالغاً إذا قلت أننا من نسمي أنفسنا سودانيين ونعيش على هذه الأرض المسماة السودان، مازلنا أمة تحت التكوين ووطن تحت التأسيس ودولة لم تتأسس بعد على أسس الدولة الحديثة، وينتظرنا الكثير على هذا المسار الشاق، ولكن للأسف بدلاً من أن تتجه العزائم لإنجاز هذا الهدف الكبير، إذا بهذه الحرب اللعينة تزيدها ضعفاً وتمزقاً بإعادتها إلى تقسيمات المستعمر، الذي قسم البلاد على نهج (فرق تسد) إلى ديار للقبائل حتى تسهل له السيطرة على كل قبيلة على حدة، فكانت هناك دار داجو، دارتنجر، دار ميدوب، دار زغاوة، دار كبابيش، دار حمر، دار مسيرية، دار برتي، داربرقد، دار مساليت، الخ الخ، ومثل هذا التقسيم الاستعماري الذي سارت على نهجه (الانقاذ) المدحورة، وتكرسه الآن هذه الحرب العبثية يهزم تماماً مفهوم الدولة الوطنية الحديثة التي عرفها العالم وترسخت خلال القرون الأخيرة، وهو مفهوم يقوم على فكرة أن الدولة كيان ضروري لحياة البشر، وأنها تبنى على أساس فكرة جوهرية هي أن الدولة لكل مواطنيها دون تمييز بينهم على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو المستوى الاجتماعي أو المذهب أو أي تباين في أي من الصفات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبلادنا وفقاً لهذا المفهوم العصري الحديث، ملك لكل السودانيين، وكل جزء فيها متاح لإقامة وعمل وتملك أي سوداني وسودانية دون تمييز بسبب القبيلة أو العرق أو النوع أو الدين.. إن حاجة بلادنا الضرورية والملحة اليوم، هي لتكوين الأمة الواحدة وتأسيس الوطن الواحد وبناء الدولة الحديثة، وأن تتوحد كل الجهود وينصرف الكل بالكلية لاداء هذا الواجب المقدس، الذي يحتاج إلى تضافر الجميع وتناغمهم بلا أي نشاز ودون أن يشذ أحد، وهل مثل هذه الغاية الكبرى ستكون موضع خلاف وتنازع، ومن هذا الذي سيجادل ويصارع في أمر بناء وطن متماسك وتأسيس دولة قوية ناهضة وفتية..المؤكد أن لا أحد يغالط في هذا الواجب المقدس ولا يتخلف عنه إلا متخلف ومن يعملون الآن عامدين على إعادة البلاد إلى عهود المشيخات والسلطنات..

الحرب تلتهم فرحة العيد في السودان

ملخص

مع اقتراب عيد الأضحى في السودان، تشهد أسواق الماشية ازدحامًا بالخراف مقابل ضعف واضح في حركة الشراء، بسبب الحرب والأزمة الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطنين. كثير من الأسر أصبحت عاجزة عن شراء الأضاحي بعد الارتفاع الكبير في الأسعار، ما حرم العيد من مظاهر الفرح المعتادة.

تراوحت أسعار الخراف بين 700 ألف ومليون و200 ألف جنيه سوداني، وهو ما يفوق القدرة الشرائية لمعظم السودانيين، خاصة مع التضخم وتراجع قيمة العملة وفقدان مصادر الدخل. وأكد مواطنون أن توفير الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والعلاج أصبح أولوية تفوق شراء الأضحية أو الملابس الجديدة.

تأثرت الطبقة المتوسطة والأسر النازحة بالأوضاع المعيشية الصعبة، حيث تعتمد أعداد كبيرة على المساعدات الإنسانية. وأوضح تجار الماشية أن الحرب رفعت تكاليف النقل والأعلاف وأضعفت حركة البيع، إذ يكتفي أغلب الزبائن بالسؤال عن الأسعار دون الشراء.

وفي محاولة لمعالجة الأزمة، أعلنت الحكومة السودانية أن موازنة 2026 تستهدف خفض التضخم وتحسين النمو الاقتصادي عبر إجراءات تشمل ضبط سعر الصرف وتقليل الأعباء الضريبية. لكن خبراء اقتصاديين يرون أن استمرار الحرب يفاقم الأزمة الإنسانية ويجعل الأعياد أقرب إلى مواسم للحزن وسط اتساع الفقر والنزوح.

مع اقتراب عيد الأضحى في السودان، تبدو الأسواق مزدحمة بالخراف، لكنها تخلو من المشترين القادرين على الشراء. فالحرب المدمرة ألقت بظلالها الثقيلة على حياة ملايين السودانيين، ودفعت كثيرًا من الأسر إلى التخلي عن واحدة من أبرز شعائر العيد، في ظل ارتفاع غير مسبوق لأسعار الأضاحي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

في أسواق الماشية بالعاصمة الخرطوم ومدن أخرى، تتكرر المشاهد ذاتها؛ مواطنون يتنقلون بين الحظائر، يسألون عن الأسعار ثم يغادرون. وبين أصوات الباعة وروائح الأعلاف، تبدو ملامح القلق والإرهاق أوضح من أي مظاهر للفرح المعتاد في مثل هذا الموسم.

وفي وقت سابق، أعلن رئيس الوزراء كامل إدريس أن موازنة عام 2026 تستهدف خفض معدل التضخم بنسبة تصل إلى 70% خلال العام، إلى جانب رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 9%.

وأوضح أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بتنفيذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية، تشمل الحد من فرض أعباء ضريبية إضافية على المواطنين، وتحسين إدارة سعر الصرف، والعمل على تضييق الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للجنيه السوداني في السوق السوداء.

تدهور الأوضاع الاقتصادية

وخلال جولة واسعة في عدد من أسواق الماشية، تراوحت أسعار الخراف بين 700 ألف ومليون و200 ألف جنيه سوداني، بحسب الحجم والسلالة والحالة الصحية، في ارتفاع وصفه مواطنون وتجار بأنه غير مسبوق مقارنة بالأعوام الماضية.

ويقول متعاملون في السوق إن الأسعار أصبحت تفوق بكثير القدرة الشرائية لمعظم الأسر، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية واستمرار الحرب التي أرهقت المواطنين وأفقدت كثيرين مصادر دخلهم.

يقول أحمد عبد الله، وهو موظف من ولاية الجزيرة، إن شراء الأضحية أصبح حلمًا بعيد المنال بالنسبة له هذا العام. وأضاف لـ «أفق جديد»: «كنا نعتبر الأضحية من أساسيات العيد مهما كانت الظروف، لكن الوضع تغيّر بالكامل. راتبي لم يعد يكفي لتوفير الطعام والإيجار والعلاج، فكيف يمكنني شراء خروف وصل سعره إلى مئات الآلاف من الجنيهات؟».

ويتابع وهو يتفقد أحد الخراف قبل أن يبتعد عن الحظيرة: «أطفالي يسألون عن الأضحية والملابس الجديدة، لكننا بالكاد نستطيع تدبير احتياجاتنا اليومية».

تراجع قيمة العملة

ولم تعد الأزمة مقتصرة على الأسر محدودة الدخل فقط، إذ يقول عدد من المواطنين إن الطبقة المتوسطة أيضاً أصبحت عاجزة عن مجاراة الارتفاع الكبير في الأسعار، خاصة مع استمرار التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية وندرة فرص العمل.

في حي الكدور بمدينة بحري، تقول عائشة عبد الله، وهي أم لأربعة أطفال، إن الحرب سلبت الناس أبسط تفاصيل الحياة الطبيعية. وتضيف لـ «أفق جديد»: «العيد في السابق كان مناسبة للفرح ولم الشمل، أما الآن فنحن نفكر فقط في كيفية توفير الطعام والمياه والدواء. الأضحية أصبحت رفاهية لا يقدر عليها معظم الناس».

وتشير إلى أن كثيرًا من الأسر داخل مراكز النزوح تعتمد على المساعدات الإنسانية، بينما تواجه أوضاعًا معيشية شديدة القسوة مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانعدام مصادر الدخل.

من جهتهم، يؤكد تجار ماشية أن ارتفاع أسعار الخراف يعود إلى عوامل متعددة ترتبط بشكل مباشر بالحرب والأزمة الاقتصادية. ويقول التاجر عز الدين إبراهيم إن تكاليف النقل والترحيل تضاعفت خلال الفترة الماضية بسبب انعدام الأمن في بعض الطرق وارتفاع أسعار الوقود.

الأسعار أصبحت تفوق بكثير القدرة الشرائية لمعظم الأسر، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية واستمرار الحرب.

«تبدو ملامح القلق والإرهاق أوضح من أي مظاهر للفرح المعتاد في مثل هذا الموسم

ويضيف لـ «أفق جديد»: «الحرب أثرت على كل شيء؛ مناطق الإنتاج تأثرت، وحركة النقل أصبحت صعبة ومكلفة، كما ارتفعت أسعار الأعلاف بصورة كبيرة. كل هذه العوامل انعكست على سعر الخروف».

ويشير إلى أن حركة البيع هذا العام تعد من الأضعف منذ سنوات، رغم اقتراب العيد، موضحاً أن كثيراً من المواطنين يكتفون بالسؤال عن الأسعار ثم يغادرون دون شراء.

ويقول: «حتى الزبائن الذين اعتادوا شراء خراف كبيرة أصبحوا يبحثون عن الأصغر أو الأرخص. الناس فقدت القدرة الشرائية بصورة واضحة».

أزمة اقتصادية خانقة

يعاني السودان من أزمة اقتصادية خانقة تجلت في التراجع الحاد للقوة الشرائية وتآكل الدخول الحقيقية للمواطنين، نتيجة الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات وتصاعد معدلات التضخم إلى مستويات قياسية بفعل تداعيات الحرب.

وأدى ذلك إلى تفاقم الأعباء المعيشية على الأسر السودانية، التي بات كثير منها عاجزاً عن توفير الاحتياجات الأساسية اليومية من غذاء ودواء وخدمات ضرورية.

ويرى أستاذ الاقتصاد، محمد عباس، في حديثه لـ «أفق جديد»، أن الأزمة الحالية تكشف حجم التدهور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد منذ اندلاع الحرب، حيث ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة، وتراجعت قيمة الجنيه السوداني، فيما فقد آلاف المواطنين وظائفهم ومصادر دخلهم بسبب النزوح وتوقف الأنشطة الاقتصادية.

وفي ظل استمرار الحرب وتفاقم الأزمة الإنسانية، يخشى كثير من السودانيين من أن تتحول الأعياد إلى مواسم للحزن بدلًا من الفرح، خاصة مع اتساع رقعة النزوح والفقر وغياب أي مؤشرات لتحسن قريب في الأوضاع المعيشية.

وبينما تتواصل حركة البيع الخافتة داخل أسواق الماشية، يبقى المشهد الأكثر حضورًا هو نظرات العجز التي يحملها مواطنون أنهكتهم الحرب، وأصبحوا يراقبون خراف العيد من بعيد، عاجزين عن الاقتراب من أسعارها، فيما تبتلع الأزمة الاقتصادية آخر ما تبقى من ملامح الفرح في السودان.

«الحرب سلبت الناس أبسط تفاصيل الحياة الطبيعية، وأصبحت الأولوية لتوفير الطعام والمياه والدواء.»

المنظمات الصحية في السودان: بين الدور الإنساني وشبهات الاستغلال

ملخص

في ظل الحرب في السودان، يبرز دور المنظمات الوطنية والأجنبية العاملة في القطاع الصحي كعامل أساسي في سد الفجوات الكبيرة في الخدمات والإمدادات الطبية، وسط تدهور حاد في النظام الصحي. غير أن هذا الدور يواجه جدلاً متصاعداً بشأن ضعف الرقابة، وتجاوز اللوائح، واستغلال بعض الإعفاءات الحكومية، ما يثير مخاوف تتعلق بسلامة الحوكمة والأمن الصحي.

تشير إفادات مختصين وتقارير ميدانية إلى وجود تجاوزات محتملة تشمل استغلال التراخيص، والإعفاءات الجمركية، والدعم الدوائي، إلى جانب تشغيل مخيمات علاجية تفتقر للرقابة الكافية، بما قد يفتح الباب أمام ممارسات غير آمنة مثل تداول أدوية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر، أو تقديم خدمات طبية دون معايير مهنية كافية.

تتزايد المخاطر المرتبطة بالقطاع الصحي مع ضعف الرقابة الرسمية، حيث يُحذر مختصون من دخول أدوية غير مطابقة للمواصفات، وسوء التخزين والتوزيع، إضافة إلى احتمال استغلال الفوضى الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، خاصة في ظل محدودية الإشراف على بعض المنظمات العاملة.

يؤكد مختصون أن للمنظمات دوراً محورياً في دعم النظام الصحي وتوفير الإغاثة والرعاية الأولية للنازحين، مع الإشارة إلى أن بعض المنظمات تقدم نماذج مهنية ناجحة. غير أن استمرار هذا الدور يتطلب تعزيز الرقابة، وتطوير الحوكمة، وضمان التنسيق مع المؤسسات الوطنية لتفادي أي آثار سلبية على القطاع الصحي.

في وقت تتفاقم فيه الأزمات الصحية والإنسانية في السودان بفعل الحرب، تتسع مساحة الاعتماد على المنظمات الوطنية والأجنبية العاملة في القطاع الصحي

أفق جديد- ابتسام حسن

في وقت تتفاقم فيه الأزمات الصحية والإنسانية في السودان بفعل الحرب، تتسع مساحة الاعتماد على المنظمات الوطنية والأجنبية العاملة في القطاع الصحي لسد الفجوات الحرجة في الخدمات والإمدادات الطبية. لكن هذا الدور، الذي يُفترض أن يكون إنسانياً خالصاً، بات يواجه جدلاً متصاعداً حول مظاهر ضعف الرقابة، وتجاوز اللوائح، واستغلال الإعفاءات والتسهيلات الحكومية في بعض الحالات، ما يثير تساؤلات عميقة حول حدود العمل الإنساني، وآليات الحوكمة، ومستوى حماية الأمن الصحي للمواطنين في ظل واقع مضطرب ومعقد.

تجاوزات رقابية واستغلال محتمل للإعفاءات في القطاع الصحي:

يمكن للمنظمات الوطنية والأجنبية العاملة في القطاع الصحي أن تؤدي دوراً محورياً في دعم المجتمعات، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف البنية الصحية أو تمر بظروف نزاعات وحروب.

غير أن هذا الدور الإنساني قد يتعرض للتشويه في ظل وجود مخاوف من تجاوزات رقابية، لا سيما في أوقات الحرب. إذ يفقد العمل الإنساني قيمته عندما يتم تجاوز اللوائح والقوانين المنظمة للعمل الصحي، أو استغلال الإعفاءات والتسهيلات الحكومية لتحقيق مصالح شخصية وتجارية على حساب صحة المواطن وأمنه الصحي.

وقد تم رصد حالات لمنظمات أبرمت اتفاقيات فنية فقط، قبل أن تقوم بتأجير التراخيص لأفراد ينشئون مراكز خاصة، مستفيدين من الامتيازات الحكومية الممنوحة تحت غطاء العمل الطوعي.

ووفقاً لوقائع متداولة، برزت تجاوزات خطيرة شملت استغلال الإعفاءات الحكومية والجمركية، والاستفادة من الدعم الدوائي لتحقيق أرباح شخصية، إضافة إلى تأجير التراخيص الصحية لمستثمرين وأفراد، وبيع الخدمات الصحية بأسعار تعادل القطاع الخاص أو تفوقه، رغم تدني جودة الخدمات المقدمة.

استغلال النفوذ

تشير متابعات ميدانية إلى وجود حالات يُستغل فيها العمل الخيري لتحقيق مصالح خاصة، حيث يعتقد بعض القائمين على منظمات أن نشاطهم الإنساني يضعهم فوق اللوائح والقوانين، بحجة تقديم خدمات خيرية أو بأسعار رمزية.

كما يُسجَّل استغلال بعض المخيمات العلاجية، وهي من أخطر الممارسات، عبر إقامة مخيمات صحية تفتقر إلى الرقابة الكافية، ما يفتح المجال لاحتمال تمرير أدوية منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، أو تقديم علاجات مجهولة المصدر، إضافة إلى ممارسات طبية غير آمنة، سواء عن قصد أو نتيجة الإهمال وضعف الرقابة. لذلك يرى مختصون ضرورة إخضاع جميع المخيمات العلاجية لإشراف مباشر من الجهات الصحية المختصة.

استغلال الإعفاءات الجمركية

أكد مختصون أن من أبرز الممارسات السلبية أيضاً استغلال بعض المنظمات للإعفاءات الجمركية المخصصة للمركبات، حيث يُفترض أن تُستخدم في توفير سيارات إسعاف مجهزة، ووسائل نقل للعاملين، وخدمات لوجستية داعمة للقطاع الصحي.

غير أن هذه الإعفاءات تُستغل في بعض الحالات لاستيراد سيارات دفع رباعي فاخرة يستفيد منها بعض مسؤولي المنظمات بشكل شخصي، بعيداً عن الهدف الصحي المخصص لها. ولهذا، أوصى المختصون وزارة الاستثمار بوضع ضوابط واضحة تحدد نوع المركبات وسقف تكلفتها، وربطها المباشر بالنشاط الصحي، بما يضمن تحقيق أهداف الإعفاءات ومنع إساءة استخدامها.

خطورة الوضع في ظل الحرب

في ظل الحرب والنزاعات المسلحة، تتضاعف

تم رصد حالات لمنظمات أبرمت اتفاقيات فنية فقط، قبل أن تقوم بتأجير التراخيص لأفراد ينشئون مراكز خاصة

استغلال الإعفاءات والتسهيلات الحكومية لتحقيق مصالح شخصية وتجارية على حساب صحة المواطن وأمنه الصحي.

استغلال بعض المخيمات العلاجية... ما يفتح المجال لاحتمال تمرير أدوية منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات

في ظل الحرب والنزاعات المسلحة، تتضاعف المخاطر الصحية والرقابية بشكل كبير، خصوصاً في حال غياب الرقابة الحكومية الفاعلة.

المخاطر الصحية والرقابية بشكل كبير، خصوصاً في حال غياب الرقابة الحكومية الفاعلة وضعف منظومات الإشراف. وتبرز من بين أبرز هذه المخاطر احتمالات تمرير أدوية مخصصة للتجارب، ودخول أدوية غير مطابقة للمواصفات القياسية، إلى جانب سوء تخزين الأدوية وتوزيعها بصورة عشوائية دون وصفات طبية معتمدة.

كما تزداد المخاطر مع احتمال استغلال الفوضى الإنسانية لتحقيق أجندات سياسية أو مصالح اقتصادية، وهو ما يجعل البيئة الصحية أكثر هشاشة وتعقيداً. وتُشير تقديرات مختصين إلى أن هذه التحديات تتفاقم بشكل أكبر في حال عدم خضوع بعض المنظمات الأجنبية لرقابة صارمة من وزارة الصحة والجهات الفنية المختصة.

وفي هذا السياق، أوضح مدير إدارة المؤسسات العلاجية الخاصة الأسبق بوزارة الصحة، د. محمد عباس فوراوي، أنه خلال تجربته العملية في العام 2015 وقف على حجم كبير من المخالفات داخل عدد من المؤسسات الصحية التابعة لمنظمات وطنية وأجنبية، الأمر الذي استدعى تدخلاً رقابياً عاجلاً لضبط الأداء الصحي وحماية المواطنين وفق الأسس المهنية والقانونية.

وأشار في تصريح لـ(أفق جديد) إلى أنه تم تنفيذ حملات تفتيشية عشوائية على عدد من المؤسسات الصحية التابعة لتلك المنظمات، أسفرت عن ضبط العديد من المؤسسات المخالفة التي كانت تعمل دون تراخيص قانونية أو بمخالفات صحية خطيرة تهدد حياة المرضى بصورة مباشرة.

وبيّن أن أبرز المخالفات التي تم رصدها شملت استخدام أدوية منتهية الصلاحية، ووجود محاليل ومستهلكات معملية منتهية، واستخدام أدوات جراحية غير معقمة، إضافة إلى غياب ضوابط السلامة المهنية، والتخلص العشوائي من النفايات الطبية، وضعف أنظمة ضبط الجودة في المعامل، فضلاً عن تشغيل كوادر غير مؤهلة أو غير مسجلة لدى المجالس المهنية المختصة.

وكشف فوراوي عن رفع تقرير مفصل إلى وزير الصحة ومدير عام الوزارة، انتهى إلى توجيه يقضي بإخضاع جميع المؤسسات الصحية التابعة للمنظمات لإدارة المؤسسات العلاجية الخاصة، باعتبارها كيانات غير حكومية ذات وضع خاص يتطلب رقابة دقيقة ومتابعة مستمرة.

تنظيم عمل المنظمات

أوضح فوراوي أنه تم تكثيف الحملات التفتيشية بهدف حصر المؤسسات الصحية التابعة للمنظمات، والتأكد من وجود الاتفاقيات الفنية المبرمة مع وزارة الصحة، وضمان التزام تلك المنشآت بالمواصفات والمعايير الفنية المطلوبة.

وأشار إلى أنه تمت مراعاة خصوصية المناطق الطرفية، مع عدم التهاون في أي اشتراطات تمس سلامة المرضى بشكل مباشر. وقد ركزت الحملات بشكل أساسي على التحقق من سلامة الأدوية، والتأكد من تواريخ الصلاحية، وضمان ظروف التخزين السليم، بما في ذلك درجات الحرارة المناسبة وسلامة النقل والتوزيع.

كما شملت الرقابة جوانب ضبط جودة المعامل، بهدف ضمان دقة النتائج التي يُبنى عليها التشخيص والعلاج، إضافة إلى فحص إجراءات التعقيم، خاصة فيما يتعلق بالأدوات الجراحية، للحد من انتقال الأمراض المنقولة عبر الدم مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والتهاب الكبد الوبائي B وC.

وتضمنت الحملات أيضاً مراجعة مؤهلات الكوادر الطبية، والتأكد من تسجيل العاملين لدى المجلس الطبي ومجلس المهن الصحية.

نتائج الحملات

وبحسب فوراوي، أظهرت نتائج الحملات المكثفة أن نحو 40% من المراكز الطبية كانت غير مرخصة، فيما تعمل حوالي 60% بتراخيص أو اتفاقيات فنية فقط، بينما لم تكن سوى 20% من المؤسسات ملتزمة بتطبيق المواصفات الصحية بصورة صحيحة.

ووصف هذه النتائج بالمؤشر الخطير الذي يكشف حجم التجاوزات وضعف منظومة الرقابة على هذا القطاع الحيوي.

مخالفات دوائية

قال مدير إدارة المؤسسات العلاجية الخاصة إن من أخطر ما تم رصده وجود مخازن أدوية

أظهرت نتائج الحملات المكثفة أن نحو 40% من المراكز الطبية كانت غير مرخصة.

تعمل حوالي 60% بتراخيص أو اتفاقيات فنية فقط.

غير مطابقة للمواصفات، إلى جانب سوء في عمليات التخزين وارتفاع غير مناسب في درجات الحرارة، ما يهدد صلاحية الأدوية وسلامتها.

كما شملت المخالفات ضبط كميات كبيرة من الأدوية منتهية الصلاحية، وأخرى غير مسجلة أو مجهولة المصدر. وتُعد هذه التجاوزات، بحسب فوراوي، من أخطر التهديدات للأمن الصحي، خاصة أن بعض هذه الأدوية تدخل إلى البلاد عبر قنوات غير رسمية، دون المرور بالإجراءات المعتمدة لدى المجلس القومي للصيدلة والسموم، وهو الجهة الفنية المختصة بإجازة وتسجيل الأدوية في السودان.

وأكد أنه لا يجوز لأي جهة أو مسؤول تمرير أي دواء لأي منظمة، حتى وإن كانت جهة دولية، دون إخضاعه للفحص الفني والتأكد من تسجيله ومطابقته للمواصفات، مع مراجعة إجراءات السلامة والجودة، وضمان الالتزام بطرق التخزين والتوزيع والتصريف السليمة.

الرقابة مسؤولية أساسية

يرى فوراوي أنه من الضروري أن يخضع أي نشاط صحي لرقابة صارمة، بغض النظر عن الجهة المنفذة، سواء كانت حكومية أو خاصة أو خيرية أو تطوعية أو دولية. ويؤكد أن المعيار الأساسي في هذا المجال يجب أن يظل هو سلامة المواطن، دون أي تساهل أو استثناءات في ما يتعلق بالأمن الصحي، مهما كانت المبررات.

خلل في الحوكمة والتكوين

وأشار فوراوي إلى أن من الملاحظات المهمة أن عدداً من المنظمات الوطنية تُدار في بعض الحالات وكأنها كيانات خاصة تعود لأفراد، حيث يتم إشراك الأقارب والمعارف في إدارة المنظمة بما يضمن السيطرة الكاملة عليها.

وأوضح أن هذا النمط من الإدارة يفتح المجال أمام الفساد الإداري واستغلال النفوذ، إلى جانب غياب الحوكمة وتضارب المصالح وضعف الشفافية والمساءلة. كما أشار إلى وجود حالات يُعتقد فيها أن بعض الأشخاص النافذين يمتلكون منظمات بصورة غير مباشرة، ويستخدمون مواقعهم الرسمية لدعمها بما يحقق لهم مكاسب شخصية.

نماذج إيجابية وتوصيات إصلاحية

قال فوراوي إنه رغم هذه الملاحظات، توجد بالفعل منظمات وطنية وأجنبية تُعد نماذج إيجابية تقدم خدمات صحية عالية الجودة، وتدير مراكز ومستشفيات بصورة احترافية، بل إن بعضها يقدم خدمات تضاهي، وأحياناً تتفوق، على مستوى القطاع الخاص. وأكد أهمية إبراز هذه النماذج وتشجيعها، والعمل على تعميم تجاربها الناجحة.

وفي المقابل، أوصى بتنفيذ حملات تفتيش عاجلة وشاملة على المؤسسات الصحية التابعة للمنظمات، ومراجعة أوضاعها القانونية، والتأكد من الملكية الفعلية للمراكز الصحية، ومنع تأجير التراخيص تحت أي مسوغ.

كما دعا إلى تشديد الرقابة على الأدوية والمستهلكات الطبية، ومنع دخول أي دواء دون تسجيل وفحص رسمي، إلى جانب إخضاع المخيمات العلاجية لرقابة مباشرة ومستمرة من الجهات المختصة.

وشملت التوصيات أيضاً مراجعة الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمنظمات، ووضع ضوابط صارمة لاستخدامها، مع تطبيق عقوبات رادعة على المخالفين، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة داخل المنظمات، بما يضمن منع استغلال العمل الإنساني لأغراض سياسية أو تجارية.

واختتم فوراوي بالتأكيد على أن العمل الإنساني والصحي يمثل رسالة نبيلة وعظيمة، ويمكن للمنظمات الوطنية والأجنبية أن تضطلع بدور محوري في دعم القطاع الصحي في السودان، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، شريطة الالتزام بالقوانين والضوابط المنظمة للعمل.

واعتبر أن نجاح هذا الدور مرهون بالالتزام بالقوانين واللوائح الصحية، وبوجود رقابة صارمة تحمي المواطن من الاستغلال أو الإهمال أو العبث بالأمن الصحي.

وحذر بشدة من التهاون في الرقابة على المنظمات العاملة في القطاع الصحي، خاصة والدولية منها، لأن أي خلل في هذا الملف قد يتحول إلى تهديد مباشر لصحة المواطن وأمن الدولة الصحي.

مسؤوليات المنظمات الإنسانية في ظل الحرب

أشار القيادي بلجنة أطباء السودان، د. محمد فيصل، في تصريح لـ(أفق جديد)، إلى أن المنظمات الدولية العاملة في الحقل الإنساني تؤدي دوراً كبيراً ومحورياً، يُعد جزءاً من المسؤوليات الملقاة على عاتقها في ظل الأوضاع الراهنة.

وأوضح أن مناطق النزاع تشهد، في ظل الحرب الحالية، تغيرات مستمرة وتدفقاً يومياً لآلاف النازحين من مناطق الصراع، الأمر الذي يجعل احتياجاتهم تفوق في كثير من الأحيان قدرات المنظمات العاملة على الأرض.

وأضاف أن هذه المنظمات، رغم التحديات، لا تزال تؤدي دوراً مهماً، وتواجه في سبيل ذلك مخاطر كبيرة، خصوصاً المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تسهم في توفير الإعانات والاحتياجات الأساسية للنازحين.

كما أشار إلى أن للمنظمات الإقليمية والوطنية دوراً مهماً أيضاً، حيث تواصل جهودها لتقديم جزء من المساعدات للأعداد المتزايدة من النازحين، إلى جانب تدخلها في المناطق التي تشهد صراعات، ومحاولتها رصد وتوثيق حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية والإنسانية في مناطق النزاع.

استهداف المنظمات

واقر فيصل بوجود سلبيات في عمل المنظمات الخاصة وقال بكل أسف بعض العاملين في هذه المنظمات يتم استهدافهم ودونكم ما حدث للعاملين في الهلال الأحمر السوداني عندما اجتاحت قوات الدعم السريع مدينة بارة تم اعتقال خمسة منهم وتم قتلهم وهناك أيضا العديد من حالات الاختطاف والمطالبة بفدية وشاهدنا قصف القوافل الإغاثة التابعة للأمم المتحدة من قبل قوات الدعم السريع فبالتالي هم يعملوا في ظروف خطرة جدا وتتعرض حياتهم وحياة العاملين في هذه المنظمات للخطر منوها الي أنه رغم ذلك فإن للمنظمات دورها التي يفترض أن يؤدون بالرغم من هده المخاطر والصعاب .

وقال فيصل انه في الوضع الطبيعي يكون عمل المنظمات الإنسانية بطبيعة الحال هو دور تكاملي مع الخدمات الصحية في مناطق النزاع

ونحن نعمل في مستويات مختلفة لكن المنظمات الدولية تعمل في مجال الرعاية الأولية وتوفير الاعانات ومحاولة تقليل الأضرار أو محاولة تحكم في الأوبئة وما الي. ذلك وتوفير التحصينات وما الي ذلك كل المستويات المعنية بالتدخل في مجال الرعاية الصحية الأولية ولكن مجات الخدمات الصحية يشمل أيضا الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثوية ونوه الي أن الثانوية تتمثل في التدخلات الجراحية وتوفير العلاجات وتهيئة المستشفيات التي تستقبل الحالات المعقدة وتستقبل الأعداد الكبيرة من الاصابات الكبيرة الناتجة من الانفجارات فبالتالي عمل المنظمات الإنسانية هو عبارة عن عمل تكاملي بالنسبة المجال الصحي أو الخدمات الصحية .

حجم العمل

ويقول القيادي بشبكة أطباء السودان د. محمد حيدر في تصريح ل (افق جديد) ان المنظمات الدولية في المجال الصحي

تلعب دورا كبيرًا في دعم القطاع الصحي في السودان، خاصة في ظل الحرب، حيث تسد فجوات أساسية في الإمدادات الدوائية، تشغيل المرافق، والاستجابة للطوارئ والأوبئة، لكنها تبقى استجابة إسعافية لا تعوّض غياب النظام الصحي المستقر.

سلبيات التعامل

وأكد حيدر وجود سلبيات في التعامل مع المنظمات في ظروف الحرب

رغم أهمية دور المنظمات، إلا أن عملها في ظروف الحرب يواجه تحديات، منها محدودية الوصول لبعض المناطق، بطء الإجراءات، وعدم استدامة التدخلات، إضافة إلى عدم توافق بعض البرامج أحيانًا مع الأولويات المحلية.

ضرر المنظمات

وبحسب حيدر أن عمل المنظمات لا يُعد ضررًا في حد ذاته، لكنه قد يخلق تحديات إذا لم يكن منسقًا بشكل جيد مع النظام الصحي المحلي، مثل الاعتماد الزائد على الدعم الخارجي أو إضعاف دور المؤسسات الوطنية في حال غياب التخطيط المشترك.

بين الإصلاح الإداري والتصفية السياسية.. لجان فنية ترتكب مجاذر وظيفية

ملخص

قرار حكومة الأمر الواقع في السودان بتشكيل لجنة فنية لحصر العاملين بالدولة، جاء تحت لافتة "الإصلاح الإداري"، لكنه أثار مخاوف واسعة وسط الموظفين والنقابات بسبب تسريبات تحدثت عن إحالة نحو 57 ألف موظف للتقاعد أو الفصل. ويعتبر كثيرون أن الخطوة قد تعيد إنتاج سياسات "الصالح العام" التي أعقبت انقلاب 1989، عبر إعادة تشكيل الخدمة المدنية وفق اعتبارات سياسية لا مهنية.

رغم نفي مكتب رئيس الوزراء صدور قرارات نهائية، إلا أن الوقائع على الأرض – بحسب التقرير – تشير إلى بدء تنفيذ إجراءات فعلية في بعض المؤسسات، مثل البنك الزراعي وهيئات الإعلام الرسمية. وقد تلقى موظفون خطابات تتعلق بالتقاعد المبكر وتقليص العمالة بحجة خفض التكلفة ومعالجة الترهل الوظيفي، ما عزز الشكوك حول حقيقة أهداف اللجنة الفنية.

النقابات المهنية، وعلى رأسها نقابة الصحفيين ولجنة المعلمين، رفضت هذه الإجراءات ووصفتها بأنها تعسفية وتفتقر للشفافية والحوار. وأكدت أن فصل آلاف العاملين في ظل الحرب والانهيار الاقتصادي سيؤدي إلى توسيع دائرة الفقر والتشريد، خاصة مع غياب مؤسسات ديمقراطية قادرة على ضمان العدالة وحماية الحقوق المكتسبة للعاملين في الخدمة المدنية.

يخلص التقرير إلى أن القضية تتجاوز البعد الاقتصادي، إذ يرى محللون أن تقليص العمالة يحمل أجندة سياسية تهدف إلى تصفية الخصوم وإعادة تشكيل النقابات لصالح القوى الموالية للسلطة. كما يشيرون إلى أن بند الأجور الحقيقي يتركز أساساً في الأجهزة السيادية والأمنية والحركات الموقعة على اتفاق جوبا، بينما يتم تحميل الموظفين المدنيين تبعات الأزمة الاقتصادية والحرب.

الإصلاح الإداري" تحوّل في نظر كثيرين إلى غطاء لـ"مجازر وظيفية" تهدد آلاف العاملين بالتشريد.

ربما ضاقت حكومة الأمر الواقع في السودان، ذرعاً من الصرف على الحرب التي طال أمدها واستنزفت موارد البلاد والعباد، فهداها الله لفكرة عبقرية تمخضت عنها تكوين لجنة فنية لدراسة وحصر العاملين بالدولة، هذا القرار فجّر مواجهة جديدة بين الحكومة وقطاعات مهنية واسعة من الموظفين الذين يرون الخطوة تهديداً مباشراً لمصادر رزقهم التي عبثت بها الحرب في ظل انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة، لتتصاعد الشكوك حول النوايا من هذا القرار الذي ربما يعتبر بمثابة إعادة تشكيل للخدمة المدنية على ضوء ماحدث في إنقلاب الإنقاذ 1989 .

جدلية القرار والتوصيات

في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 16 إبريل أصدر رئيس مجلس الوزراء كامل إدريس قراراً بتكوين لجنة لدراسة وحصر العاملين بالدولة، برئاسة وزير الدولة بوزارة المالية، وباشرت اللجنة عملها ولم تترد فيه، حيث تسربت الوثائق التي تحمل توصياتها بفصل أو إحالة نحو 57 ألف موظف حكومي إلى المعاش المبكر، وأثار القرار موجة من الرفض الواسع من جهات مهنية ونقابية وطالبت بالتراجع عن هذه الخطوة التي تمثل مزيداً من الإفقار والتشريد للعاملين، إلا أن المكتب الصحفي لرئيس مجلس الوزراء ذاته نفى ذلك مبيناً أن اللجنة المختصة تعمل على إعداد رؤية شاملة لإصلاح الخدمة المدنية دون الإعلان رسمياً عن أي قرارات بخصوص مهامها المكلفة بها.

الواقع يكذّب نفي المكاتب

النفي الذي أصدره مكتب رئيس الوزراء تكذبه الوقائع الماثلة التي تؤكد شروع قطاعات مهنية في الدولة ببداية اتخاذ إجراءات إحالة وفصل تعسفي تحت مسمى الإصلاح الإداري، كما يحدث في البنك الزراعي حيث أكد عدد من الموظفين لـ«أفق جديد» تلقيهم مراسلات ومخاطبات من إدارة البنك تطالبهم بالتقاعد المبكر بناء على توجيهات اللجنة الفنية المكونة من مجلس الوزراء، وبحسب نص الخطاب الذي حصلت «أفق جديد» على نسخة منه أن البنك الزراعي قد أنهى بالفعل المرحلة الأولى من برنامج التقاعد الإختياري واعتماد الكشف وأن الإدارة التنفيذية بالبنك مقبلة خلال الفترة القادمة على تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج التي يبدو في ظاهرها الفصل التعسفي، لإشارة الخطاب الواضحة بأن إدارة البنك ستركز بصورة مباشرة على معالجة التضخم الكبير في الدرجات العليا والعمل على تخفيض تكلفة العنصر البشري.

وفي ذات الإتجاه كشفت نقابة الصحفيين السودانيين عن وجود مقترحات بإعفاء 259 من العاملين بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون و75 من هيئة البث، تحت ذريعة مكافحة الترهل الوظيفي وتقليل النفقات العامة، وقال بيان صادر عن النقابة إنها تتابع بقلق بالغ القرار الوزاري القاضي بتشكيل لجنة لحصر العاملين بالحكومة الاتحادية ووضع تصور لتقليص عددهم، وما صاحبه من اتجاه لفصل أكثر من سبعة وخمسين ألف عامل وموظف، مشيرة إلى إن هذه الخطوة تعكس إصرار سلطة الأمر الواقع على تحميل العاملين تبعات الانهيار السياسي والاقتصادي، في وقت يعيش فيه السودان حرباً مدمرة أدت إلى انهيار الخدمات الأساسية ونزوح الملايين وتآكل الأجور.

وأعلنت النقابة رفضها الكامل لهذا التوجه، الذي صدر دون أي حوار حقيقي مع ممثلي العاملين أو نقاباتهم المهنية، وفي ظل غياب الشفافية والعدالة. كما تم تجاهل مبدأ التقاضي والحقوق المكتسبة التي يكفلها قانون الخدمة المدنية، بينما تبدو المعايير المطروحة انتقائية وتعسفية. وأضافت النقابة عبر بيانها إن الاستغناء عن هذا العدد الضخم من الموظفين سيؤدي إلى توسيع دائرة الفقر والتشريد وسط آلاف الأسر السودانية التي تعتمد على هذه الوظائف في ظل أوضاع معيشية بالغة القسوة. وكان الأجدر بالحكومة دعم العاملين وتحسين أوضاعهم، لا دفعهم إلى البطالة.

نقابة الصحفيين اعتبرت أن السلطة "تحمّل العاملين تبعات الانهيار السياسي والاقتصادي" بدلاً من معالجة جذور الأزمة.

تسريبات اللجنة الفنية تحدثت عن إحالة نحو 57 ألف موظف إلى التقاعد أو الفصل، ما فجّر موجة رفض واسعة.

إلى جانب ذلك أعلنت لجنة المعلمين السودانيين تمسكها برفض قرار تشكيل اللجنة و رفض أي إجراءات أو توصيات قد تصدر عنها والتأكيد على أن إصلاح الخدمة المدنية لا يمكن أن يتم في ظل الحرب وغياب الشرعية والمؤسسات الديمقراطية، وإنما يتطلب واقعاً سياسياً واجتماعياً مستقراً، ودولة مدنية قائمة على القانون، ومشاركة حقيقية للنقابات والمهنيين وأصحاب المصلحة في أي عملية إصلاح شاملة، وفي واقع مختلف عن الواقع الحالي.

أجندة إقتصادية أم سياسية؟

وبحسب المحلل السياسي كمال كرار فإن بند الأجور والمرتبات في ميزانية حكومة السودان يبلغ 2,4 تريليون جنيه يأخذ منها القطاع السيادي والدفاع والأمن والحركات الموقعة على إتفاقية جوبا 2,1 تريليون جنيه، وما تبقى منها هو «الفتات الذي يرمى لبقية العاملين الذين يراد الآن طردهم للشارع لزيادة العاطلين والفقراء في بلادنا».

ويعود كرار ليتسائل عن حركات سلام جوبا التي خصصت الاتفاقية لهم 40% من وظائف دارفور كما خصصت 20% من الوظائف في الخدمة المدنية والسلطة القضائية والنيابة العامة والسفراء للجبهة الثورية بالاضافة لنصيبهم في السلطة التنفيذية بالمركز، هل سيشملهم قرار فصل العاملين؟ وكم يأخذ هؤلاء من أموال مقارنة بمرتبات العاملين بوزارة الصحة أو الثقافة والتربية والتعليم ؟. مشيراً إلى أن تقليص العمالة والإحالة للصالح العام أجندة سياسية وليست اقتصادية، الغرض منها تصفية الخصوم السياسيين كما حدث للمعلمين منذ بدء الحرب، واعادة تشكيل القواعد النقابية لصالح منسوبي السلطة والحركة الاسلامية الذين لن تشملهم القوائم، وبالتالي ضمان نقابات موالية للسلطة . ويلفت المحلل الاقتصادي كمال كرار إلى أن حجة عدم وجود هؤلاء العاملين في أماكن عملهم فهي حجة مردودة باعتبار أن مكتب حاكم إقليم دارفور في بورتسودان، ووزير المالية غير موجود بمقر وزارة المالية المعروف والمعتمد على شارع النيل.

لجنة المعلمين أكدت أن إصلاح الخدمة المدنية "لا يمكن أن يتم في ظل الحرب وغياب الشرعية والمؤسسات الديمقراطية".

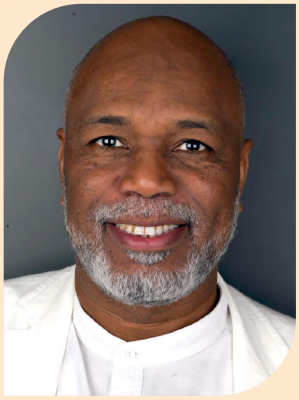

الوعي في زمن تسليع الانتباه

مقاربة تحليلية لحالة الاقتصاد السوداني في ظل الحرب

صلاح الحبو

ملخص

يتناول المقال فكرة تحوّل الانتباه البشري إلى سلعة في العصر الرقمي، حيث أصبحت الحروب لا تُدار بالسلاح فقط، بل عبر الأخبار والصور والإشاعات والمنصات الرقمية. ويرى الكاتب أن الحرب في السودان تمثل نموذجًا واضحًا لتداخل اقتصاد الحرب مع "رأسمالية الانتباه"، إذ صار الفضاء الرقمي ساحة موازية للصراع تُستخدم فيها وسائل الإعلام والتضليل والتعبئة النفسية للتأثير على الرأي العام.

يوضح الكاتب أن المنصات الرقمية ساهمت في خلق حالة من التعبئة الانفعالية، لأن الخوارزميات تفضّل المحتوى المثير والعاطفي على المحتوى الدقيق والعقلاني. ونتيجة لذلك أصبحت الحرب مادة يومية للاستهلاك الرقمي، حيث يزداد التفاعل الإلكتروني كلما تصاعد الدمار والمعاناة، مما يحول المأساة الإنسانية إلى محتوى متداول يحقق أرباحًا لبعض الجهات الإعلامية وصناع المحتوى.

يؤكد أن هذه الأرباح الرقمية لا تمثل قيمة اقتصادية حقيقية، بل تُعد قيمة طفيلية لا تدعم الإنتاج أو التنمية. فالاقتصاد السوداني الحقيقي يعاني من انهيار البنية التحتية، وتراجع الإنتاج، وهروب رؤوس الأموال، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يصفه الكاتب بـ "الاستنزاف الرقمي للحرب"، أي استهلاك الأزمة إعلاميًا دون أي انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني.

يختتم الكاتب بالتأكيد على أن أخطر آثار الحروب الحديثة لا تقتصر على تدمير الاقتصاد، بل تمتد إلى تشكيل وعي جماعي مرهق ومشوّش بفعل التدفق المستمر للأخبار والانفعالات. لذلك يرى الكاتب أن إنقاذ السودان لا يتطلب فقط إعادة بناء الاقتصاد، بل أيضًا استعادة الوعي النقدي والعقلاني من هيمنة الضجيج الرقمي، من أجل الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الحياة.

في عالم تحوّل فيه الانتباه إلى سلعة، لم تعد الحروب تُدار بالسلاح وحده، بل بالصورة والخبروالإشاعة والتدفق الرقمي. فاقتصاد الانتباه، الذي يقوم على جذب التفاعل وتحويله إلى قيمة سياسية أو مالية، وجد في الحروب بيئة مثالية لإنتاج الخوف والغضب والاستقطاب، وهي أكثر المواد قابلية للاستهلاك الرقمي.

ومن هنا تبدو الحالة السودانية نموذجًا معقدًا للتداخل بين اقتصاد الحرب ورأسمالية الانتباه. فمنذ اندلاع الحرب، لم يعد الفضاء الرقمي مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل تحوّل إلى ساحة موازية للصراع؛ تُدار فيها المعارك عبر المقاطع القصيرة، والبث المباشر، والخطابات التعبوية، وحملات التضليل، حتى أصبح الوعي العام نفسه جزءًا من ميدان الحرب.

لقد أسهمت المنصات الرقمية في إنتاج حالة من «التعبئة الانفعالية»؛ حيث تتقدّم المشاعر الحادة على التفكير العقلاني. فالخوارزميات تكافئ المحتوى الأكثر إثارة، لا الأكثر دقة، مما جعل الحرب تُستهلك يوميًا بوصفها مادةً بصرية وانفعالية قابلة للتداول السريع. وهنا نشأت مفارقة خطيرة: كلما ازداد الخراب على الأرض، ارتفعت قيمة التفاعل داخل السوق الرقمي.

غير أن السؤال الجوهري هو: هل يخلق ذلك قيمة رأسمالية حقيقية أم يفاقم إنهاك الاقتصاد السوداني؟

من الناحية الرقمية، قد تنتج الحرب تدفقات مالية محدودة لبعض المنصات الإعلامية وصفحات التأثير وصناعة المحتوى، كما ترفع معدلات الاستهلاك الرقمي والإعلانات المرتبطة بالأحداث الساخنة. لكن هذه القيمة تبقى قيمةً طفيلية وغير منتجة، لأنها لا ترتبط بالإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التنموي، بل تقوم على استهلاك الأزمة نفسها.

أما الاقتصاد السوداني الحقيقي، فقد ظل يدفع الثمن مضاعفًا. فالحرب لم تُنهك البنية التحتية فقط، بل أضعفت الثقة في السوق، وعطّلت الإنتاج، ودفعت رؤوس الأموال إلى الهروب، كما ساهمت في توسيع الاقتصاد غير الرسمي واقتصاد المضاربات والندرة. وهنا يمكن توصيف الحالة بمصطلح «الاستنزاف الرقمي للحرب»؛ أي تحويل المأساة الإنسانية إلى مادة عالية التداول دون أن ينعكس ذلك على أي قيمة إنتاجية حقيقية داخل الاقتصاد الوطني.

وفي المقابل، نشأ ما يمكن تسميته بـ «الوعي المرهَق»؛ وهو وعي يتعرض يوميًا لتدفقات كثيفة من الأخبار والصور والانفعالات، حتى يفقد قدرته على التمييز بين الحقيقة والدعاية، وبين المعلومة والتعبئة النفسية. ومع الوقت يصبح المجتمع أكثر قابلية للاستقطاب وأقل قدرة على بناء توافقات عقلانية للخروج من الأزمة.

إن أخطر ما تفعله الحروب الحديثة ليس فقط تدمير الاقتصاد، بل إعادة تشكيل الوعي الجمعي وفق منطق الصدمة المستمرة. لذلك فإن السودان لا يواجه أزمة موارد فحسب، بل أزمة إدراك أيضًا؛ حيث أصبح الانتباه الوطني نفسه موزعًا بين الخوف والإشاعة والغضب، بدلًا من أن يتجه نحو إعادة بناء الدولة والاقتصاد.

وفي هذا السياق، تبدو الحرب رابحة داخل اقتصاد الانتباه، لكنها خاسرة تمامًا داخل الاقتصاد الحقيقي. فالتفاعل الرقمي قد يصنع ضجيجًا واسعًا، لكنه لا يبني مصنعًا، ولا يزرع حقلاً، ولا يعيد إعمار مدينة. ولذلك فإن أي مشروع لإنقاذ الاقتصاد السوداني لا بد أن يبدأ أيضًا باستعادة الوعي من قبضة الضجيج الرقمي، وإعادة الاعتبار للعقل النقدي والمعرفة الرصينة بوصفهما شرطًا للخروج من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الحياة.

هامش المفاهيم

رأسمالية الانتباه:
نظام اقتصادي يقوم على تحويل انتباه الإنسان وتفاعله الرقمي إلى قيمة مالية أو سياسية.

الاستنزاف الرقمي للحرب:
تحويل الحروب والأزمات الإنسانية إلى محتوى عالي التداول يحقق تفاعلًا رقميًا دون إنتاج قيمة اقتصادية حقيقية.

الوعي المرهَق:
حالة ذهنية تنتج عن التعرض المستمر للأخبار والانفعالات والصدمات الرقمية بما يضعف القدرة على التفكير النقدي.

المراجع والمصادر

[1] The Shallows.

[2] تقارير الاقتصاد الرقمي العالمي – Statista & World Economic Forum.

[3] تقارير عن اقتصاد الحرب والتحول الرقمي في النزاعات – United Nations Development Programme)

الذهب الذي يُحارب شعبه

كيف تحوّل أثمن موارد السودان إلى وقود للحرب ومضخة للنهب

عمر سيد احمد *

ملخص

يركز المقال على المفارقة القاسية التي يعيشها السودان، حيث يمتلك واحداً من أكبر احتياطيات الذهب في أفريقيا، بينما يواجه في الوقت نفسه أزمة إنسانية هي الأسوأ عالمياً. ويرى الكاتب أن الذهب تحوّل من ثروة وطنية إلى مصدر لتمويل الحرب والتهريب، في ظل فقدان مليارات الدولارات التي كان يمكن أن تُستخدم لإعادة بناء الاقتصاد والخدمات الأساسية.

يستعرض الكاتب جذور الأزمة منذ انفصال جنوب السودان عام 2011، حين أصبح الذهب البديل الرئيسي لعائدات النفط المفقودة. لكن غياب الرقابة والحوكمة أدى إلى سيطرة شبكات عسكرية وتجارية على القطاع، من بينها قوات محمد حمدان دقلو وشركة "الجنيد"، التي ارتبطت بشبكات تصدير وتهريب الذهب إلى الخارج، خاصة عبر دبي.

يوضح أن الحرب جعلت الذهب جزءاً من الاقتصاد العالمي المرتبط بالصناعات والأسواق الدولية، إذ يُهرّب الذهب السوداني عبر دول مجاورة قبل وصوله إلى مصافٍ في الإمارات وسويسرا، ثم يدخل في سلاسل توريد صناعية عالمية. ويرى الكاتب أن هذا النظام يسمح بتحويل ثروات السودان إلى أرباح خارجية، بينما يتحمل السودانيون وحدهم كلفة الفقر والعنف والانهيار.

يؤكد أن استمرار الحرب مرتبط مباشرة باقتصاد الذهب، لأن الأطراف المسلحة تستفيد من عائداته لتمويل القتال. كما يدعو إلى إصلاحات تشمل تتبع مصادر الذهب عالمياً، وإخضاع القطاع لرقابة مدنية، وفك ارتباط المؤسسة العسكرية بالاقتصاد، معتبراً أن إنهاء الحرب شرط أساسي لتحويل الذهب من "وقود للصراع" إلى مورد للتنمية والاستقرار.

في مطلع 2026، بينما كان سعر الذهب يسجّل رقماً قياسياً تاريخياً بلغ 5،589 دولاراً للأوقية، كانت الأمم المتحدة تُعلن أن السودان — أحد أكبر منتجي الذهب في أفريقيا — يمرّ بأسوأ أزمة إنسانية في العالم. 33,7 مليون شخص، أي ثلثا السكان، باتوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. أكثر من 150 ألف قتيل. أربعة عشر مليون نازح داخلياً، وأربعة ملايين آخرون لجأوا إلى دول الجوار.

هذا التناقض الصارخ ليس مصادفة — إنه النتاج المنطقي لمنظومة تحوّل فيها الذهب من ثروة وطنية إلى سلاح في يد من يملكون القوة. ولفهم هذه المنظومة كاملةً، لا يكفي أن ننظر إلى الداخل السوداني وحده؛ يجب أن نتتبع الخيط حتى نهايته — حتى مصانع السيارات الأوروبية وأسواق المال السويسرية.

أرض الذهب التي تجوع

منذ خمسة آلاف عام، كانت النوبة تُعرف بـ«نوبيا»، أي أرض الذهب. واليوم، تحتضن ربوع السودان ما يزيد على 1،500 طن من الاحتياطيات المعروفة، مع توقعات بتجاوزها 2،000 طن مع اكتمال المسح الجيولوجي — بقيمة محتملة قد تبلغ مئة مليار دولار.

في عام 2025 وحده، أُنتج 70 طناً من الذهب بقيمة سوقية حقيقية تناهز 7,7 مليار دولار. لكن الإيرادات الرسمية لم تتجاوز 1,3 مليار دولار — أقل من خُمس القيمة الحقيقية. وفي يناير 2026، كشف وزير المالية جبريل إبراهيم عن الحجم الحقيقي للكارثة: من 70 طناً أُنتجت، لم يُصدَّر رسمياً سوى 20 طناً. الخمسون طناً الباقية — بقيمة تتراوح بين أربعة وستة مليارات دولار — ابتلعتها شبكات التهريب وصفقات الأسلحة وجيوب القوى المسلحة.

هذه الخمسون طناً تكفي لتمويل إعادة بناء المنظومة الصحية السودانية بأكملها. تكفي لرفع ملايين الأسر فوق خط الفقر. تكفي لإعمار آلاف المدارس والمستشفيات. بدلاً من ذلك، تُشتري بها طائرات مقاتلة ومسيّرات وذخائر تُغرق البلاد في دوامة لا تنتهي.

من أطلق الحرب على الذهب؟

القصة لا تبدأ بحرب أبريل 2023. جذورها تمتد إلى عام 2011، حين انفصل جنوب السودان وفقدت الخرطوم 75% من عائداتها النفطية دفعةً واحدة. أمام هذا الانهيار المالي المفاجئ، قرّر نظام البشير أن يُحوّل الذهب إلى البديل الاستراتيجي: فُتحت المناجم أمام ملايين المعدنين الأهليين، وتضاعفت الرخص، وبلغ الإنتاج ذروته عام 2017 بنحو 107 أطنان.

لكن هذا النمو الكمي جاء في غياب تام لأي حوكمة حقيقية. العائدات لم تدخل الخزينة العامة ولم تموّل الخدمات ولم تُقلّص الفقر. بدلاً من ذلك، تسرّبت إلى شبكات النخبة العسكرية والتجارية المرتبطة بالنظام.

وفي هذا السياق، بنى محمد حمدان دقلو — «حميدتي» — إمبراطوريته: ثروته الأولى من التعدين الأهلي في دارفور، ثم سيطرة قواته على جبل عامر، أكبر مناجم الذهب الأهلي في المنطقة، ثم شركة «الجنيد» التي باتت ذراعاً اقتصادية ضخمة ترتبط بشبكات التصدير إلى دبي.

حين انفجرت الحرب في أبريل 2023، لم يتوقف التعدين — بل توسّع. تحوّل الذهب من مورد اقتصادي إلى وقود عسكري: يُستخرج على عجل، يُهرَّب أو يُصدَّر،

وتُحوَّل عائداته فوراً إلى أسلحة. كلا الطرفين يفعل ذلك: الجيش يحوّل الذهب مباشرةً إلى عقود استيراد لطائرات مقاتلة صينية وروسية، بينما تُدير شركة الجنيد شبكة من خمسين شركة تُصرّف الذهب عبر وسطاء دوليين.

ما كشفه تقرير مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS) حول شركة Volkswagen Group يُضيف بُعداً آخر لهذه الصورة: فالحرب لم تعد حدثاً محلياً منفصلاً عن الاقتصاد العالمي، بل أصبحت إحدى آليات عمله. السيطرة على المناجم والمصافي وشبكات التهريب والمعابر باتت جزءاً من البنية الفعلية للسلطة المسلحة، وهو ما يجعل الحرب نشاطاً اقتصادياً قائماً بذاته لا مجرد صراع على السلطة السياسية.

دبي: المركز الذي تتدفق إليه الأطنان

الوجهة الأولى للذهب السوداني — رسمياً وغير رسمياً — هي الإمارات العربية المتحدة. في عام 2024، استوردت الإمارات 29 طناً من الذهب السوداني مباشرةً، بزيادة 71% عن العام السابق، فضلاً عن 27 طناً إضافية عبر مصر، و18 طناً عبر تشاد، و9 أطنان عبر ليبيا. في النصف الأول من 2025، استحوذت الإمارات على 90% من صادرات الذهب السودانية الرسمية.

ظاهرة بالغة الدلالة: دول كتشاد وليبيا وأوغندا ورواندا تُسجّل «صادرات» ذهبية تفوق طاقتها الإنتاجية الفعلية بمراحل. هذه الدول تعمل محطات عبور — يُعاد تصدير الذهب السوداني منها إلى دبي بوثائق بديلة تُخفي منشأه الأصلي.

ومن دبي إلى سويسرا: بين يناير وسبتمبر 2025 وحدها، استوردت سويسرا 316 طناً من الذهب الإماراتي بقيمة 27 مليار فرنك سويسري — أكثر من ضعف المتوسط السنوي. هذا الذهب يفتقر إلى توثيق المصدر الأصلي، وجزء كبير منه سوداني المنشأ يجري «تبييضه» في المصافي الإماراتية قبل وصوله إلى بورصة لندن ومصافي أوروبا.

لكن القصة لا تنتهي عند المصافي السويسرية. تقرير CESS يكشف الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة: الذهب المُبيَّض قد يجد طريقه إلى الصناعات الكبرى في المراكز الأوروبية — بما فيها صناعة السيارات. هنا تظهر الصورة كاملةً: ما يبدو منتجاً صناعياً متقدماً يخفي وراءه واقعاً آخر يقوم على اقتصاد الاستخراج، والعمل الهش، والعنف المنظم.

ما يُباع في الأسواق العالمية كـ«ذهب إماراتي» أو «ذهب مصري» قد يكون في جوهره سودانياً — استُخرج بأيدي معدنين يجوعون، وحُوِّل إلى ربح في مصافٍ لامعة، ثم اندمج في منتجات تُزيّن واجهات المحلات الراقية في أوروبا وآسيا

الأربعة ملايين المنسيّون

خلف كل هذه الأرقام، ثمة أربعة ملايين سوداني يعملون في التعدين الأهلي — ضعف ما كانوا عليه قبيل الحرب. هذا الرقم ليس دليلاً على نشاط اقتصادي؛ إنه عرَض لانهيار كل شيء آخر: الزراعة توقّفت، والصناعة اندثرت، والوظائف اختفت. التعدين صار ملاذاً أخيراً لملايين الأسر التي لا تملك خياراً غيره.

هؤلاء المعدنون يُنتجون ما يزيد على 80% من الإنتاج الإجمالي، يعملون في ظروف شاقة، يستنشقون الزئبق والسيانيد المُستخدَمَين لفصل الذهب عن الصخر، يتعرضون للتسمم والأمراض الجلدية والتنفسية، ويخضعون لسيطرة الوسطاء والقوى المسلحة التي تستولي على معظم القيمة المضافة قبل أن تصل إليهم. إنهم ينتجون ثروة هائلة ويبقون فقراء.

وهنا يكمن التناقض العنيف للعالم المعاصر الذي يرصده تقرير CESS: كلما ازدادت الصناعات الحديثة تقدماً وتعقيداً، ازدادت حاجتها إلى موارد تُنتزع من مجتمعات تعاني الحروب والانهيار والفقر. العمال السودانيون في المناجم وعمال المصانع الأوروبيون يقعان في طرفي سلسلة واحدة — لكن التكلفة البشرية والبيئية والاجتماعية تُترك كلها في طرفها الأضعف.

لماذا يستمر هذا؟

السؤال المشروع: إذا كانت الكارثة بهذا الوضوح، لماذا يستمر النهب؟ الإجابة تكمن في بنية الحوافز على مستويين متشابكين.

على المستوى المحلي: كلا طرفي الحرب يجد في استمرار اقتصاد الذهب الموازي مصلحةً وجودية. الجيش لا يستطيع تمويل حربه بدون الذهب. الدعم السريع — الذي أعلن قائده استعداده للقتال «حتى 2040 إذا لزم» — لا يملك مصدر دخل آخر بهذا الحجم.

على المستوى العالمي: الشركات الصناعية الكبرى في أوروبا تواجه تنافساً حاداً وأزمات طاقة وضغوطاً متزايدة للحفاظ على معدلات الربح. في ظل هذا المنطق تصبح مناطق الحرب

والهشاشة جزءاً وظيفياً داخل الاقتصاد العالمي، لأن هذه الفوضى نفسها تخلق شروطاً مناسبة لاستخراج الموارد بصورة أرخص وأكثر مرونة.

تصف دراسة Chatham House هذا الواقع بصراحة: التجارة الذهبية بمليارات الدولارات تُديم النزاع في السودان وتُشكّله. والسودان في هذا الإطار ليس دولة تمتلك موارد، بل ساحة تتنافس عليها قوى تجد في استمرار الفوضى ضماناً لتدفق الذهب. هذا هو المنطق الاقتصادي للحرب: لا تنتهي لأن إنهاءها سيُفضي إلى محاسبة وإعادة توزيع عائدات لا يريدها أصحاب القوة — لا في الخرطوم، ولا في دبي، ولا في المراكز الصناعية الأوروبية.

والنظام الاقتصادي العالمي لم يعد يحتاج دائماً إلى السيطرة الاستعمارية المباشرة من أجل نهب الموارد. فالعالم المعاصر أعاد تنظيم عملية السيطرة عبر سلاسل توريد معولمة، تجعل المواد الخام تنتقل من الأطراف الفقيرة والمضطربة إلى المراكز الصناعية الكبرى، بينما تُترك التكلفة البشرية والاجتماعية والبيئية في مناطق الإنتاج نفسها.

ما الذي يمكن فعله؟

التجربة الدولية تُقدّم دروساً صارخة. حين حوّل «الألماس الدموي» سيراليون وليبيريا إلى جحيم، لم تُفضِ الضغوط الوطنية وحدها إلى التغيير. التحوّل جاء بعد انتهاء الصراع المسلح وفرض «عملية كيمبرلي» — آلية دولية ملزمة لتتبع منشأ الألماس. السؤال الملحّ: هل يمكن ابتكار آلية مماثلة للذهب؟

الجواب ممكن، لكنه يستلزم أربعة مستويات متزامنة:

على صعيد سلاسل التوريد العالمية، يجب إلزام الشركات الصناعية الكبرى — بما فيها صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والمجوهرات — بالإفصاح الكامل عن مصادر المعادن في منتجاتها، وإخضاع المصافي الإماراتية والسويسرية لتدقيق مستقل يتحقق من المنشأ الأصلي لكل وارد. قضية Volkswagen Group توضح أن غياب الشفافية في سلاسل التوريد ليست مشكلة تقنية بل خياراً سياسياً يمكن تغييره بالتشريع والضغط.

على الصعيد الدولي، لا بد من منظومة ملزمة لتتبع منشأ الذهب تشمل المصافي السويسرية والإماراتية والأوروبية، وإلزام سويسرا بتحقيق رسمي في الأطنان المستوردة من الإمارات، وتشديد العقوبات على الشركات الموثّق تورطها.

على الصعيد الإقليمي، يستوجب الأمر تعاوناً مُلزماً مع دول العبور — تشاد ومصر وليبيا وجنوب السودان — لإغلاق ممرات التهريب وتوثيق منشأ ما يُصدَّر منها.

على الصعيد الوطني، لا يكفي إصلاح تقني لشركة المعادن أو تغيير قانون التعدين. المطلوب فك الارتباط البنيوي بين المؤسسة العسكرية والاقتصاد، وإخضاع بنك السودان المركزي لرقابة مدنية مستقلة، وتقنين الملايين العاملين في التعدين الأهلي بمنحهم حماية قانونية وحصة عادلة من العائدات.

لكن كل هذا يظل حبراً على ورق قبل وقف الحرب. ولن تتوقف الحرب ما دام الذهب يموّلها — ومن الطرفين.

الخلاصة: لعنة أم خيار أم نظام؟

المفهوم الاقتصادي الشائع لـ«لعنة الموارد» يصف ظاهرة تؤدي فيها الثروة الطبيعية في الدول الهشة إلى تأخير التنمية لا تسريعها. لكن الحالة السودانية تتجاوز هذا التوصيف؛ إنها ليست لعنة — إنها خيار. خيار اتخذه الحاكمون على مدى عقود بتحويل المورد الوطني إلى أداة سلطة. وإنها أيضاً نظام — نظام عالمي يُراكم الرفاه في المراكز الصناعية الكبرى بينما يترك الأطراف غارقة في الدم والجوع.

يقف السودان في مايو 2026 أمام مفارقة يصعب تصوّرها: أرض تخزن ذهباً قد يتجاوز احتياطيها 2,000 طن، وشعب ثلثاه بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. كل طن من هذا الذهب يساوي اليوم ما يقارب مئة وخمسين مليون دولار. وكل طن يهرب من الحدود بدلاً من أن يدخل الخزينة العامة يعني مستشفيات لن تُبنى، ومدارس لن تُفتح، وأسراً لن تُطعم.

ومن دون تفكيك العلاقة بين العنف والثروة، وبين الحرب والتراكم، وبين الصناعة الحديثة واقتصاد النهب، سيظل السودان يدفع ثمن نظام لا يُعاقَب فيه أحد لأن كل حلقة في السلسلة تلوم الحلقة التي قبلها — بينما الذهب يواصل رحلته من مناجم الحرب إلى واجهات المحلات اللامعة.

الذهب لا يُحارب وحده — ثمة من قرّر أن يُحاربه في الخرطوم، وثمة من قرّر في عواصم بعيدة ومصافٍ لامعة ومصانع حديثة أن يُغضّ الطرف

* باحث في الاقتصاد السياسي السوداني ا
خبير مصرفي ومالي مستقل

لماذا اختار الحلو الدعم السريع وماذا يكشف ذلك عن مستقبل السودان؟

ملخص

يرى المقال أن تحالف عبد العزيز الحلو مع قوات الدعم السريع في الحرب السودانية لا يُفهم كخطوة انتهازية، بل كخيار أيديولوجي مرتبط برؤيته القديمة لسودان علماني ديمقراطي، في مواجهة ما يعتبره عودة الحكم الإسلامي عبر الجيش السوداني بقيادة البرهان.

تعود الكاتبة بجذور موقف الحلو إلى تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، التي سعت إلى "سودان جديد" يتجاوز الانقسامات الدينية والعرقية، لكن اتفاقية 2005 ثم استقلال الجنوب تركا مناطق مثل جبال النوبة والنيل الأزرق دون حق تقرير المصير، ما عمّق شعور الحلو بالتهميش والخيانة السياسية.

تشير إلى أن فشل التجربة الانتقالية بقيادة حمدوك ثم انقلاب 2021 عززا قناعة الحلو بأن الجيش السوداني ما زال مرتبطاً بالإسلاميين، ما جعل أي تسوية معه غير موثوقة من وجهة نظره، ودفعه للبحث عن بديل سياسي وعسكري قادر على مواجهة هذا النفوذ.

توضح أن الحلو يعتبر أن التحالف مع قوات الدعم السريع "أهون الشرّين"، رغم سجلها العنيف، لأنها لا تحمل مشروعاً دينياً أيديولوجياً، بل يمكن أن تخدم هدفه الأساسي وهو تفكيك الدولة الإسلامية وبناء سودان علماني، ما يكشف أن الحرب في السودان هي صراع عميق على هوية الدولة أكثر من كونها مجرد صراع على السلطة.

بقلم هيرميلا كيداني *

في سجلات تاريخ السودان الثوري الطويل والمضطرب، قلّما نجد شخصيات تجسد تعقيدات انقسام البلاد بوضوح كما فعل عبد العزيز الحلو ومالك عقار. كلاهما انبثق من بوتقة واحدة، هي الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق الأسطوري، وكلاهما ورث رؤية قرنق لسودان جديد، دولة علمانية ديمقراطية شاملة تتجاوز التسلسلات الهرمية العرقية والدينية التي فرضتها أنظمة الخرطوم المتعاقبة. ومع ذلك، عندما انزلق السودان إلى حربه الأهلية المدمرة الأخيرة في أبريل 2023، وجد هذان الشقيقان الثوريان نفسيهما على طرفي نقيض. انضم مالك عقار إلى القوات المسلحة السودانية، وقبل منصبًا قياديًا في مجلس السيادة متحالفًا مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان. في المقابل، تحالف عبد العزيز الحلو، بفصيله القوي من الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال، مع قوات الدعم السريع شبه العسكرية بقيادة الفريق أول محمد حمدان حميدتي دقلو.

لا يُعدّ هذا التباين مجرد هامش في الصراع الحالي، بل هو جوهر الخلاف الأيديولوجي في حرب السودان. إن تحالف الحلو مع قوات الدعم السريع، رغم سجلها الحافل بالفظائع، ليس مجرد انتهازية، بل ينبع من التزامه الراسخ بإقامة دولة علمانية، وتهميش شعب النوبة بعد اتفاقية السلام عام 2005، وفشل عهد حمدوك، وإيمانه بأن تحالف البرهان مع الإسلاميين يُشكّل تهديدًا وجوديًا لرؤيته. لم يكن اختيار قوات الدعم السريع تأييدًا لسلوك الميليشيات، بل كان قرارًا استراتيجيًا مدروسًا، وإن كان محفوفًا بالمخاطر، نابعًا من قناعته بأن القوات المسلحة السودانية تُمثّل نفس المركزية الثيوقراطية التي ناضل الحلو من أجل تفكيكها لأكثر من أربعين عامًا.

لفهم توجهات عبد العزيز الحلو الحالية، لا بد من إعادة النظر في الأسس الأيديولوجية لنضاله. عندما أسس جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983، قطع صلته بشكل حاسم بالحركات الجنوبية السابقة التي كانت تسعى فقط إلى الانفصال. كان بيان قرنق ثوريًا في عصره، إذ تصور سودانًا موحدًا علمانيًا اشتراكيًا، تتمتع فيه المناطق الطرفية كجبال النوبة والنيل الأزرق بحقوق مواطنة متساوية مع مركز البلاد العربي. عبد العزيز الحلو، وهو خبير اقتصادي انضم إلى الحركة بعد تخرجه من جامعة الخرطوم، أصبح أحد أبرز قادة قرنق، واستوعب بعمق هذه الرؤية لدولة منفصلة عن الهوية الدينية.

مثّل اتفاق السلام الشامل لعام 2005، الذي أنهى الحرب الأهلية السودانية الثانية، خيانةً كارثيةً لتلك الرؤية من وجهة نظر المتمردين الشماليين، مثل عبد العزيز الحلو . فقد منح الاتفاق المناطق الجنوبية حق تقرير المصير، وهو المسار الذي أفضى إلى استقلال جنوب السودان عام 2011، ولكنه حرم جبال النوبة والنيل الأزرق من الحق نفسه. وبموجب ما يُسمى ببروتوكولات التشاور الشعبي، مُنحت هذه المناطق الشمالية المهمشة حكماً ذاتياً إدارياً فقط، بدلاً من الحق الأساسي في الانفصال عن نظام اعتبروه قمعياً في جوهره. ويشير جون يونغ، الباحث في شؤون الميليشيات السودانية، إلى أن العديد من مقاتلي النوبة شعروا بتخلي قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان عنهم بشدة، إذ فضّلت استقلال الجنوب على مشروع السودان الجديد. وقد شارك عبد العزيز الحلو هذا الشعور بمرارة. عندما انفصل جنوب السودان، لم ينتقل الحلو إلى جوبا بحثًا عن منصب مريح في حكومة سلفا كير، بل بقي في جبال النوبة، مُعيدًا تنظيم الجناح الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال لمواصلة القتال ضد نظام عمر البشير الإسلامي. بالنسبة للحلو، لم يكن النضال يومًا يتعلق بإنشاء معقل عرقي نقي، بل برفض قبول دولة سودانية تُعرّف بالهيمنة الدينية.

أتاحت ثورة 2019 التي أطاحت بعمر البشير فرصة نادرة، حيث سعت الحكومة المدنية الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى معالجة المظالم التي غذّت عقودًا من التمرد. وفي المفاوضات مع فصيل الحلو، حاول حمدوك حلّ المطلبين الأساسيين اللذين تجاهلهما اتفاق السلام الشامل، وهما العلمانية والمستقبل السياسي لمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في سبتمبر/أيلول 2020، توصلت حكومة حمدوك والحلو إلى اتفاق إطاري تاريخي. ولأول مرة في تاريخ السودان الحديث، وافقت حكومة قائمة رسميًا على فصل الدين عن الدولة، منهيةً بذلك عقودًا من فرض الشريعة الإسلامية التي أدت إلى تهميش المجتمعات غير المسلمة والهامشية. ومع ذلك، فيما يتعلق بمسألة تقرير المصير لجبال النوبة، وضع حمدوك موقفًا حازمًا كان مقبولًا لدى الحلو نظرًا لأن أولويته

القصوى كانت سودانًا موحدًا وعلمانيًا. وبينما عرض مسارًا لسكان المنطقتين لحكم أنفسهم من خلال نظام فيدرالي يتمتع بحكم ذاتي محلي واسع وجيش وطني محترف واحد، إلا أنه لم يمنحهم الحق القانوني في الانفصال.

مثّل عرض حمدوك تنازلاً هاماً كإطار لدولة مدنية علمانية لا مركزية. إلا أنه من وجهة نظر الحلو، لم يكن ضماناً كافياً. فبدون ورقة ضغط الانفصال، تساءل عن كيفية منع حكومة الخرطوم المستقبلية من التراجع عن وعودها العلمانية. استند شكه إلى سوابق تاريخية ، إذ كان للإسلاميين جذور عميقة داخل جهاز الأمن السوداني، ورأى الحلو أن غياب آلية ملزمة لتقرير المصير عيبٌ قاتل يجعل شعبه عرضةً لأهواء النخبة المتنفذة.

انتهى عهد حمدوك بانقلاب عسكري في أكتوبر/تشرين الأول 2021 بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان. بالنسبة للحلو، أكد هذا الانقلاب أسوأ مخاوفه. قدّم البرهان نفسه دوليًا كجندي براغماتي، لكن من وجهة نظر الحلو، أخفى هذا المظهر عودة ظهور الكيزان، الكوادر الإسلامية التي دعمت نظام البشير. الأدلة على

هذا التقييم كثيرة. فمنذ اندلاع حرب 2023، وثّق المحللون اندماجًا عميقًا للميليشيات الإسلامية، مثل لواء البراء بن مالك، في هيكل قيادة القوات المسلحة السودانية. وقد أُفرج عن العديد من الشخصيات البارزة من عهد البشير، بمن فيهم أحمد هارون، خصم الحلو القديم المتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور، من السجن في بداية الحرب، وعادوا إلى أجهزة أمن الدولة.

شكّل هذا التحالف بين البرهان وجماعة الإخوان المسلمين تهديدًا وجوديًا للحلو. يتمثل مطلبه الأساسي في التفكيك الكامل للنظام الإسلامي، أي البنية العسكرية والقانونية والمالية التي تستبعد الأقليات الدينية والعرقية من المواطنة الكاملة. وكما صرّح في خطاباته بشأن تحالف تأسيس السودان، ينظر الحلو إلى القوات المسلحة السودانية الحالية لا كجيش وطني، بل كأداة لإعادة الإسلام السياسي. ويرى أن انتصار البرهان لن يكون عودة إلى الوضع السابق للحرب، بل ترسيخًا لدولة عسكرية ثيوقراطية تغلق الباب نهائيًا أمام العلمانية، ومن المرجح أن تسحق الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في جبال النوبة.

إذا كان البرهان يُمثّل عدوّ الحكم العلماني، فإنّ قوات الدعم السريع، على الرغم من سجلّها الموثّق بالعنف والنهب والتطهير العرقي في دارفور، برزت في الرؤية الاستراتيجية للحزب الثوري السوداني كأهون الشرّين، أو ربما كحليفٍ ضروريّ للمصلحة. لم يحدث هذا التحالف من فراغ، فبحلول فبراير 2025، كان الحزب الثوري السوداني قد دعم رسميًا محاولات قوات الدعم السريع لتشكيل حكومة موازية في نيروبي، كينيا، تحت مظلة التحالف التأسيسي السوداني المعروف باسم «تأسيس»

هناك منطق متماسك لهذا التحالف، وإن كان منطقًا نابعًا من اليأس. أولًا، لا تحمل قوات الدعم السريع، كونها ميليشيا عربية غير منظمة من أطراف دارفور وكردفان، إرثًا أيديولوجيًا للمركزية الإسلامية. ورغم أن حميدتي ليس ديمقراطيًا ليبراليًا، فإن قواته لا تقاتل لفرض الشريعة، بل من أجل البقاء السياسي والاقتصادي في مواجهة الأوليغارشية التقليدية في وادي النيل التي استبعدت طويلًا شخصيات هامشية مثله من السلطة الحقيقية للدولة. ثانيًا، من المرجح أن الحلو قدّر أن تمرد قوات الدعم السريع سيخلق فراغًا في السلطة في الغرب، ما سيمنع البرهان من توحيد القوات لسحق الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في الجنوب. ومن خلال التحالف مع قوات الدعم السريع، يضمن الحلو بقاء القوات المسلحة السودانية عالقة على جبهات متعددة. ثالثًا، يدعو ميثاق تاسي صراحةً إلى سودان اتحادي علماني ديمقراطي يفصل الدين عن الدولة بشكل حاسم، وهذا يمثل القطيعة الدستورية التي طال انتظارها من قبل الحلو.

بطبيعة الحال، ينطوي هذا التحالف على مخاطر أخلاقية جسيمة. فقد وُجهت اتهامات لقوات الدعم السريع بارتكاب جرائم إبادة جماعية وعنف جنسي ممنهج ، ويدرك الحلو خطر تشويه سمعة حركته جراء هذا الارتباط. مع ذلك، يبدو أنه يعتقد أن قوات الدعم السريع عاصفةٌ خافتة يمكن احتواؤها سياسياً بعد سقوط القوات المسلحة الإسلامية، في حين أن انتصار القوات المسلحة الإسلامية سيُرسخ هيمنة خصومه الأيديولوجيين لجيل آخر.

يكمن الاختلاف بين مالك عقار وعبد العزيز الحلو في جوهره اختلاف في تقييم المخاطر. فقد اختار عقار، وهو الآن جنرال في مجلس السيادة، العمل ضمن الإطار العسكري القائم، ربما أملاً في إصلاح الجيش من الداخل أو حماية دائرته الانتخابية من أسوأ ويلات الحرب. أما الحلو فقد رفض هذا المسار رفضاً قاطعاً. إن تحالفه مع قوات الدعم السريع لا ينبع من إيمانه بفضائل هذه القوات، بل من استنتاج تحليلي بارد مفاده أن خطر الدولة العسكرية الإسلامية مطلق لدرجة تبرر التحالف مع أي قوة مستعدة لمحاربتها.

الدرس المستفاد هنا مُقلق. فالحرب في السودان ليست مجرد صراع على السلطة بين جنرالين جشعين، بل هي حرب على روح الدولة. وطالما أن القوات المسلحة السودانية التابعة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين الإسلامي، فلن يكون لدى متمردين مثل الحلو أي دافع لإلقاء السلاح. بل سيتحالفون مع الشياطين إن لزم الأمر لمنع عودة الحكم الديني. لذا، يجب على أي اتفاق سلام مستدام أن يعالج السبب الجذري للصراع الذي يُعاني منه السودان منذ الاستقلال، ألا وهو رفض الحكم العلماني التعددي. إذا فشل العالم في فرض فصل الدين عن الدولة، فسيستمر أمثال عبد العزيز الحلو في القتال لا من أجل الأرض، بل من أجل تعريف الهوية السودانية نفسها.

*** باحثة في مجلة هورن ريفيو**

عـــامٌ من السّـــراب

ملخص

يعيش السودان أزمة إنسانية ومعيشية خانقة في ظل استمرار الحرب، حيث تتفاقم معاناة المواطنين مع انقطاع الكهرباء وشح المياه وارتفاع أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك اللحوم التي تجاوزت مستويات قياسية قبيل عيد الأضحى، في وقت أصبحت فيه الحركة التجارية نفسها مقيدة بالوضع الأمني.

تتزامن هذه الأوضاع مع اضطرابات أمنية متزايدة في عدد من المدن، من بينها إغلاق الأسواق في نيالا عقب حادثة مقتل تاجر بارز، إلى جانب احتجاجات شعبية في مناطق أخرى مثل عبري، قوبلت بتدخل أمني، ما يعكس استمرار التوترات وغياب الاستقرار في المشهد العام.

يواجه رئيس الوزراء كامل إدريس انتقادات متصاعدة بعد عام على تعيينه، وسط اتهامات بعجز حكومته عن تحسين الخدمات الأساسية أو إحداث تغيير ملموس في حياة المواطنين، بالتوازي مع جدل واسع أثارته تصريحات مسؤولين حكوميين وظهور إعلامي مثير للانقسام.

تتزايد مظاهر المعاناة على الأرض، من تكدس العائدين عند المعابر الحدودية في ظروف إنسانية قاسية، إلى استمرار أزمات المياه والكهرباء والخدمات، ما يعزز شعورًا عامًا لدى المواطنين بأن وعود "الأمل" لم تتحول إلى واقع، وأن الأزمة ما تزال أعمق من الخطابات السياسية.

«في بلدٍ صار الوصول إلى التيار الكهربائي فيه ضربًا من المستحيل، وأصبح الحصول على المياه أشبه بتحصيل لبن الطير

في بلدٍ صار الوصول إلى التيار الكهربائي فيه ضربًا من المستحيل، وأصبح الحصول على المياه أشبه بتحصيل لبن الطير، تتفاقم معاناة السودانيين تحت وطأة حرب أحرقت الأخضر واليابس، ودفعت بالبلاد إلى حافة الغليان؛ غليان الطقس وغليان الموت معًا. ومع اقتراب عيد الأضحى، تبدو الأسواق أكثر قسوة من أي وقت مضى، بعدما تجاوز سعر كيلو اللحوم حاجز الـ35 ألف جنيه، هذا إن تمكنت الخراف أصلًا من تجاوز الارتكازات العسكرية والوصول إلى الخرطوم أو مدن الشمال والشرق.

وفي مدينة نيالا، أُغلقت الأسواق والحياة العامة لليوم الثالث على التوالي احتجاجًا على مقتل تاجر بارز من أعيان المدينة، في مشهد يعكس حجم الانهيار الأمني الذي يعيشه السودان. ففي سودان الحرب، صار الأمان حلمًا بعيد المنال، بينما يقف المواطن عاجزًا حتى عن توفير ثمن الأضحية، في بلدٍ تحوّل غالبية شعبه إلى ضحايا، بينما تبدو سلطات الأمر الواقع شرقًا وغربًا وكأنها منشغلة بأحلام السلطة وحدها، حتى وإن كان الطريق إليها مفروشًا بالدماء.

وسط هذا المشهد المثقل بالأوجاع، يبرز سؤال يفرض نفسه بإلحاح: أين "الأمل"؟ والأمل هنا لا يأتي بوصفه معنى مجردًا، بل بوصفه الشعار الذي رافق صعود حكومة كامل إدريس، الذي أكمل الأسبوع الماضي عامًا كاملًا منذ أن أصدر قائد الجيش قرار تعيينه رئيسًا للوزراء في ما وُصف حينها بحكومة السودان المدنية. يومها خرج إدريس في خطابه الأول متحدثًا عن نفسه بوصفه "خادمًا للشعب" في سبيل تحقيق الأمل للسودانيين.

لكن، وبعد عام كامل، يبدو ذلك الأمل غائبًا عن المشهد، أو على الأقل غير مرئي بالعين المجردة بالنسبة لكثير من المواطنين. وفي محاولة للدفاع عن أداء الحكومة، ظهر وزير الإعلام خالد الإعيسر على شاشة قناة الجزيرة متحدثًا عن "إنجازات" الحكومة، ومشيرًا إلى جهات لم يسمّها قال إنها تعمل على إسقاط "حكومة الأمل"، مضيفًا أن أعضاء الحكومة تركوا شركاتهم ووظائفهم في أوروبا من أجل خدمة الشعب السوداني.

غير أن ظهور الإعيسر لم يمر بهدوء، فقد أثارت تصريحاته موجة واسعة من الجدل، لا سيما بعد هجومه على صحفيين ووصفه بعضهم بـ"النائحة المستأجرة"، مع حديثه عن استعداده لاسترداد حقه عقب مغادرة المنصب. كما تحدث وزير الثقافة والإعلام والسياحة في حكومة الأمل عن وجود "أقلام مستأجرة" وحملات إعلامية تُدار مقابل المال للدفاع عن القوات المسلحة، وهي التصريحات التي فجّرت بدورها نقاشًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والإعلامية.

وجاء هذا الجدل متزامنًا مع الانتقادات التي طالت زيارة رئيس الوزراء والوفد المرافق له إلى بريطانيا، وهي الزيارة التي اعتبرها منتقدون باهتة سياسيًا، خصوصًا بعد اقتصار أبرز مشاهدها على تناول الغداء تحت قبة البرلمان البريطاني دون عقد لقاءات معلنة مع مسؤولين في الحكومة البريطانية. كما أثار حديث إدريس عن مخاطبة طلاب جامعتي كامبردج وأكسفورد موجة سخرية وانتقادات، إذ رأى كثيرون في تلك المشاهد تعبيرًا عن حالة الانحدار التي وصلت إليها الدولة السودانية، والانفصال الواضح بين معاناة الشعب الذي يقاتل يوميًا لانتزاع حياته من تحت رماد الحرب، وبين انشغالات النخبة السياسية المسيطرة على المشهد.

وفي الشمال السوداني، وتحديدًا بمنطقة عبري، خرج المواطنون في احتجاجات شعبية كثيفة للمطالبة بالخدمات الأساسية، متبنين ذات المسار السلمي الذي عُرفت به احتجاجات ديسمبر. إلا أن هذه التحركات قوبلت بعنف من قبل الشرطة التي استخدمت الغاز المسيل للدموع وطاردت المحتجين داخل الأحياء والمنازل، في مشهد أعاد إلى الأذهان سيناريوهات الخرطوم قبل اندلاع الحرب، وأعاد معه الأسئلة القديمة حول طبيعة دور الشرطة؛ حضورٌ كثيف عند الاحتجاجات، وغيابٌ لافت عندما يتعلق الأمر بحماية الأرواح والممتلكات.

وفي خضم تلك التطورات، يتصاعد السؤال الموجه مباشرة إلى رئيس الوزراء: أين الخدمات التي تعهدت الحكومة بتوفيرها للمواطنين؟ بل كيف يمكن الحديث عن الخدمات أصلًا، في وقت

«بينما تبدو سلطات الأمر الواقع شرقًا وغربًا وكأنها منشغلة بأحلام السلطة وحدها»

«تبدو الأسواق أكثر قسوة من أي وقت مضى، بعدما تجاوز سعر كيلو اللحوم حاجز الـ35 ألف جنيه»

يعجز فيه الناس عن الحصول على مياه الشرب والكهرباء، ويجدون أنفسهم في مواجهة هراوات الشرطة بدلًا من حلول تخفف عنهم أعباء الحياة؟ خصوصًا وأن صعود السلطة الحالية ارتبط، وفقًا لرواية ديسمبر، بانتصار الشعب على أدوات القمع التي كانت تمارسها السلطة السابقة.

وليس بعيدًا عن عبري، يتحول معبر أرقين إلى محطة جديدة لمعاناة السودانيين العائدين إلى بلادهم. آلاف المواطنين يتكدسون في أوضاع إنسانية قاسية وتحت درجات حرارة خانقة، بينما تتكرر حوادث الوفاة وسط اتهامات لسماسرة بصات السفر باستغلال المواطنين وتركهم لمصيرهم. وفي ظل هذا الواقع، تتزايد الانتقادات لغياب دور حكومي حقيقي في حماية العائدين أو حتى تنظيم عمليات العودة بصورة تحفظ كرامتهم، بدلًا من التعامل معها كمواد للاستهلاك السياسي والإعلامي.

عامٌ كامل مرّ على جلوس كامل إدريس على كرسي رئاسة الوزراء، لكنه، وفقًا لمنتقديه، كان عامًا من السراب والأمل الكاذب. حتى أولئك الذين هللوا لصعوده واعتبروه الرجل القادر على إصلاح ما أفسدته الحرب وتجارها، باتوا يرون أنه تحوّل إلى مجرد ترس داخل ماكينة الأزمة، عاجزًا حتى عن تجميل صورة القبح المتفشي، فضلًا عن إحداث اختراق حقيقي في واقع السودانيين.

ويرى كثير من المراقبين أن الاحتجاج على أداء إدريس وحكومته لم يعد يحمل جدوى حقيقية، باعتبار أن الرجل - بحسب توصيفهم - وصل إلى المنصب أساسًا لتحقيق مجد شخصي يضيف إلى سيرته الذاتية لقب "رئيس وزراء سابق"، وهو ما تحقق بالفعل، لكن دون أن يمتلك أدوات الفعل الحقيقي أو أعباء رجل الدولة، مكتفيًا بسلسلة من التصريحات التي يعتبرها منتقدوه أكثر إساءة إلى قيمة المنصب والبلاد من كونها إضافة لهما.

وبين تصريحات إدريس، وجبايات جبريل، وعنتريات الإعيسر، وغياب الكهرباء، وأنين المواسير الخاوية من المياه، وتصريحات الوزراء المتلاحقة التي يرى المواطنون أن أثرها لا يتجاوز حدود الشاشات، تتشكل صورة عام كامل من الحكم لا يجد السودانيون فيه ما يمكّن التمسك به سوى الخيبة.

وفي أم درمان، تختصر سيدة تجلس تحت ظل شجرة أمام منزلها المشهد كله بعبارة بسيطة لكنها شديدة القسوة، حين تصف كامل إدريس بأنه "رجل التصريحات التي لا تغني من جوع ولا عطش"، مضيفة أن وجوده وغيابه سواء؛ "بقاؤه لن يحسه أحد، وإن غادر لن يفتقده زول

«عامٌ كامل مرّ على جلوس كامل إدريس على كرسي رئاسة الوزراء، لكنه كان عامًا من السراب والأمل الكاذب»

المأزق الإريتري وخيار إثيوبيا

ملخص

يرى الكاتب أن إثيوبيا تسعى إلى بناء منطقة مستقرة ومتكاملة اقتصادياً في القرن الأفريقي، لكن هذا التوجه يواجه عقبات بسبب سياسات الحكومة الإريترية التي تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية الإثيوبية ودعم جماعات مسلحة تهدد الاستقرار.

يشير إلى أن إثيوبيا حققت نمواً اقتصادياً متسارعاً خلال السنوات الماضية، إلا أن استمرار التوتر مع إريتريا، خاصة فيما يتعلق بميناء عصب، يعرقل خططها الاقتصادية. وتعتبر أديس أبابا أن الوصول إلى الموانئ البحرية ضرورة استراتيجية لدعم تجارتها وتنميتها.

يحذر الكاتب من مستقبل إريتريا بعد الرئيس أسياس أفورقي، في ظل غياب المؤسسات الدستورية وآليات انتقال السلطة، ما قد يؤدي إلى فوضى داخلية وتصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة، الأمر الذي يشكل تهديداً لأمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

يؤكد أن إثيوبيا ما تزال تفضل الحلول الدبلوماسية والحوار مع إريتريا، داعية إلى وقف التدخلات وسحب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية، باعتبار أن التعاون والتكامل الإقليمي هما الطريق لتحقيق الاستقرار والازدهار المشترك في المنطقة.

بقلم محمد رافي أبارايا *

في العلاقات الدولية، لا تختار الدول جيرانها، فالجغرافيا هي المصير. لكن ما يمكن للدول اختياره هو كيفية تعاملها مع هؤلاء الجيران، سواء بالتعاون في بناء جوار مشترك أو بتقويضه من خلال العداء والريبة. الخيار الاستراتيجي لإثيوبيا واضح: إنه الازدهار المشترك. وعليه، تسعى إثيوبيا إلى بناء منطقة في القرن الأفريقي تدعم النمو المشترك، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والاستقرار طويل الأمد. إلا أن من أبرز العقبات التي تعترض سبيل تحقيق هذه الرؤية موقف وسياسة الحكومة الإريترية.

على مدى العقدين الماضيين، سجلت إثيوبيا معدل نمو اقتصادي سنوي متوسطًا يتجاوز 8,5%. وتتوقع المؤسسات المالية الدولية استمرار هذا الزخم، مع تقديرات نمو تتجاوز 9% في العام المقبل. وتعقد إثيوبيا العزم على الحفاظ على هذا النشاط الاقتصادي لتلبية الاحتياجات التنموية لسكانها الذين يزيد عددهم عن 130 مليون نسمة. فالازدهار ليس مجرد طموح، بل هو ضرورة وجودية. ومع ذلك، فإن مجموعة من التحديات تُعقّد هذا الطموح، ومن أبرز هذه التحديات سلوك الحكومة الإريترية.

على المدى القريب، يتجلى هذا التحدي من خلال تدخل إريتريا الفعال في الشؤون الداخلية لإثيوبيا. ويتخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة، أخطرها الدعم العسكري واللوجستي والمالي للجماعات المسلحة والمتمردة العاملة داخل إثيوبيا، ولا سيما جبهة تحرير شعب تيغراي. إن هوس إريتريا بالسياسة الداخلية الإثيوبية لافت للنظر. فالتعليقات العلنية المتكررة للمسؤولين الإريتريين حول الديناميات السياسية الداخلية لإثيوبيا توحي بأنهم شخصيات معارضة ساخطة لا قادة دولة مجاورة ذات سيادة. وبينما قد يُنظر إلى هذا الخطاب على أنه غريب أو حتى مثير للسخرية، لا يمكن تجاهل الدعم المادي المقدم للجماعات المسلحة بهدف صريح هو زعزعة استقرار إثيوبيا. وقد ظل هذا نمطاً سائداً لفترة طويلة. والأكثر إثارة للقلق هو دور إريتريا في دفع الفصائل المتشددة في جبهة تحرير شعب تيغراي إلى التراجع عن اتفاقية بريتوريا للسلام، وهو ما يمثل تصعيداً خطيراً. وقد رفع هذا السلوك إريتريا من كونها متشككة سلبية في العلاقات الطبيعية مع جيرانها إلى مُخرب فاعل للسلام الهش أصلاً. ويزداد الأمر تعقيداً بسبب حقيقة أن القوات الإريترية تعمل داخل الأراضي الإثيوبية وتحتلها.

إلى جانب هذه المخاوف المباشرة، يبرز تحدٍّ أكثر أهمية على المدى المتوسط: رفض إريتريا الوفاء بتعهدها بالسماح لإثيوبيا بالوصول إلى ميناء عصب. يتطلب استدامة النمو الاقتصادي السريع لوجستيات فعّالة، وطرق تجارية متنوعة، ووصولاً موثوقاً إلى المنافذ البحرية. بالنسبة للمناطق الداخلية الإثيوبية، يُعدّ ميناء عصب، جغرافياً وتاريخياً، الطريق الأمثل والأكثر فعالية من حيث التكلفة إلى البحر. إن استمرار إريتريا في حصار هذا الميناء - مدفوعاً على ما يبدو بالحقد أكثر من الحسابات الاقتصادية أو السياسية العقلانية - يُقيّد خيارات إثيوبيا بشكل كبير. وهناك أيضاً ما يدعو للاعتقاد بأن الرئيس أسياس يُقوّض عمداً جدوى الميناء لحرمان شبابه من الفرص، إذ إن الوصول إلى الطرق البحرية من شأنه أن يُسهّل هجرة أعداد كبيرة منهم من إريتريا. وبينما تُدافع إثيوبيا باستمرار عن ترتيبات بحرية ولوجستية مُتبادلة المنفعة، تُصرّ إريتريا على سياسة تتسم بالعداء والمواجهة، بما في ذلك استخدام الوكلاء.

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو خطر طويل الأمد يلوح في الأفق ويتجاوز حدود إثيوبيا: مستقبل الدولة الإريترية في حقبة ما بعد أسياس. فالرؤساء، حتى الرؤساء مدى الحياة، بشرٌ فانون. وفي معظم الدول، يؤدي موت رئيس الدولة أو رحيله إلى تفعيل إجراءات دستورية تضمن الاستمرارية والاستقرار. إلا أن إريتريا تفتقر إلى الضمانات المؤسسية الأساسية اللازمة لانتقال سلس للسلطة. فلا دستور فعّال، ولا برلمان، ولا خليفة مُعيّن. لقد تحوّلت دولة نالت استقلالها بآمال عريضة إلى دولة جوفاء بفعل عقود من الحكم الفردي.

بدأت العواقب تظهر جلياً. فقد فرّت قطاعات واسعة من سكان إريتريا عبر طرق هجرة محفوفة بالمخاطر، مما أدى إلى واحدة من أكبر موجات النزوح في العصر الحديث. وقد تنذر الاشتباكات العنيفة بين جاليات إريتريا في الخارج بالفوضى الداخلية التي قد تندلع بمجرد تنحي الرئيس عن السلطة. إن عقوداً من التسلح المفرط والصدمات الجماعية تجعل الانتقال السلمي للسلطة أمراً مستبعداً للغاية. هذا الفراغ المؤسسي يجعل إريتريا عرضة لجماعات متطرفة انتهازية تنشط في المنطقة، بما في ذلك منظمات مثل حركة الشباب وداعش. إن ظهور حزام متصل من عدم الاستقرار يمتد

من منطقة الساحل عبر السودان وإريتريا إلى اليمن سيكون له عواقب وخيمة على الأمن الإقليمي وعلى ممر البحر الأحمر الاستراتيجي.

بالنسبة لإثيوبيا، التي تشترك في حدود مع إريتريا تمتد لأكثر من ألف كيلومتر وتستضيف أكبر عدد من اللاجئين الإريتريين، يُعدّ هذا السيناريو مثيراً للقلق البالغ. مع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه شأن إثيوبي بحت. فتدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة، واحتمال ترسيخ وجود جماعات مسلحة غير حكومية على طول أحد أهم الممرات البحرية في العالم، ينبغي أن يُثير قلق جميع الأطراف المعنية في البحر الأحمر والأمن العالمي.

ما العمل إذن؟ لا توجد حلول سريعة أو سهلة. مع ذلك، فإن الخطوة الأولى نحو أي حل دائم هي تشخيص صادق للمشكلة. بالنسبة للمراقبين عن كثب للشأن الإريتري، تتضح القضية الأساسية بشكل متزايد: قيادة لا تُبدي اهتمامًا حقيقيًا برفاهية شعبها أو تنميته أو مستقبله. لا يُمكن توقع أن تسعى قيادة تفتقر إلى رؤية بناءة في الداخل إلى التعاون في الخارج. مستقبل إريتريا رهينة لنخب متقدمة في السن عالقة في سرديات عفا عليها الزمن تعود إلى القرن العشرين.

لا تزال إثيوبيا على استعداد للعمل مع الإريتريين، ومع أصدقاء إريتريا، من خلال الحوار والتواصل لتجاوز هذه التحديات. ويمتد هذا الاستعداد ليشمل التواصل مع القيادة الإريترية الحالية سعياً إلى حل سلمي ودبلوماسي للتوترات بين البلدين. فالإثيوبيون والإريتريون تربطهم الجغرافيا والتاريخ والروابط الاجتماعية العميقة، وهذا واقع لا يمكن تغييره. أما ما يمكن اختياره فهو كيفية تعامل كلا المجتمعين مع إرث ماضيهما المضطرب. وخيار إثيوبيا، ولا سيما لجيلها الحالي، هو مستقبل قائم على التعاون والتكامل الاقتصادي المؤسسي. ويتطلب تحقيق ذلك مواجهة انعدام الثقة والمظالم من خلال حوار مستمر. وتتمثل الخطوة الأولى الضرورية نحو إعادة بناء الثقة في أن تكف الحكومة الإريترية عن التدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا وأن تسحب قواتها من الأراضي الإثيوبية.

عندها فقط يمكن أن تقترب منطقة القرن الأفريقي من أن تصبح منطقة لا تحددها العداوة، بل الازدهار والاستقرار المشترك.

المصدر: Horn Review

*** نائب المدير التنفيذي لمعهد الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية_**

التطرف العنيف في السودان؟!

السرالسيد

ملخص

يتناول النص جزءًا من دراسة حول التطرف العنيف في السودان، ضمن سياق تحليل فكر الشباب بين 1990 و2018، مع التركيز على كيف تشكّلت بعض الأسئلة الدينية والسياسية التي غذّت بيئة التفكير المتشدد. ويأتي هذا الطرح في إطار نقد أوسع للخطاب الديني والسياسي وعلاقته بتصاعد العنف أو تبريره.

يناقش الكاتب كتابًا بعنوان «حوار مع شاب» لعبد الحي يوسف، الصادر في طبعات متعددة عن جهات دينية سودانية. ويتضمن الكتاب أسئلة موجّهة للشباب حول قضايا الحكم، والدولة، وغير المسلمين، والجهاد، والديمقراطية، وكيفية فهم النصوص الشرعية في الواقع المعاصر، ما يعكس مساحة واسعة من الجدل الفكري في السودان.

يُلاحظ من تحليل الأسئلة (48 سؤالًا) أنها تتمحور بدرجة كبيرة حول السياسة والحكم والعلاقة مع الآخر الديني، إضافة إلى قضايا فقهية مرتبطة بالعنف والجهاد والولاء والبراء. ويرى الكاتب أن كثيرًا من هذه الأسئلة تحمل نزعة "تجريمية" أو تفكيرًا حادًا، مع غياب أسئلة تتعلق بالحقوق الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والحرية.

يشير النص إلى اعتماد كبير على التراث الفقهي التقليدي دون رؤية كلية شاملة للواقع المعاصر، مع وجود تمايز في الموقف من قضايا مثل الديمقراطية والمواطنة. ومع ذلك، يعتبر الكاتب أن الكتاب يمثل محاولة مهمة لفهم أسئلة الشباب ومواجهة التطرف فكريًا عبر الحوار، رغم محدودية الإطار الفكري الذي يتحرك فيه.

أواصل، وبتصرف، نشر ما جاء في مخطوطتي (الشباب والتطرف العنيف في السودان 1990-2018: خلية الدندر نموذجًا)، التي فرغت من إنجازها في العام 2018.

تمهيد

أشرتُ إلى أن هذه المقالات تجيء لتُقرأ في سياق الحملة التي تنشط الآن من أجل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيمًا إرهابيًا عالميًا، أو لقراءة الحملة على خلفيتها.

ومواصلةً للمقال السابق، سأعمل على تشريح بعض المساهمات الفكرية السودانية في مواجهة التطرف العنيف، ولتكن البداية بكتاب (حوار مع شاب).

الكتاب من تأليف عبد الحي يوسف، وهو اسم مشهور، كما نعلم، في الحراك الدعوي الإسلامي المعاصر، بسبب الكثير من آرائه الفقهية وآرائه في المجال السياسي.

عن الكتاب

جاء اختياري له لسببين:

الأول: أن الكتاب، إضافةً إلى موقع مؤلفه، صادر عن هيئة علماء السودان في طبعة بعنوان (حوار مع شاب) في العام 2009، وعن مجمع الفقه الإسلامي في طبعة بعنوان (سؤالات الشباب وإسلامية الدولة) في العام 2015، كما صدر في طبعة ثالثة من دون ذكر التاريخ أو الجهة الناشرة.

الثاني: أن الكتاب يناقش موضوعات متنوعة، كلها على صلة بما يُعرف بـ(الإسلام السياسي)، وتجربته العملية، خاصة في السودان، وتتحرك بصورة مجملة على ثلاثة مجالات هي:

مجال السياسة والحكم.

مجال موقع غير المسلم في الدولة الإسلامية وفي مجتمع المسلمين.

مجال آليات إنتاج المعرفة بالنصوص، كالقرآن والسنة الصحيحة، تجاه موضوعات الحياة؛ بمعنى كيفية اشتغال النص الشرعي في الواقع الاجتماعي المتغير.

النسخة التي سأتعرض لها كتب مقدمتها المؤلف نفسه، وجاء فيها:

(فما أكثر القضايا التي تدور بخلد الشباب المسلم في أيامنا هذه!! وما أكثر الأسئلة التي تطرح نفسها في كل يوم!! وبالمقابل الآراء التي يسمعونها تتعدد!! والرؤى التي يقرأونها تتباين!! وقد تصدر عمن هو أهل لها، وعن من لا يملك أثارةً من علم ولا هدى ولا كتاب منير، وقد ينجرف الشباب نحو هذا التيار أو ذاك، لا عن جهد بذله في تمحيص تلك الآراء، ولا تتبع واستقصاء، وإنما . في الغالب . موافقةً لمزاجه الفكري أو مجاملةً للأقران، أو فرارًا من ضغط الواقع، وهذا كله يمثل بيئة غير صالحة لإنتاج أفكار وترتيب مواقف تجر من المفاسد أضعاف ما يُتوهم من المصالح، خاصة فيما يتعلق بفريضة الجهاد التي صارت . بفضل الله . قمة آمال الصالحين ومنتهى طموح الطيبين من شباب هذه الأمة العاملين).

يقع الكتاب في حوالي «141» صفحة من القطع المتوسط، بما في ذلك المقدمة. وقد ناقش عددًا من الأسئلة بلغ «48» سؤالًا، هي:

1- الكلام عن تكفير الدولة والحكام؟

2- تطبيق الشريعة الإسلامية: هل هو حدود فقط؟

3- هل الدولة الآن مطبقة للحدود؟

4- ما هي شروط الإكراه المعتبرة شرعًا؟

5- ما حكم من صرح ببناء الكنائس؟

6- ما حكم من صرح ببناء القبور والأضرحة وأباح الطواف حولها؟

7- ما حكم من وضع قانونًا ينظم به ما حرم الله (وضع زمن لنهاية الحفلات الموسيقية مثلًا)؟

8- ما حكم قيام الدولة على نظام الديمقراطية الكفري؟

9- الحكم في قضية (جريدة الوفاق) كان هزيلًا؛ ولو كانت الدولة جادة لما حدث ذلك؟

(يقصد ما حدث من حيثيات حول المقال الذي نشر في جريدة الوفاق السودانية، التي كان رئيس تحريرها محمد طه محمد أحمد عليه الرحمة والغفران).

10- ما حكم من منع من يريد نصيحة ودعوة من يعبدون القبور تحت دعوى عدم إثارة الفتن؟

11- ما حكم الدخول في المجالس التشريعية والبرلمان مع أنها تعطي لنفسها حق التشريع من دون الله؟

12- في التجربة التركية، هل يجوز لرئيس تركيا البقاء في منصبه مع عجزه عن تغيير العلمانية؟

13- ما حكم إباحة أن يكون رئيس الدولة غير مسلم؟

14- العذر بالجهل: متى يعتبر ومتى لا يعتبر؟

15- من الذي يجوز أخذ الفتوى والعلم عنه؟ وهل يكتفي المسلم بالدخول إلى بعض المواقع على شبكة المعلومات للتلقي عنها؟

16- ما حكم من يقول عن النصراني الكافر: أخونا سلفاكير؟ وعن النصارى: إخواننا الأقباط؟
17- هل العلم بالواقع شرط لصحة الفتوى؟
18- ما هي شروط العمل بالدليل؟
19- ما حكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله عز وجل؟
20- ما حكم من لم يكفر اليهود والنصارى؟
21- النصارى الموجودون الآن: هل هم معاهدون ؟
22- متى ينتقض العهد معهم؟ وهل أحداث الاثنين...
(يقصد ما حدث من اقتتال وعنف بعد إعلان وفاة جون قرنق).
23- حسب اتفاقية نيفاشا فإن الجنوب كله أُعطي للحركة الشعبية؛ فهل يجوز ذلك مع وجود مسلمين هناك؟
24- الديمقراطية: هل يُتصور فيها الإكراه؛ بحيث يُجبر الحاكم على العمل بها؟
25- إذا كان الحكم طاغوتيًا، فما حكم الدخول في أجهزة الجيش والشرطة؟
26- إذا عُطلت الحدود من قبل الحاكم، فهل يجوز للأفراد إقامتها؟
27- ما حكم إنكار المنكر من قبل آحاد الناس؟
28- ما حكم العمليات الاستشهادية؟
29- ما حكم قتل النفس في حالة خوف الأسر من قبل الكفار؟
30- ما حكم الصلاة خلف الأئمة المضلين؟
31- قاعدة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، ما هي تطبيقاتها؟
32- ما حكم الانتساب إلى الحركة الشعبية؟
33- ما حكم الدخول في الأمم المتحدة؟
34- ما هو ضابط المعلوم من الدين بالضرورة؟
35- ما حكم لعن العاصي المُعين؟
36- ما مدى الاحتجاج بالعرف في الشريعة؟
37- هل يجوز حلق اللحية وتغيير الملابس للقيام بعمليات جهادية؟
38- ما هو الأكل بالمعروف؟ وإذا جاءتني ملابس مثلًا لكوني مجاهدًا، ثم انتهى الجهاد، هل يجوز لي الانتفاع بها؟
39- ما حكم تارك الصلاة؟
40- ما قولكم في الداعية عمرو خالد؟
41- السفر للجهاد في أفغانستان والعراق، والتضييق على الإسلاميين وتسليم بعض المجاهدين العرب إلى دولهم؟
42- مشاركة الحركة الشعبية في السلطة؟
43- المجازفة في الانتخابات القادمة وخطورة فوز الحركة الشعبية؟
(يقصد انتخابات 2010).
44- حرية العلمانيين المتاحة في الإعلام، وما يُبث فيه من البدع والشركيات؟
45- بند حق المواطنة في الاتفاقية، ومشاركة العلمانيين في البرلمان وفي وضع الدستور؟
46- التنازل الحاصل في خطاب الدولة الإسلامي ؟
47- القوات الدولية وقدومها إلى السودان؟
48- مستقبل السودان في ظل تمدد الحركات المسلحة؟

في الأسئلة السابقة، وهي هنا منقولة كما جاءت في الكتاب، سنلاحظ أن 25 منها على صلة بالسياسة والحكم، و5 عن النصارى والتعامل معهم، و6 على صلة بمفاهيم فقهية وأصولية مثل قاعدة «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وكذلك سؤال: هل العلم بالواقع شرط لصحة الفتوى؟، و12 جاءت وكأنها طلبٌ للفتوى، كسؤال: هل يجوز حلق اللحية وتغيير الملابس للقيام بعمليات جهادية؟ أو: ما حكم لعن العاصي المُعين؟ أو: ما حكم الصلاة خلف الأئمة المضلين؟

وسنلاحظ أيضًا:

أن معظمها يحمل حسًا «تجريميًا» خفيًا؛ فهي تصدر عن السائلين وكأنهم قضاة، ومن ذلك مثلًا السؤال رقم 9.

أنها تستبطن عنفًا حتى في بنائها الأسلوبي، كالسؤال رقم 16، كما يمكن الزعم أنها جاءت بلا سياق يحكمها.

معظم الأسئلة جاءت بسيطة، لكنها تعبر عن احتياج حقيقي لإجابات عن أسئلة ملحة فرضها ويفرضها . الواقع المعاصر بتعقيداته وتحولاته الفكرية والاجتماعية والسياسية، ووضعية المسلمين فيه.

وبرغم كثرتها، فإنها تفتقد ما يمكن أن نسميه بـ«الحساسية التوحيدية»، التي تنهض على رؤية كلية للوجود والطبيعة والإنسان والتاريخ، قوامها الرحمة والعزة والكرامة والتسامح، بحسب حسن الترابي. فعلى سبيل المثال، لم نجد سؤالًا واحدًا عن حكم الشرع في حال عدم تمكين المواطنين من الحق في التعليم والعلاج ومياه الشرب النظيفة، أو حرمانهم من التعبير عن آرائهم بحرية، أو عن حق الأجيال القادمة في الموارد، أو عن جواز . أو عدم جواز . نصرة المستضعف غير المسلم.

حول إجابات الشيخ

سنلاحظ:

أولًا: أن الإحالات المرجعية للشيخ تعود، في الغالب، إلى المدونة الفقهية التراثية، ويأتي في مقدمة أعلام هذه المدونة ابن تيمية، أما الفقهاء المحدثون فلم يظهروا إلا في الأسئلة المتعلقة بالمشاركة في المجالس النيابية، والموسيقى، والقباب.

ثانيًا: إجابات الشيخ لا تنهض على رؤية كلية، ولا يحكمها سياق كلي، ويمكن وصفها بالفروعية والجزئية، وهو التعبير الذي استخدمه أمين حسن عمر في معرض نقده لخطابات التطرف. إذ إن إجابات الشيخ، بالنظر إلى أسلوبها واستشهاداتها، تبدو وكأنها ليست للواقع الذي نعيش فيه.

ومثالنا هنا جواب الشيخ للسؤال رقم 21: «النصارى الموجودون الآن، هل هم معاهدون؟»، فقد جاءت إجابته:

(المعلوم من أحكام الإسلام التي دلت عليها نصوص الشرع وأقوال أهل العلم أن الكفار . في الجملة . على قسمين:

القسم الأول: أهل حرب، وهؤلاء دماؤهم وأموالهم حلال.

والقسم الثاني: أهل عهد، وهذا شامل للكفار الذميين والمعاهدين والمستأمنين، وهؤلاء تحرم دماؤهم وأموالهم لأنهم أهل عهد).

ثم أورد الشيخ تفاصيل كثيرة عن: من هم الكفار الحربيون؟ ومن هم الكفار الذميون؟ ومن هم الكفار المعاهدون؟ ومن هم الكفار المستأمنون؟ وكيفية التعامل مع كل صنف منهم، ويمكن الرجوع إليها في الصفحات 77، 78، 79، 80، 81، 82 من الكتاب.

وسنلاحظ أن الإجابات لا تعبر عن مواطنة متساوية، ولا تنشغل بما جاء في وثيقة الحقوق في دستور 2005. ومع هذا، نجد أنها مثلت خطوة في المواجهة الفكرية للتطرف والتطرف العنيف، فقد كشفت عن الطريقة التي يفكر بها هؤلاء الشباب، وعن الأسئلة التي تشغلهم، كما اختبرت . وبشكل غير مباشر . الكثير من مسلمات الفكر السلفي في قضايا الدولة والمجتمع، وفي حقوق غير المسلمين، وفي مسائل البراء والولاء وتكفير المسلمين وغيرها.

وكمثال، إليك إجابة الشيخ للسؤال رقم 8، والذي نصه:

«ما حكم قيام الدولة على نظام الديمقراطية الكفري؟»

يقول الشيخ، في الصفحات 29، 30، 31:

(فالديمقراطية، إذا كانت بالمعنى الفلسفي الغربي للكلمة، وهي حكم الشعب بالشعب، أي أن ما رآه الشعب حسنًا حُكم به ولو عارض حكم الله، فلا شك أنه معنى كفري لا يحل لمسلم اعتقاده ولا العمل به. أما إذا كان المراد من هذه اللفظة أن يكون للشعب الحق في اختيار حكامه ومحاسبتهم، وأن يُحال بين الناس والاستبداد المستلزم إهدار كرامتهم وتضييع حقوقهم، فكل هذه معانٍ شرعية معتبرة).

إلى أن يقول:

(... وهذا النظام الإسلامي، الذي هو أعدل الأنظمة وأوسطها، معدوم الآن فيما نعلم، ولا وجود له في بلاد المسلمين عامة، والناس بين خيارين فقط: بين النظام الاستبدادي الذي يصادر كل الحريات ولا يقبل النقد، ولا يمكن الرقابة على تصرفاته، ويصادر قيم الشعب وممتلكاته، فيصرفها هو فيما أراد من مصالح، وإذا قدم منها خدمة لشعبه يمنّ بها عليه، ويؤثر بها بعض الناس على بعض في مقابل شراء الضمائر ونحو ذلك، ونظام آخر ديمقراطي، وهو الطرف البديل، يصل فيه الناس إلى حرياتهم وحقوقهم، وتقام فيه الرقابة على الحاكم، ويشارك الناس في اختياره، ويقع فيه التناوب السلمي على الحكم عن طريق الأصوات وثقة الناس، وعن طريق الإقناع بالبرامج المقدمة. وهذا النظام قد رضيت به جماعات إسلامية كثيرة، لا لأنه النظام الأمثل، بل من باب ارتكاب أدنى المفسدتين تجنبًا لأعلاهما، ولأن النظام الاستبدادي مخالف للشرع من كل وجه، والنظام الديمقراطي . على عجره وبجره . مخالف للشرع من بعض الوجوه فقط، فمن اختاره أو دعا إليه في مثل الظروف التي يعيشها المسلمون الآن فهو معذور، وقد قال النبي ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»).

كما تلاحظون، فإن الإجابة أفاضت في ذكر مساوئ النظام الاستبدادي ومحاسن النظام الديمقراطي، وبلغة معاصرة جدًا، وفي الوقت نفسه تشككت في النظام الديمقراطي واعتبرته مفسدة أقل من الاستبداد، وهو ما يُعد تفكيكًا للفكرة الرافضة للديمقراطية جملةً وتفصيلًا، كما أنها أبانت لهؤلاء الشباب أن في التجربة الإنسانية ما يتفق مع الإسلام.

خاتمة

قيمة هذه الإصدارة تكمن في تأكيدها على أهمية الحوار، وأنه الوسيلة الأمثل لاختبار الأفكار، وفي إشارتها إلى الفضاء الضيق الذي يتحرك فيه المتطرف.

الروح المدنية... والكلمة التي تواجه الحرب

طارق فرح

ملخص

يستعرض المقال دور القوى المدنية السودانية في مواجهة الحرب، من خلال الاجتماعات والحوارات الجارية في نيروبي تحت مظلة "إعلان المبادئ لبناء وطن جديد". ويرى الكاتب أن هذه التحركات تمثل محاولة للحفاظ على المسار المدني والبحث عن حلول سياسية تنهي الحرب، في مقابل أصوات تكتفي بالتشكيك والتخوين دون تقديم بدائل عملية.

يؤكد الكاتب أن هذه القوى لا تدّعي تمثيل جميع السودانيين، لكنها تعبّر عن قطاع واسع ما يزال متمسكًا بخيار التفاوض والحل السلمي. كما يشير إلى أن الانتقاد السياسي مشروع، إلا أن رفض أي جهد مدني بشكل كامل لا يسهم في إنهاء الأزمة، خاصة في ظل غياب رؤى واضحة لدى بعض المعارضين للعمل المدني.

يوضح أن هذه القوى امتداد للحراك المدني الذي قاد ثورة ديسمبر 2018–2019، بداية من قوى الحرية والتغيير ثم تحالف "تقدم" وصولاً إلى "صمود"، مع احتفاظها بشعارات وقف الحرب والحل السوداني–السوداني. ويرى المقال أن هذه القوى، رغم اختلاف مساراتها، ظلت متمسكة بفكرة التفاوض ورفض الحسم العسكري.

يخلص الكاتب إلى أن معركة السودان الحالية ليست عسكرية فقط، بل هي أيضًا معركة وعي في مواجهة الكراهية والعنف. ويشيد الكاتب بكل من يتمسك بالكلمة والحوار والعمل المدني، معتبرًا أن إنقاذ السودان يبدأ بإيقاف الحرب وتقديم مصلحة الوطن على الانقسامات السياسية والاصطفافات الحادة.

"الذين لا يعملون يؤذي نفوسهم أن يعمل الآخرون."

الدكتور طه حسين

تبدو هذه العبارة اليوم كأنها تصف جانبًا من المشهد السوداني الراهن، حيث يتجلى الفرق بوضوح بين من يحاولون الفعل وسط هذا الخراب الكبير، ومن يكتفون بالمشاهدة أو التقليل من أي محاولة تسعى إلى إيقاف الحرب.

تشهد نيروبي هذه الأيام اجتماعات لقوى سودانية ضمن مسارات مدنية متعددة، تحت مظلة إعلان المبادئ لبناء وطن جديد، بمشاركة شخصيات سياسية وقيادات مدنية ومكونات من المجتمع المدني، في محاولة لفتح باب للحوار ووقف الحرب والبحث عن مخرج يعيد للسودان استقراره ومساره المدني.

وبينما تتحرك هذه القوى بحثًا عن حلول للأزمة التي أنهكت البلاد وأثقلت كاهل شعبها، تتصاعد في المقابل أصوات لا ترى في أي جهد مدني سوى مساحة للتخوين والسخرية والتقليل، دون أن تقدم بدائل عملية أو مبادرات حقيقية يمكن أن تسهم في إنهاء الحرب.

هذه القوى لم تدّعِ يومًا أنها تمثل كل السودانيين، وقد أكدت ذلك مرارًا في خطاباتها ومواقفها السياسية، لكنها تعبر عن قطاع واسع من المجتمع ما يزال متمسكًا بخيار الحل السياسي، ويرفض استمرار الحرب كوسيلة لحسم الصراع. ومن حق الناس أن يختلفوا معها، لكن ليس من حق أحد أن يصادر أي جهد مدني فقط لأنه لا يوافق هواه السياسي. صحيح أن بعض المنتقدين يطرحون تساؤلات جدية حول جدوى هذه الاجتماعات وقدرتها على التأثير الفعلي في مسار الحرب، وهي تساؤلات مشروعة لا يمكن تجاهلها أو وصفها جميعها بالتخوين. لكن المفارقة أن المتشككين في جدوى العمل المدني لا يملكون بديلاً واضحاً يطرحونه، فالتشكيك وحده لا يوقف مدفعاً ولا يُعيد نازحاً إلى بيته.

لقد كانت هذه القوى جزءًا من التراكم الوطني الذي صنع الثورة السودانية 2018–2019، يوم توحد السودانيون حول شعارات الحرية والسلام والعدالة. بدأت تحت مظلة قوى الحرية والتغيير، ثم واجهت الانقلاب، وبعده الحرب، فتحولت إلى "تقدم" وهي تدعو إلى وقف الحرب والحل السلمي. وحين رأت بعض مكوناتها أن الحياد قد تراجع لدى أطراف داخل التحالف، حدث الانقسام السياسي المعروف، وخرجت قوى جديدة بموقف مدني واضح تحت اسم "صمود".

ومنذ اندلاع الحرب، لم تتوقف هذه القوى المدنية عن الاجتماعات والتحركات والنداءات المطالبة بوقف القتال، والعودة إلى طاولة التفاوض، وإنهاء معاناة السودانيين. وربما أصابت أحيانًا وأخفقت أحيانًا، لكن قيمة المحاولة نفسها تظل أشرف من حالة الجمود والفرجة التي اختارها البعض.

منذ اليوم الأول للحرب، ظلت "صمود" متمسكة بالموقف نفسه: لا للحرب، لا للانحياز العسكري، نعم للحل السوداني–السوداني، ونعم للتفاوض باعتباره الطريق الوحيد لإنقاذ السودان. لم تبدل شعاراتها، ولم تغيّر مطالبها، بل بقيت وفية لشعارات ثورة ديسمبرالمجيدة.

رغم اختلاف المسميات وتعدد المسارات، فإن القاسم المشترك بين هذه القوى ظل ثابتًا: رفض الحرب، والدعوة إلى حل سياسي سوداني–سوداني، مع الإيمان بأن السودان لا يمكن أن يخرج من هذا الخراب إلا عبر الحوار والتفاوض، لا عبر استمرار السلاح.

لا أحد ينكر الدور المهم الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والدولية ودول الجوار في دعم جهود السلام، لكن الحقيقة التي لا ينبغي أن تغيب هي أن حل الأزمة السودانية لا يمكن أن يُفرض من الخارج، بل يجب أن يكون سودانيًا خالصًا، بينما يظل دور الآخرين هو التيسير والمساندة لا صناعة القرار نيابة عن السودانيين.

إن الانتقاد مشروع، والاختلاف السياسي طبيعي، لكن تحويل أي جهد مدني إلى هدف للتخوين والتقليل لا يخدم سوى إطالة أمد الأزمة. فالحروب لا تنتهي بالشعارات العالية، ولا بالمزايدات السياسية، بل عندما ينتصر صوت العقل على صوت البندقية، وتعلو مصلحة الوطن فوق حسابات الاصطفاف والانفعال.

ظلت هذه القوى في جوهرها منحازة لفكرة وقف الحرب، والحفاظ على ما تبقى من الدولة والمجتمع، والإيمان بأن الوطن لا يُبنى بالغلبة، بل بالتوافق والسلام والعدالة.

قبل عقود، حين سُئل عبد الخالق محجوب عما قدّمه لشعبه، أجاب في هدوء: "الوعي... بقدر ما استطعت." لم يدّع النصر، ولم يعد بالخلاص. اكتفى بأن يُبقي الفكرة حية حتى آخر لحظة. وهذا بالضبط ما تحمله القوى المدنية السودانية اليوم: ليس وعداً بالحل، بل إصراراً على ألا يخلو الميدان لمنطق البنادق.

هي معركة لا تزال مستمرة حتى اليوم: معركة الوعي في مواجهة الكراهية، والكلمة في مواجهة الرصاص، والسياسة في مواجهة الفوضى والخراب.

التحية لكل الذين ساروا على الجمر، وتمسكوا بالموقف الأخلاقي والوطني وسط هذا الخراب الكبير.

التحية لكل من قاوم خطاب الكراهية، ورفض الاصطفاف الأعمى، وآمن بأن إنقاذ السودان يبدأ بإيقاف الحرب لا بإطالة أمدها.

والتحية لكل الصامدين والصامدات الذين ظلوا أوفياء لفكرة الوطن، لا لفكرة الغلبة.

كيف فتحت قرارات ترامب الباب امام عودة «إيبولا» القاتل؟

ملخص

يشهد شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تفشياً خطيراً لفيروس الإيبولا أدى إلى مئات الوفيات والإصابات المشتبه بها، وسط تحذيرات من منظمة الصحة العالمية من أن حجم الوباء قد يكون أكبر بكثير من المعلن. ويعود تأخر اكتشاف الفيروس إلى ضعف البنية الصحية والصراعات المحلية وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة.

يرى خبراء وعمال إغاثة أن قرارات إدارة ترامب، مثل خفض التمويل الصحي العالمي والانسحاب من منظمة الصحة العالمية وتفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أضعفت قدرة العالم على الاستجابة السريعة للأوبئة. كما تسببت التخفيضات في نقص العاملين الصحيين والإمدادات الطبية وأنظمة المراقبة.

أكدت منظمات إنسانية أن نقص التمويل أدى إلى تراجع جاهزية المرافق الصحية، التي باتت تفتقر إلى معدات الوقاية والدعم الميداني اللازم لمواجهة التفشي. كما تعطلت جهود التنسيق والاستجابة بعد فصل خبراء ومسؤولين كانوا يديرون برامج مكافحة الأوبئة في المنطقة.

نفت إدارة ترامب أن تكون تخفيضاتها قد أعاقت مواجهة الوباء، مؤكدة أنها خصصت تمويلاً طارئاً لدعم الاستجابة في الكونغو وأوغندا. لكن خبراء الصحة يحذرون من أن استمرار تقليص الدعم الصحي العالمي قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الوبائية مستقبلاً ويضعف الأمن الصحي الدولي.

لورين كينت ، جينيفر هانزلر - CNN

في الوقت الذي يجتاح فيه تفشي وباء الإيبولا المميت شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجه العديد من المستجيبين الأوائل نظرة نقدية إلى الأحداث التي سبقت الأزمة: تسريح العاملين الصحيين الذين تمولهم الولايات المتحدة، ونقص الإمدادات الطبية الحيوية، وانخفاض حاد في الدعم الأمريكي لبرامج المساعدات العالمية.

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 170 حالة وفاة يُعتقد أنها مرتبطة بهذا التفشي ، مع وجود ما يقرب من 750 حالة مشتبه بها حتى الآن، وحذرت من أن «حجم الوباء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر بكثير». وأضافت أن هذه السلالة من الفيروس - التي لا يوجد لها لقاح أو علاج محدد - ربما كانت منتشرة لعدة أشهر قبل اكتشافها.

تُعزى هذه التأخيرات، بحسب منظمة الصحة العالمية، إلى عدة أسباب، منها السلالة غير المألوفة للفيروس ، وضعف البنية التحتية الصحية في المنطقة الريفية التي نشأ فيها، والصراع العرقي في المنطقة الذي أعاق عمليات الفحص. إلا أن هذا التباطؤ في الاستجابة سلّط الضوء أيضاً على التكاليف الحقيقية لخفض إدارة ترامب للمساعدات الخارجية وانسحابها من منظمة الصحة العالمية، وهي الهيئة الصحية العالمية المسؤولة عن إدارة تفشي مثل هذه الأوبئة.

في حين أن إدارة ترامب حريصة على إلقاء اللوم على جهات أخرى، قال عمال الإغاثة والخبراء إن تخفيضات التمويل الأمريكي وتسريح العمال في مجالات متعددة قد أعاق قدرة العالم على الاستجابة لوباء الإيبولا.

تتألف إجراءات التخفيضات التي اتخذتها إدارة ترامب من أربعة محاور: سحب التمويل من منظمة الصحة العالمية، وحلّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وخفض ميزانية مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، وهي بصدد تقليص إجمالي المساعدات الصحية التي تقدمها لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وهما الدولتان اللتان تُعدّان مركز تفشي الوباء. وقد أدت هذه الإجراءات مجتمعةً إلى إضعاف أنظمة الصحة العالمية التي تُعدّ حيويةً للاستجابة الفعّالة لتفشي الأوبئة كهذا الوباء، وفقًا لما صرّح به خبراء لشبكة CNN.

«عندما تجمع كل هذه العناصر، يصعب

أن ترى كيف لا يكون هناك تأثير على قدرات المراقبة والاستجابة في هذه البلدان»، كما قال جوش ميشود، المدير المساعد للسياسة الصحية العالمية والعامة في مؤسسة كايزر فاميلي فاونديشن، وهي منظمة غير ربحية لأبحاث واستطلاعات الرأي في مجال السياسة الصحية.

وفي مثال محدد، قالت لجنة الإنقاذ الدولية، التي لديها مستجيبون إنسانيون على الأرض في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إن تخفيضات التمويل الأمريكي ساهمت في تأخير اكتشاف الفيروس.

أفادت لجنة الإنقاذ الدولية في بيان لها بأن «ضعف أنظمة ترصد الأمراض، نتيجةً لتخفيضات حادة في تمويل القطاع الصحي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُسهم في التفاقم السريع لأحدث تفشٍّ لوباء الإيبولا». وأضافت هيذر ريوش كير، المديرة القطرية للجنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: «أدت سنوات من نقص الاستثمار والتخفيضات الأخيرة في التمويل إلى ترك العديد من المرافق الصحية تفتقر إلى معدات الوقاية الكافية، وقدرات الترصد، والدعم الميداني اللازم للاستجابة السريعة والآمنة».

زعم مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية يوم الثلاثاء أن أياً من التغييرات التي طرأت في عهد إدارة ترامب لم تعرقل جهودها في التصدي لتفشي المرض. وأوضح المسؤول أن الوزارة استجابت بسرعة فور رصد منظمة الصحة العالمية لتفشي المرض، وأن برامج إدارة الإيبولا والتمويلات المخصصة لها استمرت بعد حلّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

قال المسؤول للصحفيين: «لم يكن هناك شخص أو برنامج محدد تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذه المنطقة كان من الممكن أن يكتشف هذا الأمر أو يساهم في وضع إطار عمل للكشف عنه هنا». وادعى المسؤولون أن «العديد من الموظفين الذين عملوا على هذه القضايا» تم الاحتفاظ بهم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

قال الدكتور ساتيش بيلاي، مدير الاستجابة لوباء الإيبولا في مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، يوم الثلاثاء، إن المراكز تعمل في هذا المجال منذ عقود، ولديها 100 موظف في أوغندا ونحو 30 موظفاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضافت الوكالة أنها استعانت أيضاً بمئات الأشخاص في جهود الاستجابة الطارئة التي أطلقتها هذا الأسبوع.

أفاد مسؤولون صحيون أن أول حالة وفاة يُعتقد أنها مرتبطة بهذا التفشي حدثت في مقاطعة إيتوري شمال شرق الكونغو في 20 أبريل/نيسان. إلا أن التفشي لم يُعلن عنه رسميًا إلا في 15 مايو/أيار، بعد تأخر في اكتشافه نظرًا لعدم إمكانية إجراء اختبارات محلية للكشف عن سلالة بونديبوجيو النادرة. ووفقًا للعاملين في المجال الإنساني في المنطقة، فقد نُقلت العينات إلى مختبر في كينشاسا، على بُعد أكثر من ألف ميل، للتأكد من التشخيص.

حمّل وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، يوم الثلاثاء، منظمة الصحة العالمية مسؤولية «التأخر قليلاً في تشخيص هذا المرض»، مع إقراره بوجود عوامل أخرى معقدة. وقال: «من الصعب الوصول إليه، لأنه يقع في منطقة ريفية، وبالتالي فهو محصور في مكان يصعب الوصول إليه في بلد مزقته الحرب، للأسف».

لكن الخبراء يشيرون إلى أن قطع التمويل الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية أدى إلى تقليص عدد موظفي المنظمة، ولم تقم أي دولة مانحة أخرى بسد فجوات التمويل هذه. (كما خفضت دول أخرى، من بينها المملكة المتحدة وألمانيا وكندا، مساعداتها الخارجية في عام 2025 في مجالي الصحة والتنمية العالميين).

على الرغم من تعليقات وزارة الخارجية، قال مسؤولان سابقان في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لشبكة سي إن إن العديد من الأشخاص ذوي الخبرة في الاستجابة لتفشي الفيروسات مثل الإيبولا، فضلاً عن العلاقات مع مسؤولي الصحة المحليين، تم فصلهم في عملية تفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وأشار أحد المسؤولين السابقين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الذي عمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أنه على الرغم من عدم وجود برامج صحية للوكالة في مقاطعة إيتوري، إلا أنه كان بإمكانها أن تساعد في العمل كـ «حلقة وصل» لتنسيق جهود مسؤولي الصحة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

«يمكنك الاستعانة بالكثير من الخبراء ... ولكن إذا لم تتمكن من إخراج الناس أو دفع رواتب العاملين الصحيين أو تزويدهم بالأشياء التي يحتاجونها، فهناك قيود حقيقية، وهذا ما خسرناه مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، أوضح المسؤول السابق.

أفادت لجنة الإنقاذ الدولية بأن فرق الاستجابة للطوارئ تواجه بالفعل صعوبات جمة، إذ يتعين عليها إعطاء الأولوية لنقل معدات الوقاية الأساسية جواً - مثل القفازات والأقنعة وأردية المستشفيات - إلى المرافق الصحية. في السابق، كانت هذه المرافق تمتلك مخزوناً كافياً من هذه المعدات.

قبل العام الماضي، مولت الحكومة الأمريكية مجموعة من أنشطة المنظمة المتعلقة بالتأهب لتفشي الأمراض في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن لجنة الإنقاذ الدولية قالت إن جزءًا كبيرًا من هذا التمويل انتهى في مارس 2025. وأقر نائب رئيس لجنة الإنقاذ الدولية لشؤون الطوارئ، بوب كيتشن، بأن الولايات المتحدة تقوم الآن باستجابة طارئة ولكن «بميزانية محدودة للغاية».

وفي حديثه من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لخص جريج رام، من منظمة «أنقذوا الأطفال» غير الربحية، خطورة الوضع قائلاً: «لا أحد منا لديه تمويل كافٍ».

وقد حذر رام وخبراء آخرون من أن عدداً أكبر بكثير من الناس سيموتون إذا انهار النظام الصحي الأوسع، ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يسعى المصابون بفيروس إيبولا إلى العلاج وأن تظل المرافق الصحية مفتوحة لعلاج

أمراض أخرى مثل الملاريا وسوء التغذية.

أعلنت وزارة الخارجية يوم الثلاثاء أنها «حشدت مبلغاً أولياً قدره 23 مليون دولار كمساعدة خارجية ثنائية لتعزيز استجابة كل دولة على الفور، ودعم المراقبة، والقدرات المختبرية، والتواصل بشأن المخاطر، والدفن الآمن، وفحص الدخول والخروج، وإدارة الحالات السريرية» وستمول «ما يصل إلى 50 عيادة علاجية، والتكاليف المرتبطة بها في الخطوط الأمامية التي يجري إنشاؤها في المناطق المتضررة من الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا».

«سحب الأموال من مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها»

يقود مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها استجابة الولايات المتحدة لتفشي المرض، إلى جانب منظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية الوطنية في البلدان المتضررة.

قال أحد خبراء مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها العاملين في مجال الاستجابة لشبكة CNN: «نعاني من نقص حاد في الموظفين على مستوى جميع المستويات»، مشيراً إلى أن العديد من خبراء مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها قد تم فصلهم أو استقالوا أو تقاعدوا دون تعيين بديل لهم خلال العام ونصف العام الماضيين.

تأثرت موارد الوكالة العالمية وبنيتها التحتية للصحة العامة في جميع أنحاء العالم. ويعود ذلك جزئيًا إلى أن جزءًا كبيرًا من عمل مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) العالمي ممول من خلال برنامج خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية حجبت ما يقارب 700 مليون دولار من مخصصات برنامج PEPFAR هذا العام، وفقًا لمصادر محللي السياسات الصحية. كما أشارت المصادر إلى حجب بعض التمويل المخصص لمكافحة الملاريا.

وقال مصدر في مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها لشبكة CNN: «لقد كانوا لا يلينون في العام الماضي - القيادة السياسية ووزارة الخارجية - بشأن سحب الأموال من مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، قائلين إن لدينا الكثير من الموظفين في الخارج».

وأوضح المصدر أن الأموال المخصصة لبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تساعد في تمويل فرق الصحة العامة والبنية التحتية، مثل المختبرات وأنظمة المراقبة.

وقال المصدر إن نفس الموظفين والأنظمة التي تساعد في وقف أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية هي نفسها التي غالباً ما توقف الأوبئة الأخرى، مضيفاً: «تمويلنا وفرقنا في شرق أفريقيا ووسط أفريقيا مستنزفة بالتأكيد».

ورداً على سؤال حول التمويل المحتجز، نفى متحدث باسم وزارة الخارجية ذلك وقال: «إن أموال برنامج PEPFAR لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها لدعم برامج المساعدة الخارجية الصحية الأمريكية لا تزال تتدفق من وزارة الخارجية».

كما اعتمدت الاستجابات السابقة لتفشي الإيبولا بشكل كبير على شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفقًا للطبيبة المتخصصة في الأمراض المعدية الدكتورة فيونا هافرز، وهي عالمة أوبئة سابقة في مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، والتي تم نشرها في ليبيريا خلال تفشي الإيبولا في عام 2014. على سبيل المثال، تولى العاملون المتعاقدون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إنشاء العيادات، واستيراد سيارات الإسعاف، والاتصال بالأشخاص الذين يشتبه في إصابتهم، وتوفير الموظفين لمرافق العزل.

لكن في العام الماضي، ألغت إدارة ترامب آلاف عقود العمل في مجال المساعدات الخارجية، حيث قامت بتفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ودمج البرامج القليلة المتبقية التابعة لوزارة الخارجية.

«الأمر لا يقتصر على التمويل فقط... فقد أُغلقت برامج جميع منظمات الإغاثة، وأُغلقت عياداتها، وفُصل العاملون الصحيون المجتمعيون»، صرّح هافرز لشبكة CNN. «لم تعد هذه المنظمات متاحة، أو أصبحت متاحة بقدرة متضائلة للغاية» للتحوّل إلى الاستجابة لوباء الإيبولا.

وقال مسؤولون سابقون في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إن هناك فقداناً للنوايا الحسنة بين الحكومة الأمريكية والسلطات الصحية المحلية والشركاء على أرض الواقع بسبب الطريقة التي تم بها خفض التمويل فجأة العام الماضي.

«في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كنا أكبر مانح للخدمات الصحية، وكنا نمتلك قوة حشد حقيقية، وكان الناس ينظرون إلينا، لكنهم كانوا يعتمدون علينا أيضاً في الإدارة والإشراف»، هكذا قال أول مسؤول سابق في

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. «لقد فقدنا كل الاحترام والمصداقية».

استذكر المسؤول السابق الثاني تصريح إيلون ماسك العام الماضي بأنه «ألغى عن طريق الخطأ» تمويل مكافحة الإيبولا خلال تفشي المرض في أوغندا، ثم ادعى أنه تم استئناف التمويل «فورًا». وقال المسؤول السابق في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إن إلغاء هذا التمويل أدى إلى «توقف كل شيء بينما استمر تفشي المرض» في عام 2025. وبعد مرور عام، تم فصل جميع أعضاء فريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقريبًا الذين عملوا على مكافحة تفشي المرض الأخير ، وفقًا لما ذكره المسؤول السابق.

كما أن خروج إدارة ترامب من منظمة الصحة العالمية يعني أن الولايات المتحدة لم تعد تتلقى المعلومات من خلال قنوات الإبلاغ الرسمية تلك، على الرغم من استمرار الاتصال غير الرسمي.

وأضاف هافرز: «إن الانسحاب من منظمة الصحة العالمية يعني ببساطة أن الحكومة الأمريكية ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها أصبحتا بشكل عام أقل اطلاعاً على تدفق المعلومات. لم يعودا جزءاً من الحوار بنفس الطريقة التي كانا عليها، وأعتقد أن هذا يجعل أمريكا أقل أماناً».

انتقد مسؤول كبير في وزارة الخارجية منظمة الصحة العالمية لتأخرها في تحديد تفشي المرض، وأشاد باستجابة الولايات المتحدة حتى الآن، والتي قال إنها شملت أيضاً نشر فرق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

على الرغم من أن الحكومة الأمريكية تقوم بتعبئة تمويل طارئ لمواجهة الإيبولا في الوقت الحالي، إلا أن محللي السياسات الصحية أخبروا شبكة CNN أنه من المتوقع حدوث المزيد من التخفيضات في برامج الصحة العالمية في المستقبل.

أفادت شبكة CNN بأن إدارة ترامب تعتزم تحويل مليارى دولار من التمويل المخصص لبرامج الصحة العالمية لتغطية تكاليف إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وذلك وفقًا لنسخة من الإخطار المقدم إلى الكونغرس حصلت عليها الشبكة. وتشمل هذه الخطة تخفيضات في التمويل المخصص لأمن الصحة العالمية بقيمة 647 مليون دولار.

الجنرال البرهان..
ثمانية أعياد فوق أنقاض السودان

ابراهيم هباني

ملخص

يتحدث المقال عن مرور ثمانية أعياد على السودانيين منذ اندلاع حرب أبريل 2023، في ظل واقع إنساني مأساوي حوّل الأعياد من مناسبات للفرح إلى أوقات للبحث عن المفقودين والناجين. ويصف الكاتب الحرب بأنها ليست مجرد صراع عسكري، بل انهيار شامل للدولة السودانية ومؤسساتها ومعانيها، حيث أصبح المواطن منشغلاً فقط بالبقاء وتوفير أبسط مقومات الحياة.

يرى الكاتب أن الحرب اندلعت بسبب صراع على السلطة والنفوذ داخل الدولة القديمة، خاصة بعد الاتفاق الإطاري الذي اعتُبر تهديدًا لهيمنة الإسلاميين وشبكات النفوذ داخل الجيش والأمن. وبحسب المقال، فإن الثمن الذي دُفع لإيقاف التحول السياسي كان السودان نفسه، إذ تسببت الحرب في دمار واسع ونزوح ولجوء الملايين.

ينتقد الخطاب الرسمي الذي يواصل الحديث عن "السيادة" و"الكرامة" رغم حجم الخراب الذي يعيشه السودانيون يوميًا. ويشير إلى أن الحرب لم تدمّر البنية التحتية فقط، بل أضعفت أيضًا القيم والمعاني السياسية، حيث انضم بعض المحسوبين على الثورة والمدنية إلى سلطة الحرب، مما خلق حالة من التناقض والإحباط لدى المواطنين.

يؤكد الكاتب أن الجميع خسر في هذه الحرب، وأن الوطن نفسه كان الضحية الأكبر. ويطرح سؤالًا مؤلمًا حول معنى "الكرامة" التي رُفعت كشعار للحرب، متسائلًا: إذا كان هذا الدمار يحدث باسم الكرامة، فكيف تكون الإهانة؟

الأربعاء المقبل، يدخل السودانيون عيدهم الثامن منذ إندلاع حرب 15 أبريل 2023.

ثمانية أعياد كاملة مرت على بلد كان يملك كل شيء تقريباً، قبل أن يتحول إلى واحدة من أكبر مآسي العالم المعاصر.

في البلدان الطبيعية، يأتي العيد برائحة المخبوزات، وازدحام الأسواق، وفرح الأطفال. أما في السودان، فقد صار العيد موسماً لتفقد المفقودين، وعد الناجين، والبحث عن قريب انقطعت أخباره تحت ركام مدينة، أو في معسكر نزوح، أو على حدود دولة مجاورة.

هذه ليست حرباً عادية، ولا مجرد صراع بين جنرالين. إنها لحظة انهيار دولة كاملة، بكل ما فيها من مؤسسات ومعنى وأمل.

قالوا إنها «حرب كرامة».

لكن الحروب التي تحفظ كرامة الشعوب لا تنتهي بملايين اللاجئين والنازحين، ولا بمدن مدمرة، ولا بشعب صار موزعا بين المطارات والخيام وأرصفة الانتظار.

الحقيقة التي يهرب منها الجميع أن هذه الحرب اندلعت أساساً لأن الدولة القديمة شعرت بالخطر.

الاتفاق الإطاري، بكل ما عليه من ملاحظات، كان يعني شيئاً بالغ الخطورة بالنسبة للإسلاميين وشبكات النفوذ داخل الجيش والأمن: بداية نهاية السيطرة المطلقة على الدولة التي احتكروها منذ انقلاب 1989. وكان المطلوب إيقاف ذلك بأي ثمن.

فكان الثمن هو السودان نفسه.

ومنذ ذلك اليوم، لم يعد أحد يتحدث عن المستقبل.

الناس يريدون فقط النجاة.

كهرباء، ماء، دواء، طريق آمن، وسقف لا يسقط فوق رؤوس الأطفال.

أما الخطاب الرسمي، فلا يزال يتحدث عن «السيادة» و«المعركة الوطنية»، كأن السودانيين لا يرون الخراب بأعينهم.

والأكثر قسوة أن الحرب لم تدمر المدن وحدها، بل دمرت المعاني أيضا.

فبعض الذين خرجوا من رحم الثورة، وانتموا إلى خطاب المدنية والتغيير، انتهى بهم الأمر جزءا من سلطة الحرب نفسها.

يخرج أمجد فريد، الذي عمل مساعداً لمستشار رئيس حكومة الثورة عبد الله حمدوك، ليتحدث اليوم بصفته مستشاراً للبرهان عن «شروط» عودة القوى المدنية إلى البلاد.

أي مفارقة أكثر مرارة من هذه؟

كأن الذين فروا من القصف يحتاجون إلى إذن للعودة إلى وطنهم.

وكأن المشكلة كانت دائماً في المدنيين، لا في الذين حولوا السودان إلى ساحة خراب مفتوحة.

ثمانية أعياد مرت يا جنرال البرهان، والسودانيون لا يسألون من انتصر، لأن الجميع يعرف أن الوطن هو الذي هزم.

ويبقى السؤال الذي سيلاحق هذه الحرب طويلاً:

إذا كان هذا كله باسم «الكرامة»... فكيف يكون شكل الإهانة؟

بين أكسفورد وصناديق الاقتراع البريطانيَّة.. وجه السُّودان الَّذي غطَّت عليه ألسنةُ الحرب

الأصمعي باشري

ملخص

تناول المقال حدثين بارزين للسودانيين في بريطانيا تزامنا مع استمرار الحرب في السودان، لكنهما لم يحظيا بالاهتمام الإعلامي الكافي. الحدث الأول كان مؤتمرًا أكاديميًا في جامعة أكسفورد عن الأديب السوداني الطيب صالح، أعاد تقديم السودان للعالم من خلال الأدب والثقافة بدل صور الحرب والدمار، وناقش إرثه الفكري والإنساني وتأثير أعماله في قضايا الهوية والهجرة والاستعمار.

ركز المؤتمر على أهمية كتابات الطيب صالح مثل موسم الهجرة إلى الشمال وعرس الزين، وكيف ما تزال قادرة على مخاطبة القارئ المعاصر رغم مرور الزمن. كما حمل المؤتمر بعدًا رمزيًا مهمًا، إذ جاء في وقت تعاني فيه المؤسسات الثقافية والتعليمية داخل السودان من آثار الحرب، فبدا وكأنه دفاع عن الذاكرة الثقافية السودانية في مواجهة الخراب.

يشير إلى أن الحدث الثاني فتمثل في فوز السودانيتين نادية الرشيد نايل وولاء بهاء الدين في انتخابات المجالس المحلية البريطانية. ويرى الكاتب أن هذا النجاح يعكس قدرة السودانيين على الاندماج الإيجابي والمشاركة السياسية الفاعلة، كما يبرز الدور المتنامي للمرأة السودانية في العمل العام داخل السودان وخارجه.

يخلص الكاتب إلى أن هذين الحدثين يقدمان صورة مختلفة عن السودان، بعيدًا عن مشاهد الحرب والنزوح، حيث يظهر السودان كبلد يمتلك إرثًا ثقافيًا وإنسانيًا غنيًا، وجاليات قادرة على النجاح والتأثير عالميًا. كما يؤكد الكاتب أهمية تسليط الضوء على هذه النماذج الإيجابية لاستعادة الأمل والتوازن النفسي، والتذكير بأن السودان لا يزال قادرًا على إنتاج المعرفة والحياة رغم الأزمات.

بينما كانت صُورُ الحرب والخراب القادمةُ من السُّودان تتصدَّرُ نشراتِ الأخبار العالميَّة، مرَّت في المملكة المتَّحدة خلال شهر مايو الجاري مناسبتان سودانيَّتان بالغتا الأهمِّيَّة من دون أن تنالا من اهتمام إعلاميٍّ سودانيٍّ تستحقَّانه بجدارة. ففي الوقت الَّذي ظلَّ فيه العالمُ يُراقبُ ألسنةَ اللَّهب المتصاعدة في سماوات السُّودان، كان اسم السُّودان يُرفعُ في قاعات الفكر والأدب، كما في ساحات العمل المدني والسِّياسي، عبر حدثين يحملان دلالاتٍ عميقة عن قدرة السُّودانيِّين على صناعة الأمل وسط العتمة.

الحدث الأوَّل جاء من جامعة أكسفورد البريطانيَّة العريقة، حيث نظَّم مركزُ الشَّرق الأوسط وكلِّيَّةُ الدِّراسات الآسيويَّة والشَّرق أوسطيَّة بجامعة أكسفورد مؤتمراً علميَّاً بعنوان "قراءة الطَّيِّب صالح في القرن الحادي والعشرين"، بمشاركة نخبةٍ من الأكاديميِّين والنُّقَّاد والكتَّاب السُّودانيِّين والأوروبيِّين. ولم يكن المؤتمرُ- مجرَّد فعالية أدبيَّة عابرة، بل بدا وكأنَّه محاولةٌ لإعادة تقديم السُّودان إلى العالم عبر أحد أكثر وجوهه إشراقاً: الأدب والثَّقافة.

في قاعات الجامعة الَّتي احتضنت على مدى قرون كبارَ المفكِّرين والفلاسفة، عاد اسم الرِّوائيِّ السُّودانيِّ العالميِّ الطَّيِّب صالح ليفرض حضوره من جديد، ليس بوصفه كاتباً روائيَّاً فحسب، بل باعتباره ظاهرة إنسانيَّة وثقافيَّة ما تزال قادرة على إثارة الأسئلة الكبرى المتعلِّقة بالهويَّة والهجرة والاستعمار والعلاقة المعقَّدة بين الشَّرق والغرب.

وتناول المشاركون في المؤتمر أعمالَ الطَّيِّب صالح من زوايا نقديَّة متعدِّدة، مستعيدين عالم "موسم الهجرة إلى الشَّمال" و"منسي" و"عرس الزَّين" وغيرها من الأعمال الَّتي جعلت من القرية السُّودانيَّة الصَّغيرة فضاءً إنسانيَّاً رحباً يتجاوز الحدود والجغرافيا. كما ناقش المتحدِّثون كيف ما تزال كتابات الطَّيِّب صالح (وحتَّى غير الرِّوائيَّة) تحتفظ بقدرتها على مخاطبة القارئ المعاصر، رغم مرور عقودٍ على صدورها، في وقت يشهد فيه العالمُ تحوُّلاتٍ عميقة في مفاهيم الهويَّة والانتماء والهجرة. وقد شارك في هذا المؤتمر المهمِّ الكاتبُ محمَّد خلف كمشارك رئيسيٍّ بورقة حملت عنوان: (مصطفى سعيد ومنسي: كيف عمَد البريطانيُّون إلى تفتيت تعلُّم اللُّغة الإنكليزيَّة من أجل تعزيز هيمنتهم الاستعماريَّة في السُّودان الإنجليزي-المصري بين 1899- 1955)، كما شاركت النَّاقدة لمياء شمَّت بورقة جاءت تحت عنوان: (استعادة نَسَب حسنة: الذَّواكر الشِّفاهيَّة المحلِّيَّة والإرث المُغيَّب)، وشارك الأستاذ عادل بابكر بورقة عنوانها: (الطَّيِّب صالح: الإرث غير الرِّوائيِّ الَّذي لم يُروَ بعد)، وشارك الدُّكتور عبد الماجد عبد الرَّحمن الحبُّوب من المملكة العربيَّة السُّعوديَّة -عبر تطبيق الزُّووم - بورقة تحت عنوان: (تغريب المألوف: تمثيلات المشهد الحضري في الكتابات غير الرِّوائيَّة للطَّيِّب صالح- قراءة نقديَّة بيئيَّة)، وأسهمت الأستاذة آمال عثمان بورقة: (عوامل الزَّمان والمكان والانتماء في أعمال الطَّيِّب صالح)، وجاءتِ المشاركاتُ غير

السُّودانيَّة من الأستاذ تيمور محي الدِّين من باريس بورقة جاء عنوانها: (موسم الهجرة إلى الشَّمال والشَّرق: تذوُّق الرِّواية العربيَّة باللُّغتين الفرنسيَّة والتُّركيَّة)، ومشاركة الأستاذة أبالا داس من جامعةبلكتن بأنقرا/تركيا بورقة عنوانها: (التَّصوُّف وتجلِّيَّات ما بعد العلمانيَّة الحداثيَّة في أعمال الطَّيِّب صالح)، وقد شارك الرِّوائيُّ الَّذي حضر من الدَّوحة، محمَّد سليمان الشَّاذلي بشهادة حول تجربته الشَّخصيَّة مع الطَّيِّب صالح، كما كان هناك معقِّبون على جميع هذه الأوراق المقدَّمة في المؤتمر، ولا بُدَّ من الإشارة إلى المساهمة المهمَّة لكلٍّ من الأستاذين أحمد الشَّاهي ولورانت مينيون في تنظيم وإدارة المؤتمر، بالإضافة إلى الإشراف على عمليَّة نشر الأوراق في كتاب سيصدر لاحقاً.

ولعلَّ المفارَقة المؤلمة أنَّ هذا الحدث الثَّقافيَّ السُّودانيَّ الكبير جرى في وقتٍ كانت فيه المكتباتُ ودُورُ الثَّقافة والجامعات داخل السُّودان تُعاني أوضاعاً مأساويَّة بسبب الحرب، الأمر الَّذي منح المؤتمر بُعداً رمزيَّاً إضافيَّاً؛ إذ بدا وكأنَّه دفاعٌ عن ذاكرة السُّودان الثَّقافيَّة في مواجهة الدَّمار.

أمَّا الحدثُ الثَّاني، فجاء من قلب التَّجربة الدِّيمقراطيَّة البريطانيَّة، حيث حقَّقت سيِّدتان سودانيَّتان إنجازاً مُلفتاً بفوزهما في انتخابات المجالس المحلِّيَّة البريطانيَّة، وهما نادية الرَّشيد نايل وولاء بهاء الدِّين. وقد شكَّل هذا الفوز لحظةً مهمَّةً للجالية السُّودانيَّة في بريطانيا، ورسالةً واضحةً عن قدرة السُّودانيِّين، نساءً ورجالاً، على الاندماج الإيجابيِّ والمشاركة الفاعلة في المجتمعات الَّتي يعيشون فيها.

ولم يكن انتصارُ السَّيدتين مجرَّدَ نجاح انتخابيٍّ محدود، بل حمل دلالاتٍ اجتماعيَّةً وسياسيَّةً عميقة، خصوصاً في ظلِّ الصُّورة النَّمطيَّة الَّتي غالباً ما تُختزل فيها المجتمعاتُ المهاجرةُ باعتبارها جماعاتٍ منشغلةً فقط بقضايا اللُّجوء والاغتراب. فقد أثبتت التَّجربتان أنَّ السُّودانيِّين قادرون على الانتقال من هامش الحضور الاجتماعيِّ إلى فضاء التَّأثير وصناعة القرار المحلِّي.

كما يعكس هذا الفوزُ الحضورَ المتنامي للمرأة السُّودانيَّة في مجالات العمل العامِّ والسِّياسي، بعد سنواتٍ طويلةٍ من النِّضال المجتمعيِّ والحقوقيِّ داخل السُّودان وخارجه. فمنذ اندلاع ثورة ديسمبر، لعبتِ النِّساء السُّودانيَّات أدواراً بارزة في الحراك المدنيِّ والسِّياسي، وها هنَّ اليوم يواصلن كتابةَ فصولٍ جديدةٍ من الحضور والتَّأثير، لكنَّ هذه المرَّة داخل مؤسَّسات الحكم المحلِّيِّ البريطاني.

ورغم اختلاف طبيعة الحدثين، فإنَّ بينهما خيطاً عميقاً مشتركاً؛ فكلاهما يعكس وجهاً آخر للسُّودان، بعيداً عن صور الحرب والانهيار. ففي أكسفورد حضر السُّودان عبر الأدب والفكر والذَّاكرة الثَّقافيَّة، وفي الانتخابات المحلِّيَّة البريطانيَّة وحضر عبر المشاركة المدنيَّة والنَّجاح السِّياسيِّ والاندماج الإيجابي.

لكنَّ المُلفت أنَّ هذين الحدثين لم يُحظيا بالتَّغطية الَّتي يستحقَّانها في وسائل الإعلام السُّودانيَّة والعربيَّة الَّتي بدت مستغرقة بالكامل في متابعة أخبار المعارك والدَّمار والنُّزوح. صحيح أنَّ الحرب تفرض حضورها الثَّقيل على المشهد، غير أنَّ الاقتصار على رواية الخراب وحدها يظلم شعباً لا يزال قادراً على إنتاج المعرفة والجمال والنَّجاح حتَّى في أحلك الظُّروف.

فالسُّودان ليس مجرَّد ساحةِ حرب، وليس فقط نشراتٍ عاجلةً عن القصف والمجاعات والانقسامات السِّياسيَّة، بل هو أيضاً بلدٌ يمتلك رصيداً ثقافيَّاً وإنسانيَّاً هائلاً، وجاليات مهاجرة استطاعت أن تُحقِّق نجاحاتٍ معتبرةً في مختلف أنحاء العالم.

وربَّما تكمن أهمِّيَّة الحدثين في أنَّهما يُقدِّمان صورةً مختلفةً عن السُّودانيِّين في الخارج؛ صورة الإنسان الَّذي يحمل وطنه معه أينما ذهب، فيكتب عنه في الجامعات، ويُناقش قضاياه في المؤتمرات، ويُشارك في بناء المجتمعات الجديدة عبر السِّياسة والعمل العام.

وفي زمن تتكاثر فيه صُورُ الموت والخراب، تبدو مثل هذه الأخبار ضروريَّةً لاستعادة شيء من التَّوازن النَّفسيِّ والمعنوي، وللتَّذكير بأنَّ السُّودان، رغم كلِّ ما يمرُّ به، لا يزال قادراً على إنتاج الحياة والمعنى والأمل.

وما يجدر التَّنبيه له أنَّ حدثَ مؤتمر الطَّيِّب صالح الَّذي تمَّت الاحتفاليَّة به للمرَّة الثَّانية (فقد تمَّ الاحتفاء به في سبعينيَّته بأكسفورد، وها هُم يُعيدون الكَرَّةَ في مئويَّته الأولى) يجب أن يضعَ المتورِّطين في الأدب والثَّقافة في السُّودان ويضعَهم أمام سؤال كيفيَّة الاحتفاء وإعادة قراءة الرُّموز الثَّقافيَّة السُّودانيَّة ويقف الطَّيِّب صالح في مقدِّمة رَكبهم، وهذا ما فطن إليه بعضُ المثقَّفين السُّودانيِّين الَّذين يتهيَّأون هذه الأيَّام - كما علمنا - للاحتفال بأديبنا الطَّيِّب صالح في مناطق متعدِّدة وليست «أصيلة» ببعيدةٍ وإنْ طالتِ الحرب.

الإذلال الناتج عن اكتشاف قواعد إسرائيلية سرية في العراق

ملخص

يستعرض المقال تداعيات الكشف عن قواعد عسكرية إسرائيلية سرية داخل العراق، معتبراً أن الأمر يمثل إحراجاً كبيراً وانتهاكاً واضحاً للسيادة العراقية. ويشير الكاتب إلى أن اكتشاف هذه القواعد، التي أُنشئت دون علم الحكومة العراقية، أثار غضباً سياسياً وشعبياً واسعاً، خاصة في ظل الحساسية العربية تجاه السياسات الإسرائيلية والحرب على غزة.

يرى أن خطورة هذه القواعد لا تكمن فقط في وجودها السري، بل في استخدامها ضمن الترتيبات العسكرية المتعلقة بالحرب ضد إيران، ما يهدد بتحويل العراق إلى ساحة صراع إقليمي. كما يذكّر الكاتب بأن العراق عانى سابقاً من تداعيات المواجهة الأمريكية الإيرانية، سواء عبر الضربات العسكرية أو الخسائر الأمنية والاقتصادية.

يوضح أن الحرب أثرت بشدة على الاقتصاد العراقي، خصوصاً قطاع النفط، بسبب تعطل الصادرات عبر مضيق هرمز، في وقت تملك فيه دول خليجية أخرى بدائل لخطوط التصدير لا تتوفر للعراق. ويرى الكاتب أن هذه التطورات قد تزيد من صعوبة توازن بغداد بين علاقتها مع الولايات المتحدة وعلاقتها مع إيران.

يؤكد أن الحادثة قد تؤدي إلى تراجع الثقة العربية في الشراكات الأمنية مع الولايات المتحدة، خاصة إذا ارتبطت بأنشطة إسرائيلية سرية داخل الدول العربية. كما يعتبر الكاتب أن هذه التعقيدات تعكس استمرار فشل السياسات الأمريكية في تحقيق الاستقرار بالعراق منذ حرب 2003، وتحذر من مخاطر التركيز على الحلول العسكرية ومواجهة إيران على حساب السلام والاستقرار الإقليمي.

قال أحد النواب بعد الكشف عن هذه المعلومات: «إنها تُظهر استهتاراً صارخاً بالسيادة العراقية وحكومتها وقواتها، فضلاً عن كرامة الشعب العراقي».

بول ر. بيلار *

من الصعب تخيل أي شيء أكثر إزعاجاً وإحراجاً لقادة العراق من إنشاء قواعد عسكرية إسرائيلية سراً على الأراضي العراقية.

تم الكشف مؤخراً عن قاعدتين من هذا القبيل عندما عثر راعي أغنام عراقي على إحداهما في الصحراء الغربية قليلة السكان في العراق، وأبلغ السلطات العراقية بوجودها قبل أن يقتله الإسرائيليون.

أي قاعدة عسكرية من هذا القبيل - تُنشئها أي حكومة أجنبية، ولأي غرض - دون إذن الدولة ذات السيادة التي تقع فيها، ستُمثل مشكلة. وتتضاعف هذه المشكلة بالنسبة للعراق نظرًا لأن هذه القواعد أُنشئت من قِبل إسرائيل ، مما يجعلها مسألة حساسة للغاية بالنسبة للحكومات العربية بسبب قمع إسرائيل للفلسطينيين، وتزداد حساسية هذه المسألة بعد العدوان الإسرائيلي على سكان قطاع غزة، والذي يعتبره عدد متزايد من الباحثين ومنظمات حقوق الإنسان ولجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة إبادة جماعية.

ومما يزيد الوضع سوءاً الغرض من القواعد الإسرائيلية، وهو تسهيل شنّ هجوم مسلح على إيران ، جارة العراق . كانت هذه القواعد جزءاً من عملية التمهيد للحرب التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة في فبراير، والتي لم يكن العراق، شأنه شأن الدول العربية الأخرى في الخليج العربي ، يرغب بها قطعاً.

حتى قبل الحرب الحالية، عانى العراق من جرّه إلى الصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران. قبل ست سنوات، أطلقت إيران صواريخ على قواعد في العراق كانت تضم قوات أمريكية رداً على هجوم أمريكي على مطار بغداد أسفر عن مقتل القائد العسكري والسياسي الإيراني البارز قاسم سليماني وعدد من الأشخاص الآخرين، من بينهم قائد ميليشيا عراقية.

وقد أسفر بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية الحالية عن المزيد من الضربات الإيرانية على أهداف مرتبطة بالولايات المتحدة في العراق، فضلاً عن الهجمات السعودية على الميليشيات الموالية لإيران في العراق.

عانى العراق اقتصادياً من الحرب بقدر ما عانت دول عربية أخرى في المنطقة، على الأقل، بسبب انقطاع صادرات النفط عبر مضيق هرمز ، وربما أكثر من بعض الدول المنتجة للنفط الأخرى. تستطيع المملكة العربية السعودية شحن ما يصل إلى 7 ملايين برميل يومياً من إنتاجها عبر خط أنابيب إلى البحر الأحمر. أما الإمارات العربية المتحدة، فلديها خط أنابيب قادر على نقل 1,8 مليون برميل يومياً إلى خليج عُمان، وهي بصدد إنشاء خط أنابيب ثانٍ لزيادة هذه القدرة.

لا تتيح جغرافية العراق خيارات مماثلة لتجاوز مضيق هرمز. فإلى جانب تصدير ما يستطيع عبر تركيا، بدأ مؤخراً بتسيير شاحنات صهريجية عبر سوريا. إلا أن هذه الطرق لن تعوض سوى جزء ضئيل من نسبة 80% من صادراته النفطية التي خسرها منذ بداية الحرب.

بالنظر إلى العلاقات العملياتية الوثيقة بين الجيش الإسرائيلي والقيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، فمن المرجح أن المسؤولين الأمريكيين كانوا على علم بالقواعد الإسرائيلية في العراق. ومن وجهة نظر العراق، يُعد سماح الولايات المتحدة لشريكتها إسرائيل بإقامة مثل هذا الوجود أول تجاوز أمريكي. وقد يكون من التجاوزات الأخرى إبقاء المسؤولين العراقيين في جهلٍ بهذا الوجود، مع أنه من المحتمل أن يكون لدى بعض المسؤولين العراقيين أدنى فكرة عنه، لكنهم تجنبوا مناقشته علنًا تجنبًا للإحراج.

في كلتا الحالتين، لن تؤدي هذه الحادثة إلا إلى الإضرار بجهود الولايات المتحدة لتشكيل السياسة العراقية.

يتمثل المطلب الأمريكي الرئيسي الموجه للعراق في الحد من النفوذ الإيراني في البلاد، والذي يتجلى بشكل خاص في شكل الميليشيات الموالية لإيران. وقد شمل الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على العراق لدعم هذا المطلب قطع التمويل والتعاون مع الأجهزة الأمنية العراقية الشهر الماضي. وقد سعت الحكومة العراقية إلى تحقيق توازن للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وإيران. ومن شأن مسألة القواعد الإسرائيلية السرية أن تجعل القادة العراقيين أقل ميلاً، مما كانوا عليه في الظروف العادية، إلى ترجيح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة، لا سيما وأنهم مضطرون للاستجابة للرأي العام العراقي وليس فقط للضغوط الأمريكية.

لا تزال دوافع كل من العراق وإيران للحفاظ على علاقات مستقرة، بل ودية، قائمة. وتستند هذه الدوافع إلى ذكريات الحرب العراقية الإيرانية الباهظة التكاليف في ثمانينيات القرن الماضي، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من

الجانبين. كما يتعين على القادة العراقيين إدراك القلق الذي تُثيره القواعد الإسرائيلية - التي أُنشئت خصيصاً لمهاجمة إيران - في طهران، وما تنطوي عليه من إمكانية شنّ إيران ضربات مستقبلية على الأراضي العراقية.

سيُولي قادة الدول العربية الأخرى، إلى جانب العراق، اهتمامًا بالغًا لهذه الحادثة المتعلقة بالقواعد الإسرائيلية، وسيفكرون في دلالاتها على مستقبل العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة. وقد أثارت تجربة حرب هذا العام، التي جعلت دول الخليج العربي أهدافًا أكثر من كونها محمية، شكوكًا لدى هذه الدول حول جدوى هذه العلاقات. ومن شأن احتمال وجود أنشطة إسرائيلية، غير معلنة للحكومات العربية نفسها، مصاحبة للترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة، أن يزيد من حدة هذه الشكوك.

من الملاحظات المنطقية حول الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق عام 2003، أن الولايات المتحدة انتصرت في المرحلة الأولى من الحرب، لكنها خسرت السلام. وتزيد تعقيداتُ كوجود قواعد إسرائيلية سرية على الأراضي العراقية من خسارتها للسلام. كما تُبيّن هذه الحادثة مخاطر تركيز الولايات المتحدة اهتمامها في هذه المنطقة على المواقف العسكرية ومواجهة إيران.

---

* بول ر. بيلار زميل أول غير مقيم في مركز الدراسات الأمنية بجامعة جورجتاون، وزميل غير مقيم في معهد كوينسي للحكم الرشيد. وهو أيضاً زميل مشارك في مركز جنيف للسياسة الأمنية.

المصدر: RESPONSIBLE STATECRAFT

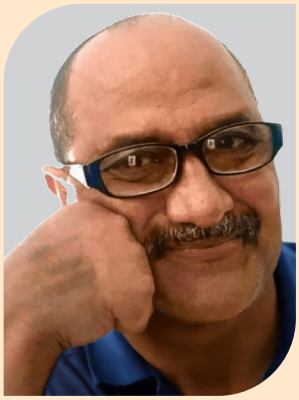

اجيال السودان واهمال التعليم(14)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يناقش المقال فكرة إلغاء الامتحانات في النظام التعليمي، موضحًا أن الهدف من هذا الطرح لم يكن رفض التعليم أو التقييم، بل البحث عن عدالة أكبر وتخفيف الضغوط النفسية التي يعانيها الطلاب. ويرى الكاتب أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في وجود الامتحانات، بل في طريقة تصميمها واعتمادها المفرط على الحفظ والاستظهار.

يوضح الكاتب أن الحل يكمن في إعادة تعريف فلسفة التقييم، عبر اعتماد التقييم المستمر طوال العام بدلاً من ربط مصير الطالب بامتحان واحد. كما يدعو إلى تنويع أساليب التقييم من خلال الأنشطة والمشاريع والأسئلة التطبيقية التي تقيس الفهم والتفكير النقدي بدلاً من الحفظ فقط.

يركز على أهمية تنمية مهارات حل المشكلات وربط التعليم بالحياة اليومية، مع تقليل الاعتماد على التلقين والمناهج التقليدية. ويشير إلى أن استخدام أساليب مثل "الكتاب المفتوح" يمكن أن يعزز قدرة الطالب على التحليل واستخدام المعرفة بصورة عملية.

يؤكد الكاتب على أهمية الصحة النفسية للطلاب ودور المعلم كميسر للتعلم لا مجرد ناقل للمعلومة. كما يشدد على ضرورة مراعاة طبيعة كل مرحلة تعليمية، بحيث يكون التعلم في المراحل الأولى قائماً على اللعب والتجربة، وفي المراحل المتقدمة على البحث والتطبيق، وصولاً إلى تعليم يصنع مفكرين لا مجرد حافظين للمعلومات.

عندما اقترحنا إلغاء الامتحان، لم يكن ذلك بدافع التمرد على النظام التعليمي بقدر ما كان بحثاً عن عدالة أكبر، وتخفيفاً للعبء عن الأطفال. كنا نرى في الامتحان، بصورته الحالية، عبئاً نفسياً يفوق أحياناً قدرته على قياس الفهم الحقيقي.

لكن، ومع إعادة النظر، بدا لنا أن المسألة ليست بهذه البساطة. فإلغاء الامتحانات لا يعني بالضرورة حل المشكلة، بل قد يخلق فراغاً في قياس مستوى التعلم. القضية، في جوهرها، ليست في وجود التقييم، بل في فلسفته وطريقته.

تخفيف ضغوط الامتحانات لا يتحقق بإلغائها، بل بإعادة تعريفها. أن ننتقل من امتحان يقيس الحفظ، إلى تقييم يكشف الفهم، ويختبر القدرة على التفكير وحل المشكلات.

يمكن تحقيق ذلك عبر مسارات متعددة:

أولاً، اعتماد التقييم المستمر، بحيث لا يصبح مصير الطالب مرهوناً بيوم واحد. توزيع الدرجات على أنشطة متنوعة خلال العام—من واجبات ومشاركات ومشاريع واختبارات قصيرة—يمنح صورة أدق وأكثر عدلاً عن مستوى الطالب، ويكسر رهبة الامتحان.

ثانياً، تنويع أساليب التقييم. لم يعد كافياً أن يُسأل الطالب عما يحفظ، بل الأجدر أن يُسأل كيف يفكر. الأسئلة التطبيقية، الحالات العملية، والتقييمات التي تحاكي الواقع، كلها أدوات تجعل التعلم أكثر عمقاً وحيوية.

ثالثاً، التركيز على مهارات حل المشكلات. حين نربط المعرفة بالحياة اليومية، وندرب الطالب على التفكير النقدي واتخاذ القرار، فإننا نخرّج عقلاً قادراً، لا ذاكرة ممتلئة.

رابعاً، تقليل الاعتماد على الحفظ، عبر مناهج تُبنى على الفهم، وامتحانات تسمح بالتحليل، بل وحتى باستخدام الكتاب المفتوح، حيث تكون القيمة في كيفية استخدام المعلومة لا في استظهارها.

خامساً، الاهتمام بالصحة النفسية للطلاب. فالبيئة الآمنة التي تسمح بالخطأ والتجربة، وتخفف من رهبة التقييم، تصنع متعلماً أكثر ثقة واستقراراً.

سادساً، دور المعلم، الذي يجب أن يتحول من ناقل للمعلومة إلى ميسر للتعلم، يقدم تغذية راجعة مستمرة بدلاً من حكم نهائي قاس.

وأخيراً، يجب مراعاة الفروق بين المراحل التعليمية: في الأساس يكون التعلم باللعب والملاحظة، وفي الثانوي بالمشاريع والنقاش، وفي الجامعة بالبحث والتطبيق.

الخلاصة أن التقييم ليس عدواً للتعليم، بل جزء أصيل منه—إذا أُحسن تصميمه. وعندما يصبح التقييم امتداداً لعملية التعلم، لا نهايتها، يخف التوتر، ويزداد الفهم، ويتحول الطالب من حافظٍ للمعلومة إلى مفكرٍ قادر على التعامل مع الحياة

البرهان المتجدد

د كمال الشريف

ملخص

يتناول الكاتب حالة الغموض التي تحيط بإدارة الحرب في السودان، مشيرًا إلى ضعف الشفافية وغياب المصادر الموثوقة للمعلومات داخل البلاد. ويرى الكاتب أن الاجتماعات والتحركات السياسية والعسكرية تُدار بسرية شديدة، بينما يعتمد الخطاب الرسمي على النفي والتكتم، ما يزيد من حالة الضبابية حول مستقبل الحرب والدولة.

يركز على شخصية عبد الفتاح البرهان، موضحًا أنه ما يزال يكرر خطاب الحسم العسكري ورفض التفاوض العلني، رغم وجود اتصالات ومناقشات تجري بصورة غير مباشرة عبر دوائر ضيقة يثق بها. ويعتقد الكاتب أن البرهان يسعى لكسب الوقت أو تنفيذ ترتيبات سياسية مرتبطة بجماعات نافذة تعمل خلف الكواليس لما بعد الحرب.

يشير إلى التداعيات الكبيرة للحرب على المجتمع السوداني، من فقدان ملايين الوظائف وتدمير الممتلكات إلى تراجع الشعور الوطني وإضعاف إرث الثورة والشهداء. ويتوقع الكاتب أن تنشأ صراعات جديدة حتى داخل المعسكر المؤيد للبرهان، بسبب الخلافات بين القيادات والقواعد المتضررة من استمرار الحرب وسياسات السلطة الحالية.

يختم الكاتب بالإشارة إلى مخاوف دولية من تحول الحرب السودانية إلى صراع فوضوي تحركه مصالح مالية وإقليمية ودولية خفية، مع تحذيرات من اتساع دائرة القتال وتحويل السودان إلى "أرض محروقة" تخضع للنفوذ الخارجي. ويرى الكاتب أن المشهد ما يزال غامضًا، بينما تستمر التصريحات الرسمية في النفي دون تقديم حلول واضحة لإنهاء الأزمة.

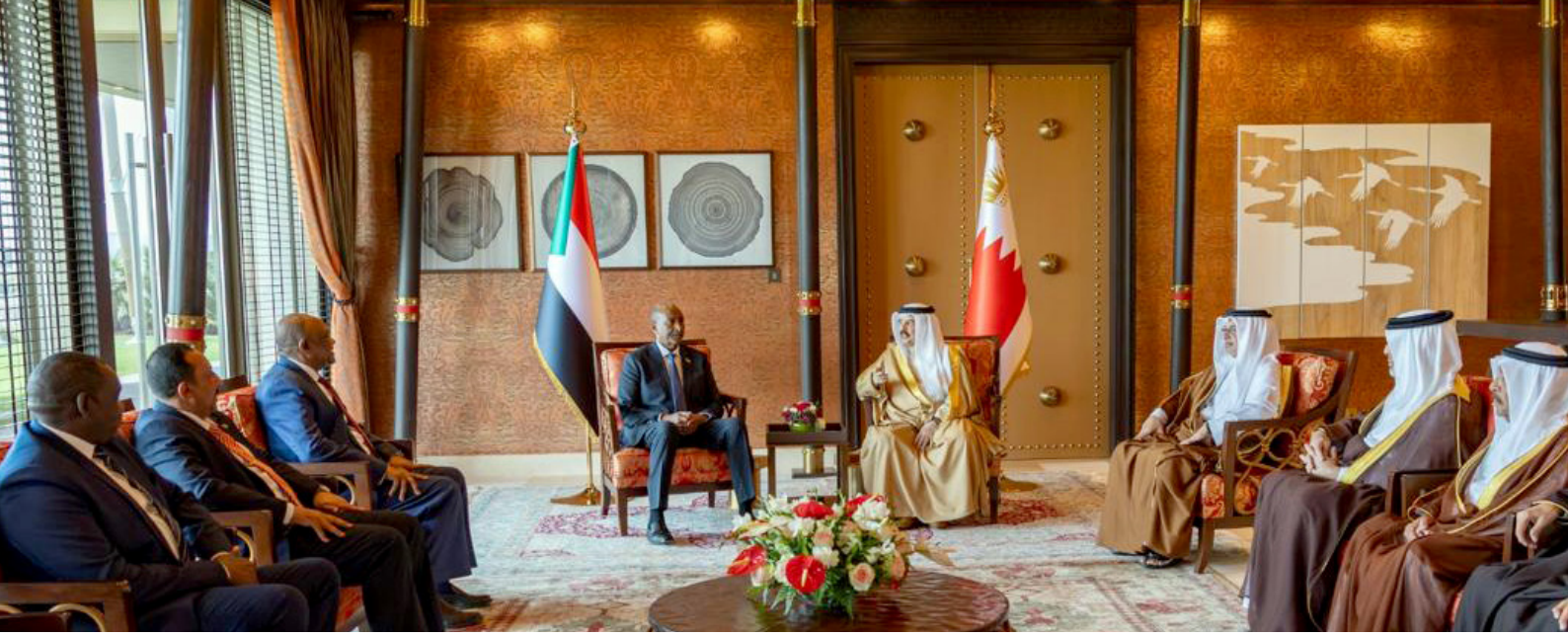

قالت إحدى الوكالات الخبرية المعتمدة عالمياً وموثوق بها في الداخل السوداني برغم أن هذا الداخل ليست له مصدر موثوق به كما نقول في سيرتنا الإعلامية ولكننا نأخذ الحقائق أو ما يشبهها من مصادر تتعامل معها السلطات بأنهم هم مصادرهم الموثوقه وهي تتعامل معهم بطريقة الاستخبارات فقط وهي الطريقة التي تعرف به أو من خلاله رد العامة من الناس أو الأقرب من ذلك

وفي السودان حالياً مصادر الأخبار كلها غير موثوق بها وأيضاً كبار المسئولين في سفرياتهم كما قال لي أحد المصادر العربية الموثوقة ..

إن شروط قادتكم قبل أي إجتماع أن لا يتسرب أي شيء من الإجتماع

وهذا ما يحدث في الزيارات المحدودة التي يقوم بها البرهان أو من يرسلهم وهم قلة من المخلصين له

من المخابرات والتصنيع الحربي وبعض من السفراء السابقين

وهذا يعني أن البرهان ومن يثق فيهم لا توجد حتى الآن لديهم آلية يعملون من خلالها آلية تقنع الدول المضيفة او الوسيطة وفي نفس الوقت الآلية التي وضعت من أجل النقاش

ومازال البرهان يتجول في الأسواق والمناسبات المختلفة المحدودة من أجل أن يعلن للناس بأنه موجود أو أنه واحد منهم ولكن حديثه الذي كان العام 2023 أو قبله هو نفس الحديث اليوم

بأنه لن يناقش أحد ولم يجلس مع احد وأن الحرب مستمره حتى يقضي على التمرد تماماً

وهو يناقش علناً مع الجهات التي يثق فيها وينيب من يثق فيه ولكنه غير متفاعل مع الأمر

وكان الرجل يكسب في الوقت من أجل أمر في نفسه أو من أجل تنفيذ أجندة من أجل جماعة أخرى تعمل في السر في مشروع يظهر بعد أن يعلن البرهان نهاية الحرب

ويبدو أن الأمر صعب عليه في الفترة الحالية بعد أن عرف من المنشقين

الذين انشقوا بنفس آليات الانشقاق التي كان المؤتمر الوطني يعمل بها

وفي نفس الوقت بطريقة مباشرة فقدنا اكثر من 6 مليون الوظائف وفقد الكثير الحقوق وفقد الكثير الممتلكات وفقد شباب آخر قيمة الوطن بطريقة تذويب الثورة والقضاء علة سيرة الشهداء كما هو مطلوب

والبرهان وجماعته سوف يقودون حرب أخرى مع رفقاء الأمس وكل السيناريو يقول ذلك إن كان على مستوي الخلاف مع القادة أو رفض القواعد لحقوقهم الضائعة وسط قادتهم التي تسيير خلف آليات البرهان التي واقعا تكون سراً ونفيها يكون جهراً

إذن نحن ننتظر من جهات لانعلم والعالم أيضاً لايعرف كيف تعمل مصير دولة وشعب

وتقول الولايات المتحدة أن حرب السودان أصبحت فوضويه تحركها جماعات ودول سراً وتعلن مواقفها بشكل آخر مع جهات يهمها إيقاف الحرب

وتقول صحافة امريكا أن حرب السودان هي حرب من أجل المال فقط ولهذا أن تتوقف من إتجاة واحد قد يكون صعباً

وتتوقع جهات أخرى أن تتوسع دائرة القتال في السودان حتي يكتمل سيناريو مقصود به جعل البلاد أرض محروقة وأن مواردها وموقعها الاستراتيجية تكون ملكاً لجماعات تحميها دول

والبرهان يتجول ومؤيدين له

يصرحون بالنفي

وآخرون موكلون بصيغات أخبار جاهزة للنفي

المغتربون السودانيون.. أيـــادٍ بيضاء تمنـح الحيـــاة..

يوسف الغوث

ملخص

يعرض المقال الدور الإنساني الكبير الذي لعبه المغتربون السودانيون منذ اندلاع الحرب، حيث أصبحوا سندًا أساسيًا لأسرهم ولآلاف المتضررين بعد انهيار مؤسسات الدولة وتوقف الخدمات. ويصف الكاتب المغتربين بأنهم "جيش بلا سلاح" حمل مسؤولية دعم الوطن بالمال والتضامن والارتباط العاطفي رغم قسوة الغربة والضغوط اليومية.

يشير الكاتب إلى أن المجتمع السوداني أظهر خلال الحرب قيم التكافل الاجتماعي بصورة واضحة، إذ تحولت أسر المغتربين إلى شبكة أمان للنازحين والأرامل والأيتام. فلم يقتصر دعم المغتربين على ذويهم فقط، بل امتد ليشمل جيرانًا وأصدقاء وعائلات فقدت مصادر دخلها، عبر تحويلات مالية شهرية وتوفير الغذاء والدواء والإيجارات.

يبرز مساهمة المغتربين في تمويل العمليات الجراحية ودعم المستشفيات الميدانية والتكايا وغرف الطوارئ داخل السودان، إضافة إلى تنظيم حملات تبرع عبر الجاليات السودانية بالخارج. ويرى الكاتب أن هذا الدعم ساعد في إنقاذ آلاف الأسر من التشرد والجوع والانهيار الكامل في ظل الحرب.

يختم الكاتب بتوجيه رسالة تقدير وامتنان للمغتربين السودانيين، مؤكدًا أنهم يمثلون شريان الحياة لملايين المواطنين رغم ما يعانونه من ضغوط اقتصادية ونفسية في المهجر. كما يعتبرهم الكاتب قوة أساسية في تعافي السودان مستقبلاً، لأنهم حافظوا على قيم التضامن والوفاء والانتماء الوطني في أصعب الظروف.

في لحظات إنهيار الدول وتعطل المؤسسات، تبقى الروح الإنسانية والاجتماعية هي الخط الدفاعي الأول و الأخير.، وفي السودان الذي مزقته الحرب، كانت أيادي المغتربين البيضاء هي الدفة التي أمسكت بخيوط الحياة المتداعية،فهم الذين حملوا هم الوطن في حقائب سفرهم ثم لم يقطعو حبل الود مع اترابهم،، تحولوا إلى جيش لا يرتدي الزي العسكري لكنه يحارب بالمال والدعاء والحنين، فقد كتب عليهم إبقاء قلوب السودانيين تخفق رغم كل الحزن والوجع الرصاص.

منذ انفجار الحرب، وجد الملايين أنفسهم أمام حقيقة قاسية تتمثل في انهيار الدولة، و توقف المرتبات، شلل القطاع الصحي، وتشريد العائلات. ..وفي هذه الفوضى، تحولت هواتف المغتربين إلى خطوط ساخنة للأمل، وتحولت محافظهم إلى خزائن إغاثة، و صارت قلوبهم المثقلة بالغربة أشبه بأوعية تتسع لكل آلام وأوجاع الوطن.

إن المجتمع السوداني بطبيعته مجتمع تضامني، تمتد فيه أواصر الأسرة لتشمل الأعمام والأخوال والجيران و هذه القيم تجلت بقوة في الحرب، حيث تحولت أسر المغتربين إلى ملاذ لمئات الآلاف من النازحين والأرامل والأيتام، مجسدة أروع صور التكافل. فمع انهيار الدولة، لم يبق أمام السودانيين إلا شبكة الأمان العائلية الممتدة إلى الخارج، فبرز المغتربون كسند حقيقي، لم يكتفوا بإعالة أسرهم المباشرة بل فتحوا قلوبهم ومحافظهم للجميع...

فالعديد من الأسر الميسورة في الخارج تبنت أسراً كاملة فقدت عائلها، فأرسلت مبالغ شهرية ثابتة تؤمن الغذاء والدواء والإيجار...فهؤلاء الأيتام الجدد وجدوا في المغتربين أباً بديلاً ،، كما شمل الدعم بعض الأرامل اللاتي فقدن أزواجهن، فتحول المغتربون إلى عائل لهن، يؤمن المسكن والعلاج ويعين أبناءهن على التعليم،،ولعل هذه الروح قد تجاوزت حدود الدم لتشمل الجيران والأصدقاء، فكانت حملات التبرعات المنظمة عبر الجاليات درعاً حصيناً للنازحين...

لقد تولى المغتربون دفع إيجارات آلاف الأسر والتي نزحت إلى ولايات آمنة مثل نهر النيل والشمالية ودول الجوار، لينقذوهم من التشرد. بل وقد ساهموا في تمويل العمليات الجراحية والأدوية المنقذة للحياة خاصة مع تدهور القطاع الصحي. كما نظموا أنفسهم في فرق عمل تطوعية لجمع التبرعات، ومن ثم دعموا التكايا (المطابخ الشعبية) والمستشفيات الميدانية وغرف الطوارئ التي قادها شباب متطوعون داخل السودان...

هنا، وبكل فخر وإمتنان، لا بد أن نقف إجلالاً لهؤلاء الأبطال الصامتين،،وفي هذه الأيام المباركات أقول بكل ود واحترام (أيها المغترب السوداني، أنت الذي تعيش غربة قاسية، وتكدح ساعات طويلة، ثم تعود لتجد رسالة من أختك النازحة مفادها (لا يوجد طعام) أو من أمك المريضة الدواء غال أو من جارتك الثكلى ،،من يعول أبنائي بعد أن مات زوجي؟ و أنت الذي تنام على جمر الغربة وتستيقظ على نار الهم، تقطع من قوت أبنائك في المهجر لتعطي إخوانك في الداخل، وتؤثر غيرك على نفسك ولو كان بك خصاصة...

أنت الذي تسمع القصف عبر الهاتف وأنت عاجز، تدمع عيناك وأنت تمسح دموع أطفال أختك، ثم ترسل آخر ما تملك متسائلاً ،،ماذا بعد؟ لكنك لا تتردد. كم من عائلة باتت آمنة لأنك سددت إيجارها؟ وكم من مريض تعافى لأنك اشتريت دواءه؟ وكم من يتيم ابتسم لأنك كفلته؟ أنت شريان الحياة لملايين السودانيين، واذا لا سمح الله انقطع نبضك لانهارت أسر بأكملها.....

نعم، أنت ايها المغترب السوداني، تستحق كل الشكر والتقدير. فانت نموذج في التضحية والوفاء. و مهما كتبنا، لن نفي ولو جزءاً بسيطاً من جميلك. فلك منا كل التحايا، ولكل دولار أرسلته وكل دينار بذلته نقف له احتراماً، لأنك أنقذت كرامة ملايين السودانيين...

وررغم هذا العطاء، فإن المغتربين يعيشون ظروفاً صعبة. يعانون الغربة والضغوط النفسية الهائلة بسبب القلق على أسرهم في مناطق النزاع، مما حرمهم النوم الهادئ والاستقرار. فالكثيرون يواجهون تحديات اقتصادية في المهجر كفقدان الوظائف أو تراجع الدخل، فيضطرون لتبني تقشف قاس على أنفسهم وأبنائهم لتوفير الحد الأدنى لإعالة ذويهم. ومع ذلك، ورغم تراجع تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية بسبب تعقيدات الحرب، فإن عطاءهم لم يتوقف....

هؤلاء الرجال والنساء الذين حملوا على عاتقهم إعالة أسرهم ومد يد العون لكل محتاج هم عصب التعافي والنهضة بعد الحرب، لأنهم أدركوا أن الأسرة السودانية ليست جدران بيت بل روح تمتد عبر القارات، وأن التكافل الاجتماعي ليس خياراً عاطفياً بل واجب وجودي يميز الإنسان السوداني حيثما حل وارتحل.

كل عام وانتم بخير ،،والعيد ليس مجرد يوم،،بل هو جرح يفيض حنين وشوق الي السودان واهل السودان،،

أسأل الله ان برد الجميع سالمين غانمين،،

متوكل الشريف ليلى صلاح وآخرين وجوه أشرقت رغم سعير الحرب... معرض الدوحة 2026

ناهد إدريس

ملخص

يسلط المقال الضوء على الحضور السوداني في الدورة الخامسة والثلاثين من معرض الدوحة الدولي للكتاب 2026، مؤكداً أن المشاركة الثقافية السودانية جاءت كرسالة مقاومة وأمل رغم ظروف الحرب. ويرى الكاتب أن السودانيين واصلوا الكتابة والنشر وحمل ذاكرتهم الثقافية إلى العالم، في محاولة للحفاظ على هوية البلاد وسط الدمار.

تفيد الكاتبة بأن السودان السودان شارك عبر ثماني دور نشر، من بينها دار المصورات للنشر ودار الريم للنشر والتوزيع ودار عزة للنشر والتوزيع، حيث حملت هذه الدور معها روح المدن السودانية المتأثرة بالحرب. كما أشار المقال إلى دور الناشر متوكل الشريف في مواصلة دعم الثقافة والمعرفة رغم التحديات التي فرضتها الحرب على قطاع النشر.

توضح أن المعرض شهد حضور عدد من الكتّاب والأعمال الأدبية السودانية، مثل أنيميا الحب للكاتبة ليلى صلاح، وريناس لـ تيسير حسين، إضافة إلى أعمال فضيلي جماع وغيرهم، في مشهد وصفه المقال بأنه لقاء ثقافي وإنساني جمع السودانيين حول الكتاب والحرف.

تؤكد الكاتبة على أن المشاركة السودانية في المعرض لم تكن مجرد حضور ثقافي، بل رسالة تؤكد أن السودان ما يزال قادرًا على إنتاج الجمال والمعرفة رغم الحرب. كما اعتبر الكاتب أن الثقافة أصبحت وسيلة للحفاظ على الأمل وترميم ما دمرته الأزمات، وأن الحروف السودانية ستظل تجد طريقها إلى الضوء مهما اشتدت الظروف.

رغم أن الحرب حاولت أن تطفئ ملامح السودان الثقافية، إلا أن السودانيين ظلوا يكتبون، ينشرون، ويحملون أوطانهم الصغيرة داخل الكتب والقصائد والروايات. وفي الدورة الخامسة والثلاثين من معرض الدوحة الدولي للكتاب، لم يكن الحضور السوداني مجرد مشاركة عابرة، بل كان حضورًا يشبه الحنين، ويشبه المقاومة الهادئة التي تقول إن الثقافة آخر ما يسقط من الأوطان.

في أروقة المعرض، وبين مئات دور النشر القادمة من مختلف أنحاء العالم، كان للحروف السودانية طعم مختلف. حروف خرجت من قلب التعب، ومن ذاكرة المدن المثقلة بالدخان، لكنها وصلت إلى الدوحة محمّلة بالأمل، كأنها تقول إن السودان ما زال قادرًا على أن ينبت الجمال حتى من تحت الرماد.

شارك في المعرض هذا العام 515 دار نشر تمثل 36 دولة، بينما سجل السودان حضورًا لافتًا عبر ثماني دور نشر سودانية حملت معها رائحة الخرطوم وأمدرمان ومدني وبقية المدن التي أنهكتها الحرب، لكنها لم تستطع أن تهزم روحها الثقافية.

ومن بين الدور المشاركة حضرت دار المصورات للنشر، ودار الريم للنشر والتوزيع، وشركة المتوكل للطباعة والنشر والتوزيع، ودار عزة للنشر والتوزيع، إلى جانب دور أخرى ظلت تقاوم فكرة الغياب، وتؤمن بأن الكتاب يمكن أن يكون وطنًا مؤقتًا حين تضيق الجغرافيا.

ويرتبط اسم متوكل الشريف بـ دار المصورات للنشر كأحد أبرز الناشرين السودانيين الذين ظلوا أوفياء لفكرة الثقافة والمعرفة. فالدار التي عُرفت باهتمامها بالتاريخ والأدب والفكر السياسي والثقافة العامة، واجهت مثل غيرها قسوة الحرب وصعوبة الوصول إلى المخازن والمقار، لكنها رغم ذلك حضرت إلى الدوحة وكأنها تعلن انتصار الكتاب على الخراب.

ولم يكن الحضور السوداني مقتصرًا على دور النشر فقط، بل امتد إلى الأقلام التي جاءت تحمل وجعها وأسئلتها وأحلامها. تنوعت الإصدارات بين الرواية والشعر والفكر والذكريات، فحضرت أعمال مثل أنيميا الحب لـ ليلى صلاح، ورينـاس لـ تيسير حسين، وكتاب المجتمع المدني بين التأصيل والابتسار للدكتورة محاسن زين العابدين، وبتراب الدوحة لـ عواطف عبد اللطيف، إضافة إلى أعمال فضيلي جماع التي ظلت دائمًا منحازة للإنسان والحياة.

كان المشهد السوداني في المعرض يشبه لقاء عائليًا كبيرًا؛ وجوه جاءت من المنافي، وأخرى من قلب الوجع، لكنها التقت جميعًا حول الكتاب. بعضهم كان يوقع روايته الأولى، وبعضهم يحمل تاريخًا طويلًا مع الحرف، لكن القاسم المشترك بينهم جميعًا هو الإيمان بأن الثقافة قادرة على ترميم ما تهدمه الحروب.

في الدوحة، بدا السودانيون وكأنهم يستعيدون شيئًا من ملامحهم القديمة. الضحكات الخفيفة بين الأجنحة، النقاشات الطويلة حول الكتب، صور التوقيع، ولمعة الفخر في عيون الزوار وهم يشاهدون اسم السودان حاضرًا رغم كل شيء... كلها تفاصيل صغيرة، لكنها كانت كافية لتفتح نافذة واسعة للأمل.

هذا الحضور لم يكن مجرد مشاركة ثقافية، بل رسالة كاملة تقول إن السودان لن يغيب. قد تتعب البلاد، وقد تضيق الطرق، لكن الحروف السودانية ستظل تجد طريقها إلى الضوء دائمًا.

12 يوماً من العزلة..

منتخب الكونغو يتحدى إعصار «إيبولا» للوصول إلى كأس العالم

ملخص

تعيش جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر فترات الاستعداد غرابة وتعقيدًا في تاريخ مشاركاتها الكروية، بعدما فرض تفشي فيروس إيبولا واقعًا استثنائيًا على المنتخب الوطني قبل مشاركته المرتقبة في كأس العالم 2026، وهي العودة التاريخية الأولى للمنتخب إلى المونديال منذ نسخة عام 1974.

وبينما كان الشارع الكونغولي يستعد لاحتفالات جماهيرية واسعة لتوديع منتخب "النمور"، تحولت الأجواء سريعًا إلى حالة طوارئ صحية دفعت السلطات الرياضية والأمريكية إلى فرض إجراءات صارمة، انتهت بعزل كامل للبعثة لمدة 21 يومًا داخل ما يشبه "الفقاعة الصحية" في أوروبا، قبل السماح لها بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إلغاء احتفالات كينشاسا

كانت الخطة الأصلية للاتحاد الكونغولي لكرة القدم تتضمن إقامة معسكر قصير في العاصمة كينشاسا، يمتد لثلاثة أيام، يشمل تدريبات مفتوحة للجماهير واحتفال وداع رسمي بحضور الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي، في مشهد كان يُفترض أن يجسد لحظة تاريخية طال انتظارها من الجماهير الكونغولية.

لكن تصاعد المخاوف المرتبطة بتفشي فيروس إيبولا أجبر الاتحاد على إلغاء المرحلة بالكامل، خشية تعريض المنتخب لخطر فقدان فرصة السفر إلى الولايات المتحدة.

ورغم هذا الإلغاء، لم يتغير البرنامج الرياضي الرئيسي للفريق. إذ واصل المنتخب استعداداته في بلجيكا، حيث يخوض معسكرًا مغلقًا يتخلله عدد من المباريات الودية المهمة قبل الانتقال إلى الأراضي الأمريكية.

السلطات الأمريكية وضعت شروطًا صارمة أمام المنتخب الكونغولي، أبرزها الالتزام بعزلة صحية كاملة لمدة 21 يومًا داخل أوروبا قبل دخول الولايات المتحدة.

وأكد أندرو جولياني، المدير التنفيذي لفريق عمل البيت الأبيض الخاص بكأس العالم، أن واشنطن أوضحت بشكل قاطع ضرورة الحفاظ على "الفقاعة الصحية"، محذرًا من أن أي خرق قد يؤدي إلى منع المنتخب من دخول الأراضي الأمريكية. وتأتي هذه الإجراءات بعد إعلان مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الأمريكية فرض قيود مؤقتة على دخول الأجانب القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان، بسبب مخاطر انتشار فيروس إيبولا. ورغم أن لاعبي المنتخب الكونغولي يقيم معظمهم في أوروبا، خاصة في فرنسا وبلجيكا، فإن القلق الأمريكي تركز على أعضاء الطاقم الإداري والفني الذين قدم بعضهم مباشرة من الكونغو خلال الأيام الماضية. ولهذا السبب، شددت السلطات الأمريكية على ضرورة عزل أي أشخاص جدد ينضمون للبعثة في "فقاعات منفصلة"، تفاديًا لأي احتكاك قد يعرض كامل الوفد للخطر. واختار المنتخب الكونغولي تحويل كامل تحضيراته إلى أوروبا، حيث يخوض المرحلة الأولى من الإعداد في بلجيكا.

وسيواجه المنتخب نظيره الدنماركي في مدينة ليج يوم 3 يونيو، قبل السفر إلى إسبانيا لخوض مباراة ودية ثانية أمام تشيلي في مقاطعة قادس يوم 9 يونيو.

وبعدها، من المقرر أن تتوجه البعثة مباشرة إلى مدينة هيوستن الأمريكية يوم 11 يونيو، للدخول في المرحلة الأخيرة من التحضيرات قبل انطلاق مباريات كأس العالم.

وأكد المتحدث باسم المنتخب، جيري كاليمو، أن "مرحلة واحدة فقط أُلغيت، وهي محطة كينشاسا"، مشددًا على أن بقية البرنامج تسير بصورة طبيعية رغم الظروف الصحية المعقدة.

ويتابع الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA تطورات الوضع الصحي عن قرب، وسط تنسيق مستمر مع الاتحاد الكونغولي والسلطات الأمريكية. وأشارت تقارير إلى أن سلطات ولاية تكساس تعمل بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والجهات المحلية لتأمين البطولة وحماية الجماهير والفرق المشاركة.

كما تدرس الجهات الصحية الأمريكية إرسال فريق طبي إلى بلجيكا لمتابعة حالة بعثة الكونغو عن قرب، خاصة بعد خضوع طبيبين أمريكيين للحجر الصحي في أوروبا إثر تعرضهما المحتمل للفيروس.

تصاعد خطير لتفشي إيبولا

تزامنت الأزمة الرياضية مع تطورات صحية خطيرة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعدما رفعت منظمة الصحة العالمية مستوى الخطر المرتبط بسلالة "بونديبوجيو" النادرة من فيروس إيبولا إلى مستوى "مرتفع للغاية".

وتُعد هذه السلالة من أخطر أنواع الفيروس، إذ لا توجد حتى الآن لقاحات أو علاجات معتمدة لمواجهتها. وبحسب البيانات الصحية الأخيرة، ارتفع عدد الحالات المشتبه بها إلى نحو 750 حالة، مع تسجيل 177 وفاة مشتبه بها، بينما تم تأكيد 82 إصابة رسميًا و7 وفيات مؤكدة داخل الأراضي الكونغولية.

وأدى هذا التصعيد إلى إعلان حالة طوارئ صحية عامة ذات قلق دولي، وسط مخاوف من اتساع رقعة التفشي داخل المنطقة.